

مَنْ عَقَائِدِ الشَّيْخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعِشْرِيَّةِ



تأليف :

د. علي محمد محمد الصلّابي

من عقائد الشيعة الاثني عشرية

تأليف

الدكتور: محمد علي الصلاحي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ

اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا *﴾ [الأحزاب: 70، 71].

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد

إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.

أما بعد، فإن هذا الكتاب فصل من كتابي «سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»

رأيت نشره مفرداً بعد تنقيحه وتبويبه، وذلك لأهمية الموضوع، وخاصة في هذا العصر، وأسميته «من عقائد

الشيعة الاثني عشرية».

بينت في هذا الكتاب معنى الشيعة لغة واصطلاحاً، ومعنى الرضى لغة واصطلاحاً، كما تحدت عن

نشأة التشيع، وظهور الشيعة الغالية، ودور عبد الله بن سبأ في نشأتهم، والمراحل التي مرت بها الشيعة الغالية.

ثم تحدت عن الإمامة عند الإمامية الاثني عشرية، ومنزلة الإمامة عندهم، وحكم من جحدتها، وقولهم

بعصمة الأئمة، والنص على الأئمة.

ثم تحدّثت عن التوحيد عند الإمامية الاثني عشرية وموقفهم من القرآن الكريم، ومن السنة النبوية، ومن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين.

ثم تحدّثت عن التقية عند الإمامية الاثني عشرية، والمهدي المنتظر عندهم وعند أهل السنة والجماعة. وأخيراً تحدّثت عن المنهج السليم للتقريب بين الفريقين.

وأسأل الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل عملي هذا لوجهه خالصاً، ولعباده نافعاً، وأن يثيبني على كل حرف كتبتّه، ويجعله في ميزان حسناتي، وأن يثيب إخواني الذين ساهموا في إتمام هذا الجهد المتواضع.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سبحانك اللهم وبحمدك، وأشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفقيهير إلى عفو ربّه ومغفرته ورحمته ورضوانه

الأحد 12 ربيع الأول 1438هـ

علي محمد محمد الصلابي

2016/12/11م

مدخل

التطور العقدي للشيععة عبر الزمن

أولاً: الشيعة في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: الرفض في اللغة والاصطلاح.

ثالثاً: نشأة الشيعة الغالية، وبيان دور ابن سبأ في نشأتهم.

رابعاً: المراحل التي مرت بها الشيعة الغالية.

مدخل

التطور العقدي للشيعة عبر الزمن

أولاً. الشيعة في اللغة والاصطلاح:

1. تعريف الشيعة في اللغة:

شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، ويقال: شاعيه كما يقال: والاه؛ من الولي... وتشيع الرجل أي: ادعى دعوى الشيعة، وتشايح القوم: صاروا شيعاً، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع، وقوله تعالى: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ﴾ [سبأ: 54] أي: بأمثالهم من الأمم الماضية⁽¹⁾. وجاء في (المصباح المنير): والشيعة: الأتباع والأنصار، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، ثم صارت الشيعة وصفاً لجماعة مخصوصة، والجمع شيع؛ مثل: سدره وسدر، والأشباع جمع الجمع، وشيعت رمضان بست من شوال: أتبعته بها⁽²⁾.

فالشيعة: من حيث مدلولها اللغوي تعني: القوم والصحب والأتباع والأعوان، وقد ورد هذا المعنى في بعض آيات القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: 15]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفوات: 83]؛ فلفظ الشيعة في الأولى: تعني القوم، وفي الثانية: تشير إلى الأتباع، الذين يوافقون على الرأي والمنهج ويشاركون فيهما.

(1) الصحاح للجوهري، ولسان العرب مادة: (شيع).

(2) المصباح المنير: (شيع).

2. تعريف الشيعة في الاصطلاح:

إن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم؛ ذلك أن من الملحوظ: أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر، فالمتشيع في العصر الأول غير المتشيع فيما بعده، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قَدَّم علياً على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان (1).

فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذي يقدِّمون علياً على عثمان فقط (2). ولهذا ذكر ابن تيمية: أن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر (3). وقد منع شريك بن عبد الله - وهو ممن يوصف بالتشيع - إطلاق اسم التشيع على من يفضل علياً على أبي بكر وعمر، وذلك لمخالفته لما تواتر عن علي في ذلك . والتشيع يعني المناصرة والمتابعة لا المخالفة والمنابذة (4).

وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد بن جرير قال: قدم أبو إسحاق السببي الكوفة، قال لنا شهر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديهما، وقدمت الآن وهم يقولون، ويقولون، ولا والله ما أدري ما يقولون (5)!

قال محب الدين الخطيب: هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السببي كان شيخ الكوفة وعالمها (6)؛ ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين، وعمر حتى توفي سنة (127 هـ)، وكان طفلاً في خلافة أمير المؤمنين علي، وهو يقول عن نفسه: رفعتني أبي حتى رأيت علي بن أبي طالب يخطب، أبيض الرأس واللحية، ولو عرفنا متى فارق الكوفة، ثم عاد فزارها، لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبي بكر، وعمر، ومتى أخذوا يفارقون علياً

(1) أصول الشيعة الإمامية (64/1).

(2) فتاوى ابن تيمية (153/3)؛ فتح الباري (34/7).

(3) منهاج السنة (60/2).

(4) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (65/1).

(5) المنتقى، ص 360.

(6) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (63/8)؛ الخلاصة، ص 291.

ويخالفونه فيما كان يؤمن من يؤمن به، ويلعنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه، صاحبي رسول الله (ﷺ) ووزيريته وخليفتيه على أمتي في أنقى وأطهر أزمانها (1).

وقال ليث بن أبي سليم: أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً (2).

وذكر صاحب مختصر التحفة: إن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير رضي الله عنه من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحداً من إخوانه أصحاب رسول الله (ﷺ) فضلاً عن إكفاره وسبه (3).

ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء، والسلامة والسمو، بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعاً، وصار التشيع قناعاً يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين.. ولهذا نسمي الطاعنين بالشيخين: الرافضة، لأنهم لا يستحقون وصف التشيع (4).

ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء والأعلام؛ أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السنة، لأن للتشيع في زمن السلف مفهوماً وتعريفاً غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة، ولهذا قال الذهبي في معرض الحديث عمّن رمي ببدعة التشيع: إن البدعة على ضربين:

فبدعة صغرى: كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين، وأتباعهم مع الدين الورع والصدق، فلو رُذِّ حديث هؤلاء لذهبت جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم **بدعة كبرى:** كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخط من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة أيضاً، فما استُحْضِرَ الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقْبَلُ نُقْلُ مَنْ هذه حاله؟! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة ومعوية، وطائفة ممن حارب علياً. رضي الله عنه.. وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين؛ فهذا ضالٌّ مفتر (5).

(1) حاشية المنتقى، ص 360. 361.

(2) المنتقى، ص 360. 361.

(3) مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 3.

(4) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (66/1، 67).

(5) ميزان الاعتدال للذهبي (6.5/1)؛ لسان الميزان (10.9/1).

إذن التشيع درجات، وأطوار، ومراحل، كما أنه فرق وطوائف، وقبل أن ندع الحديث حول تعريف الشيعة نشير إلى أنه يلحظ على تعريفات الشيعة الواردة في معظم كتب المقالات، أنها دأبت على القول في التعريف للشيعة الإمامية بأنهم أتباع علي... إلخ.

وهذا يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها؛ هذه النتيجة: أن يكون علي شيعياً يرى ما يراه الشيعة، وعلي - رضي الله عنه - بريء مما تعتقده الشيعة فيه وفي بنيه، ولذلك لا بد من وضع قيد واحتراز في التعريف رفعاً للإبهام، فيقال: هم الذين يزعمون أنهم أتباع علي، حيث إنهم لم يتبعوا علياً على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون⁽¹⁾، أو يقال: بأنهم المدعون التشيع لعلي، أو الرافضة، ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله: الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي⁽²⁾، فهم أيضاً ليسوا على منهج شيعة علي المتبعين له، بل هم أدعياء ورافضة⁽³⁾.

(1) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (68/1).

(2) منهاج السنة (106/2).

(3) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (69/1).

ثانياً . الرفض في اللغة والاصطلاح:

1 . الرفض في اللغة:

هو الترك، يقال: رفضت الشيء: أي تركته⁽¹⁾؛ فالرفض في اللغة معناه: الترك والتخلي عن الشيء.

2 . الرافضة في الاصطلاح:

هي إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبي بكر وعمر وسائر أصحاب النبي (ﷺ) إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم وسبهم إياهم⁽²⁾.

قال الإمام أحمد رحمه الله: الرافضة: هم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد رسول الله (ﷺ) ويسبونهم وينتقصونهم⁽³⁾.

وقال عبد الله بن أحمد رحمه الله: سألت أبي عن الرافضة؟ فقال: الذين يشتمون . أو يسبون . أبا بكر وعمر . رضي الله عنهما⁽⁴⁾.

وقال أبو القاسم التيمي الملقب بقوام السنة في تعريفهم: وهم الذين يشتمون أبا بكر وعمر . رضي الله عنهما . ورضي عن محبهما⁽⁵⁾.

وقد انفردت الرافضة من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبي بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى⁽⁶⁾.

يقول ابن تيمية رحمه الله: فأبو بكر وعمر أبغضتهما الرافضة ولعنتهما، دون غيرهم من الطوائف⁽⁷⁾. وقد جاء في كتب الرافضة ما يشهد لهذا: وهو جعلهم محبة الشيخين وتوليتهما من عدمهما هي الفارق بينهم وبين غيرهم ممن يطلقون عليهم النواصب، فقد روى الدراري عن محمد بن علي بن موسى قال: كتبت إلى علي

(1) القاموس المحيط للفيروز آبادي (332/2)؛ مقاييس اللغة (422/2).

(2) الانتصار للصحب والآل ، ص 52.

(3) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (33/1).

(4) السنة للخلال ، رقم 777 ، وقال المحقق: إسناده صحيح.

(5) الحججة في بيان المحجة (478/2).

(6) الانتصار للصحب والآل ، ص 26.

(7) مجموع الفتاوى (435/4).

بن محمد عليه السلام (1) عن الناصب: هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت (2)، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب (3).

3. سبب تسميتهم رافضة:

يرى جمهور المحققين: أن سبب إطلاق هذه التسمية على الرافضة، لرفضهم زيد بن علي، وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه، حين خروجه على هشام بن عبد الملك، في سنة إحدى وعشرين ومئة، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين، فنهاهم عن ذلك.

يقول أبو الحسن الأشعري: وكان زيد بن علي يفضّل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله (ﷺ)، ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني، فيقال: إنهم سمو رافضة لقول زيد لهم: رفضتموني (4). وبهذا القول قال قوام السنة (5)، والرازي (6)، والشهرستاني (7) وابن تيمية (8). رحمهم الله ..

وذهب الأشعري في قول آخر: إلى أنهم سمو بالرافضة لرفضهم إمامة الشيخين، قال: وإنما سمو رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (9).

(1) هو أحد الأئمة الاثني عشرية عند الإمامية ؛ وفيات الأعيان (272/3).

(2) يعنون بهما: أبا بكر وعمر . رضي الله عنهما . كما جاء ذلك في تفسير العياشي (246/1) ، وهو من أهم كتب التفسير عندهم، عند قوله تعالى:

{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّاعُوتِ} [النساء: 51]

(3) المحاسن النفسانية ، لمحمد ال عصفور الدرازي ، ص 145.

(4) مقالات الإسلاميين (37/1).

(5) الحجة في بيان المحجة (478/2).

(6) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص 52.

(7) الملل والنحل (155/1).

(8) منهاج السنة (8/1) ؛ مجموع الفتاوى (36/13).

(9) مقالات الإسلاميين (89/1).

4. رافضة اليوم:

والرافضة اليوم يغضبون من هذه التسمية ولا يرضونها، ويرون أنها من الألقاب التي ألصقتها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: الرافضة لقب ينبز به من يقدم علياً . رضي الله عنه . في الخلافة، وأكثر ما يستعمل للتشفي والانتقام⁽¹⁾ .

ولهذا يتسمون اليوم الشيعة، وقد اشتهروا بهذه التسمية عند العامة، وقد تأثر بذلك بعض الكتاب والمثقفين، فنجدهم يطلقون عليهم هذه التسمية، وفي الحقيقة: إن الشيعة مصطلح عام يشمل كل من شايح علياً . رضي الله عنه⁽²⁾ . وقد ذكر أصحاب الفرق المقالات أنهم ثلاثة أصناف:

- أ- **غالية:** وهم الذين غلوا في علي، وادعوا فيه الألوهية أو النبوة.
- ب- **إمامية:** وهم الذين يدعون النص على استخلاف علي، ويتبرؤون من الخلفاء قبله وعامة الصحابة.
- ج- **وزيدية:** وهم أتباع زيد بن علي، الذين كانوا يفضلون علياً على سائر الصحابة، ويتولون أبا بكر وعمر⁽³⁾.

فإطلاق الشيعة على الرافضة من غير تقييد لهذا المصطلح غير صحيح ؛ لأن هذا المصطلح يدخل فيه الزيدية⁽⁴⁾، وهم يتولون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، بل إن تسميتهم بالشيعة يوهم التباسهم بالشيعة القدماء الذين كانوا في عهد علي . رضي الله عنه . ومن بعدهم ؛ فإن هؤلاء مجموعون على تفضيل الشيخين علي علي . رضي الله عنه .، وإنما كانوا يرون تفضيل علي على عثمان، وهؤلاء كان فيهم كثير من أهل العلم ممن هو منسوب إلى الخير والفضل، ويقول ابن تيمية . رحمه الله . : ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً، أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعو في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان⁽⁵⁾.

ولذا فإن تسمية الرافضة بالشيعة من الأخطاء البينة الواضحة التي وقع فيها بعض المعاصرين تقليداً للرافضة في سعيهم للتخلص من هذا الاسم، لما رأوا من كثرة ذم السلف لهم، ومقتهم إياهم، فأرادوا التخلص

(1) أعيان الشيعة (20/1) ، ونحن سنسير في كتابنا هذا على تسميتهم هم: الإمامية الاثني عشرية.

(2) مقالات الإسلاميين (65/1) ؛ الملل والنحل للشهرستاني (144/1).

(3) المصدر السابق نفسه (66/1 ، 88 ، 37) ، المصدر السابق نفسه (25/1).

(4) الانتصار للصحب والآل ، ص 29.

(5) منهاج السنة (13/1).

من ذلك الاسم تمويهاً وتدليساً على من لا يعرفهم بالانتساب إلى الشيعة على وجه العموم، فكان من آثار ذلك ما وقع فيه بعض الطلبة المبتدئين ممن لم يعرفوا حقيقة هذه المصطلحات ؛ من الخلط الكبير بين أحكام الرافضة وأحكام الشيعة، لما تقرر عندهم إطلاق مصطلح التشيع على الرافضة، فظنوا أن ما ورد في كلام أهل العلم المتقدمين في حق الشيعة أنه يتنزل على الرافضة، في حين أن أهل العلم يفرقون بينهما في كافة أحكامهم (1).

وعليه فإن من الواجب، أن يسمّى هؤلاء الروافض باسمهم الحقيقي الذي اصطلح عليه أهل العلم، وعدم تسميتهم بالشيعة على وجه الإطلاق، لما في ذلك من اللبس والإيهام . وإذا ما أطلق عليهم مصطلح التشيع فينبغي أن يقيد بما يدل عليهم خاصة، كأن يقال: الشيعة الإمامية، أو الشيعة الاثنا عشرية على ما جرت بذلك عادة العلماء عند ذكرهم (2)، والله تعالى أعلم.

(1) الانتصار للصحب والآل ، ص 30.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 32.

ثالثاً . نشأة الشيعة الغالية، وبيان دور ابن سبأ في نشأتهم:

أول من دعا إلى أصول عقائد الشيعة الغالية التي انبثت عليها عقائدهم الأخرى: رجل يهودي اسمه عبد الله بن سبأ من يهود اليمن، أسلم في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان . رضي الله تعالى عنه .، وأخذ يتنقل بين أمصار المسلمين للدعوة لهذا المعتقد الفاسد.

وهذا نص ما ذكره الطبري في «تاريخه» قال: كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم ؛ فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه، حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص : 85]، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال لهم بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله (ﷺ)، ووثب علي وحبي رسول الله (ﷺ) وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله (ﷺ)؛ فاتخذوا في هذا الأمر فحركوه، وابدؤوا الطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر . فبث دعائه وكتاب من كان استفسده في الأمصار وكتابه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم⁽¹⁾.

وهكذا كانت بداية الغلو، وما زالت تلك العقائد التي دعا إليها ابن سبأ تسير في نفوس أناس من أهل الزيغ والضلال، وتشربها قلوبهم وعقولهم، حتى كان من ثمارها مقتل الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان . رضي الله عنه . على يد هذه الشذمة الفاسدة.

حتى إذا ما جاء عهد علي بن أبي طالب بدأت تلك العقائد تظهر إلى الوجود أكثر من ذي قبل، إلى أن بلغت علياً . رضي الله عنه .، فأنكرها أشد ما يكون الإنكار، وتبرأ منها ومن أهلها، ومما صح في ذلك عن علي رضي الله عنه: ما رواه ابن عساکر عن عمار الدهني قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت المسيب بن لجة أتى به مُلبَّته يعني . ابن السوداء .، وعلي على المنبر، فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله ورسوله⁽²⁾. وعن يزيد بن وهب عن علي قال: مالي ولهذا الحُميت⁽¹⁾ الأسود⁽²⁾.

(1) تاريخ الطبري (347/5).

(2) تاريخ دمشق؛ الانتصار للصحب والآل، ص 35.

ومن طريق يزيد بن وهب أيضاً عن سلمة عن شعبة، قال علي بن أبي طالب: ما لي ولهذا الحميت الأسود . يعني عبد الله بن سبأ ، وكان يقع في أبي بكر وعمر (3) .

وهذه الروايات ثابتة عن علي رضي الله عنه بأسانيد صحيحة (4) .

وحكى المؤرخون وأصحاب الفرق والمقالات: أن ابن سبأ ادعى الربوبية لعلي . رضي الله عنه ، فأحرقه علي . هو وأصحابه . بالنار (5) .

يقول الجرجاني: السبئية هم أصحاب عبد الله بن سبأ، قال لعلي رضي الله عنه: أنت الإله حقاً، فنفاه عليُّ إلى المدائن (6) .

ويقول الملطي في معرض حديثه عن السبئية: هم أصحاب عبد الله بن سبأ. قالوا لعلي رضي الله عنه: أنت! قال: ومن أنا؟ قالوا: الخالق الباري! فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم، وقال مرتجراً:
لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا (7)

وذهب بعض المؤرخين إلى أن علياً . رضي الله عنه . لم يحرق ابن سبأ، وإنما نفاه إلى المدائن. ثم ادعى بعد موت علي . رضي الله عنه . أن علياً لم يموت، وقال لمن نعاه: لو جئتمونا بدماعه في سبعين صرة ما صدقنا موته (8) .

ولعل القول الأول هو الصحيح، ويشهد له ما جاء في «صحيح البخاري»، وعن عكرمة قال: أتى علي . رضي الله عنه . بزنادقة، فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله (ﷺ): «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم لقول رسول الله (ﷺ): «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (9) .

(1) الحميت: هو وعاء سمن الذي متن بالزُب ، ويطلق على المتين من كل شيء ، وفي حديث وحشي: كأنه حميت ، قال ابن حجر: أي: زق كبير ، وأكثر ما قال ذلك إذا كان مملوءاً. فتح الباري (368/7).

(2) فتح الباري (368/7).

(3) المصادر السابق نفسه.

(4) عبد الله بن سبأ للعودة ، ص 98 ، الأسانيد حكم عليها الألباني.

(5) الانتصار للصحب والآل ، ص 36.

(6) التعريفات ، ص 155 ط دار الكتاب العربي.

(7) التنبيه على أهل الأهواء والبدع ، ص 8 وقنبر هو مولى علي رضي الله تعالى عنه.

(8) الفصل لابن حزم (36/5) ، التبصير في الدين للإسفرائيني.

(9) البخاري ، كتاب استتابة المرتدين ، رقم 6922.

قال ابن حجر في شرح الحديث بعد أن ذكر بعض الروايات في هؤلاء المحرّقين وفيها: إنهم ناس كانوا يعبدون الأصنام، وفي بعضها: إنهم قوم ارتدوا عن الإسلام، وعلى اختلاف بين الروايات في تعيينهم... قال بعد ذلك: وزعم أبو المظفر الإسفراييني في «الملل والنحل»: أن الذين أحرقهم علي طائفة من الشيعة الغلاة ادعوا فيه الإلهية وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهودياً أظهر الإسلام، وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله: ما روينا... من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري قال: قيل لعلي: إن هنا قوماً على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم: ويلكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربنا خالقنا ورازقنا⁽¹⁾، ثم ساق بقية الرواية؛ وفيها: أن علياً - رضي الله عنه - استتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا، فحرقهم بالنار في أحاديث قد حفرت لهم، وقال:

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَبْرًا

قال ابن حجر: وهذا سند حسن⁽²⁾، والمقصود هنا: هو ظهور عقائد الشيعة الغلاة في علي - رضي الله عنه - في تلك الفترة الزمنية، وإمعان علي - رضي الله عنه - في عقوبتهم، حتى قال ابن عباس ما قال، كما ثبت إنكار علي رضي الله عنه لكل العقائد الأخرى التي ظهرت في عهده، وانتظمت في سلك التشيع له - كتفضيله على عامة الصحابة، وتقديمه على الشيخين، وكان انتشار سب الصحابة والإزرء عليهم بين أولئك الضلال.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: ولما أحدثت الشيعة البدع في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ردها، وكانت ثلاث طوائف: غالية، وسبابة، ومفضلة:

فأما الغالية، فإنه حرقهم بالنار؛ فإنه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام، فقال: ما هذا؟! فقالوا: أنت هو الله! فاستتابهم ثلاثاً فلم يرجعوا، فأمر في الثالث بأخاديد فخذت وأضرم فيها النار، ثم قذفهم فيها.

وأما السبابة: فإنه لما بلغه من سبّ أبا بكر وعمر طلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسياء وكلم فيه، وكان علي يداري أمراءه، لأنه لم يكن متمكناً، ولم يكن يطيعونه في كل ما يأمرهم به .
وأما المفضلة: فقال: لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفترين. قال: وروي عنه من أكثر من ثمانين وجهاً أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر⁽³⁾.

(1) فتح الباري (12/270).

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) مجموع الفتاوى (35/184 . 185).

وعلى كل حال فعقائد الشيعة الغلاة مع ظهورها في عهد علي - رضي الله عنه - إلا أنها بقيت محصورة في أفراد لا تمثلها طائفة أو فرقة، حتى انقضى عهد علي رضي الله عنه وهي على تلك الحال. وقد أفرد الدكتور سعدي الهاشمي عقيدة ابن سبأ والبدع التي نادى بها في رسالته (ابن سبأ حقيقة لا خيال)، وذكرها في كتابه (الرواة الذين تأثروا بابن سبأ). وأهم البدع التي نادى بها ابن سبأ:

القول بالوصية، وهو أول من قال بوصية رسول الله (ﷺ) لعلي، وأنه خليفته على أمته من بعده بالنص.

وأول من أظهر البراءة من أعداء علي - رضي الله عنه - بزعمه، وكاشف مخالفه، وحكم بكفرهم. وأول من قال بألوهية وربوبية علي - رضي الله عنه -، وكان أول من ادعى النبوة من فرق الشيعة الغلاة. وكان أول من أحدث القول برجعة علي - رضي الله عنه - إلى الدنيا بعد موته، وبرجعة رسول الله (ﷺ). وأول من ادعى أن علياً رضي الله عنه هو دابة الأرض، وأنه هو الذي خلق الخلق وبسط الرزق. وقالت السبئية: إنهم لا يموتون، وإنما يطيطون بعد مماتهم وسموا بالطيارة.

وقال قوم منهم - السبئية -: بانتقال روح القدس في الأئمة، وقالوا: بتناسخ الأرواح، وقالت السبئية: هدينا لوحى ضلَّ عنه الناس، وعلم خفي عنهم، وقالوا: إن علياً في السحاب، وإنَّ الرعد صوته، والبرق سوطه. هذه أبرز البدع التي كان يعتقد بها ابن سبأ وأتباعه، وصاروا بها من الغلاة⁽¹⁾.

إن فرق الشيعة الغلاة، كفكر وعقيدة؛ لم تولد فجأة، بل إنها أخذت تطوراً زمنياً، ومرت بمراحل، ولكن طلائع العقيدة الشيعية الإمامية وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية باعتراف كتب الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، وأن علياً وصي محمد - كما مر -، وهذه عقيدة النصِّ على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع الإمامي الاثني عشري كما يراه شيوخ الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ومن ذلك ما جاء في «الكافي» عن أبي الحسن قال: ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولم يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد (ﷺ) - ووصية علي عليه السلام⁽²⁾.

وشهدت كتب الشيعة الإمامية - كما سيأتي تفصيله بإذن الله - بأن ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصحاب رسول الله (ﷺ) وأرحامه وخلفائه، وأقرب الناس إليه - رضي الله عنهم والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة الشيعة الإمامية في الصحابة كما هي في كتبهم المعتمدة.

(1) الرواة الذين تأثروا بابن سبأ، د. سعدي الهاشمي، ص 19، 20.

(2) أصول الكافي (437/1)؛ أصول الشيعة الإمامية (71/1).

كما أن ابن سبأ قال برجعة علي⁽¹⁾، والرجعة من أصول الشيعة الإمامية كما سيأتي بإذن الله، كما أن ابن سبأ قال بتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة، كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد ابن الحنفية⁽²⁾ في رسالة الإرجاء⁽³⁾.

وهذه المسألة أصبحت من أصول الاعتقاد عند الشيعة الإمامية، وقد ثبت في «صحيح البخاري» ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن علياً رضي الله عنه سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، أو مما ليس عند الناس؟ فنفي ذلك نفيًا قاطعاً⁽⁴⁾.

هذه من أهم الأصول التي تدين بها الشيعة الإمامية⁽⁵⁾، وقد وجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه، وفي عهد علي رضي الله عنه. ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معينة معروفة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه كما مر معنا، ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جواً صالحاً لظهور هذه العقائد، وتمثله في جماعة كعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين رضي الله عنهما.

كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي والبيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد الكيد للإسلام، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست ثوب التشيع وتيسر دخولها تحت غطاءه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعظم خطرهما، حيث وجد لابن سبأ خلفاء كثيرون، ولم يكن استعمال لقب الشيعة في عهد علي رضي الله عنه إلا بمعنى الموالاتة والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة الإمامية اليوم⁽⁶⁾.

إن التشيع لآل البيت وحبهم أمر طبيعي، وهو حب لا يفرق بين الآل، ولا يعلو فيهم، ولا ينتقص أحداً من الصحابة، كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيع، وقد نما الحب لآل وزاد بعدما جرى عليهم من المحن والآلام بدءاً من مقتل علي ثم الحسين رضي الله عنهما إلخ، هذه الأحداث فجرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب، ذلك أن آراء ابن سبأ لم تجد الجو الملائم؛ لتنمو وتنتشر إلا بعد تلك الأحداث...

(1) المقالات والفرق للقمي، ص 21؛ فرق الشيعة للنوبختي، ص 23؛ أصول الشيعة الإمامية (96/1).

(2) تهذيب التهذيب (32/2).

(3) رسالة الإرجاء ضمن كتاب الإيمان لمحمد العدني، ص 294. 250.

(4) البخاري، كتاب العلم مع الفتح (204/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية (97/1).

(6) المصدر السابق نفسه (98/1).

لكن التشيع بمعنى عقيدة النص على علي رضي الله عنه، والرجعة، والبداء، والغيبة، وعصمة الأئمة... إلخ، فلا شك أنها عقائد ما أنزل الله بها من سلطان، دخيلة على المسلمين. ترجع أصولها لعناصر مختلفة، ذلك أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، فدخل في التشيع كثير من العقائد الفاسدة، كما سيتبين ذلك عند دراسة أصول عقائدهم، ولهذا ذهب ابن تيمية رحمه الله إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب غير المسلمين أموراً مزجوها بالتشيع، ويقول: وهذا تصديق لما أخبر به النبي (ﷺ)، وساق بعض الأحاديث الواردة في أن هذه الأمة «ستركب سنن من قبلها...»، وقال بأن هذا بعينه صار في المنتسبين للتشيع⁽¹⁾.

(1) منهاج السنة (147/4)؛ أصول الشيعة الإمامية (109/1).

رابعاً. المراحل التي مرت بها الشيعة الغالية:

مرت الشيعة الغالية في نشأتها بعدة مراحل، حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدتها واسمها عن سائر فرق الأمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى:

دعوة عبد الله بن سبأ على ما ادّعى إليه من الأصول التي انبنت عليها عقيدة الشيعة الغالية، كدعوته لعقيدة الرجعة، وإحدائه القول بالوصية لعلي رضي الله عنه، والطعن في الخلفاء السابقين لعلي في الخلافة، وقد ساعد ابن سبأ في ترويح فكره الضالّ البعيد عن روح الإسلام أمران:

أ. اختيار ابن سبأ البيئة المناسبة لدعوته، حيث بثّ دعوته في بلدان مصر، والعراق، بعد أن أكثر التنقل بين هذه الأمصار، كما مر في كلام الطبري⁽¹⁾، فنشأت هذه الدعوة في مجتمعات لم تتمكن من فهم الإسلام الفهم الصحيح، وتترسخ أقدامها في العلم الشرعي والفقهاء بدين الله تعالى، وذلك لقرب عهداها بالإسلام، فإن تلك الأمصار إنما فتحت في عهد عمر رضي الله عنه، هذا بالإضافة إلى بعدها عن مجتمع الصحابة في الحجاز وعدم التفقه والتلمذ والتربية على أيديهم.

ب. إن ابن سبأ مع اختياره لدعوته تلك المجتمعات، فإنه زيادة في المكر والخديعة، أحاط دعوته بستار من التكتّم والسرية، فلم تكن دعوته موجهة لكل أحد، وإنما لمن علم أنهم أهل لقبولها من جهلة الناس، وأصحاب الأغراض الخبيثة، ممن لم يدخلوا في الإسلام إلا كيداً لأهله بعد أن قوضت جيوش الإسلام عروش ملوكهم، ومزقت ممالكهم، وقد تقدم كلام الطبري السابق عن ابن سبأ: فبثّ دعاته، وكاتب من كان استفسده في الأمصار، وكاتبوه، ودعوا في السير إلى ما عليه رأيهم⁽²⁾... يقول في سياق وصفهم: وأوسعوا في الأرض إذاعة وهم يريدون غير ما يظهرون⁽³⁾.

2. المرحلة الثانية:

إظهار هذا المعتقد والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وانشغال الصحابة رضوان الله عليهم بإخماد الفتنة التي حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضلالّ متنفساً في تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة في نفوسهم، إلا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة في طائفة مخصوصة، ممن أضلهم

(1) تاريخ الطبري (347/5).

(2) تاريخ الطبري (347/5).

(3) المصدر السابق نفسه (348/5).

ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من ابتلي بمصيبتهم في مقتل عثمان رضي الله عنه، وشاركهم في دمه من الخوارج المارقين.

ومما يدل على ذلك ما نقله الطبري: وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم إن عركم في خلطة الناس فصانعوهم⁽¹⁾. وهذا القول لا يقوله صاحب شوكة ومنعة، ومع هذا فإنه لا ينكر دور هؤلاء السبئية وقتلة عثمان في إشعال نار الحرب بين الصحابة، بل ذلك مقرر عند أهل التحقيق للفتنة وأحداثها. يقول ابن حزم مقررًا ذلك: وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان الإراعة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيوف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم⁽²⁾.

3. المرحلة الثالثة:

اشتداد أمرهم وقوتهم واجتماعهم تحت قيادة واحدة، وذلك بعد مقتل الحسين رضي الله عنه للأخذ بثأر الحسين والانتقام له من أعدائه، يقول الطبري في حوادث سنة أربع وستين للهجرة: وفي هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، وأعدوا الاجتماع بالنخيلة سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن علي، وتكاتبوا في ذلك⁽³⁾.

وكان مبدأ أمرهم ما ذكره الطبري من رواية عبد الله بن عوف بن الأحمر الأزدي: أنه قال: لما قتل الحسين بن علي رضي الله عنه ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة، فدخل الكوفة، تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أنها قد أخطأت خطأ كبيراً بدعائهم الحسين إلى النصر وتركهم إجابته، وقتله إلى جانبهم ولم ينصروه، ورأوا أنه لا يغسل عارهم والإثم عنهم في مقتله إلا بقتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رؤوس الشيعة: إلى سليمان بن صرد الخزاعي، وكانت له صحبة مع النبي (ﷺ)، وإلى المسيب بن نجبة الرازي، وكان من أصحاب علي وخيارهم، وإلى عبد الله بن سعد بن نفيل الأزدي، وإلى عبد الله بن وال التيمي، وإلى رفاعة بن شداد البجلي، ثم إن هؤلاء النفر الخمسة اجتمعوا في منزل سليمان بن صرد، وكانوا من خيار أصحاب علي، ومعهم أناس من الشيعة وخيارهم ووجوههم⁽⁴⁾، وكان هذا الاجتماع عام يشمل كافة

(1) المصدر السابق نفسه (526/5).

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل (239/4).

(3) تاريخ الطبري (501 . 487/6).

(4) المصدر السابق نفسه.

الشيعة، وقد اجتمع إلى سليمان بن صرد نحو من سبعة عشر ألفاً، ثم لم تعجب سليمان قتلهم، فأرسل حكيم بن منقذ فنأدى في الكوفة، وخرج الناس معهم فكانوا قريباً من عشرين ألفاً⁽¹⁾.

ثم إنه في هذه الأثناء قدم المختار بن أبي عبيد الثقفي إلى الكوفة، فوجد الشيعة قد التفتت على سليمان بن صرد وعظموه تعظيماً زائداً، وهم معدون للحرب، فلما استقر المختار عندهم بالكوفة دعا إلى إمامة المهدي محمد بن علي بن أبي طالب؛ وهو محمد ابن الحنفية، ولقبه بالمهدي، فاتبعه على ذلك كثير من الشيعة، وفاقوا سليمان بن صرد، وصارت الشيعة فرقتين:

الجمهور منهم مع سليمان، يريدون الخروج على الناس ليأخذوا بثأر الحسين.

وفرقة أخرى مع المختار يريدون الخروج للدعوة إلى إمامة محمد ابن الحنفية، وذلك عن غير أمر ابن الحنفية ورضاه، وإنما يتقوّلون عليه ليروجوا على الناس به، وليتوصلوا إلى أغراضهم الفاسدة⁽²⁾، فكان هذا بداية اجتماع الشيعة.

ثم يذكر المؤرخون خروج سليمان بن صرد بمن كان معه من الشيعة إلى الشام، فالتقوا مع أهل الشام عند عين تسمى عين الوردية، واقتتلوا قتالاً عظيماً لمدة ثلاثة أيام، يقول ابن كثير: لم ير الشيب والمرد مثله، لا يحجز بينهم إلا أوقات الصلوات إلى الليل⁽³⁾، ثم انتهى القتال بينهم بقتل سليمان بن صرد رضي الله عنه وكثير من أصحابه، وهزمتهم، ودعوة من بقي من أصحابه إلى الكوفة⁽⁴⁾.

وأما المختار بن أبي عبيد الثقفي فلما رجع من بقي من جيش سليمان إلى الكوفة وأخبروه بما كان من أمرهم، وما حل بهم، فترحم على سليمان ومن كان قتل معه، وقال: وبعد فأنا الأمير المأمون قاتل الجبارين والمفسدين، إن شاء الله، فأعدوا واستعدوا وأبشروا⁽⁵⁾.

يقول ابن كثير: وقد كان قبل قدومهم أخبر الناس بهلاكهم عن ربه، الذي كان يأتي إليه من الشيطان، فإنه قد كان يأتي إليه شيطان فيوحي إليه قريباً مما كان يوحي شيطان مسيلمة له⁽⁶⁾، ثم إن المختار

(1) البداية والنهاية (254/8).

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) المصدر السابق نفسه (257/8).

(4) المصدر السابق نفسه (256/8 . 257). وعين وردة هي المسماة اليوم رأس العين في الجزيرة الفراتية.

(5) المصدر السابق نفسه (258/8).

(6) المصدر السابق نفسه.

بعث الأمر إلى النواحي والبلدان، والرساتيق من أرض العراق وخراسان وعقد الألوية والرايات... ثم شرع المختار يتتبع قتلة الحسين من شريف ووضيع فيقتله⁽¹⁾.

4. المرحلة الرابعة:

انشقاق الشيعة الرافضة عن الزيدية، وباقي فرق الشيعة، وتميزها بمسماها وعقيدتها، وكان ذلك على وجه التحديد في سنة إحدى وعشرين ومئة عندما خرج زيد بن علي بن الحسين على هشام بن عبد الملك⁽²⁾، فأظهر بعض من كان في جيشه من الشيعة الطعن على أبي بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه، فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيدية⁽³⁾.

يقول ابن تيمية رحمه الله: إن أول ما عرف لفظ الرافضة في الإسلام، عند خروج زيد بن علي في أوائل المئة الثانية، فسئل عن أبي بكر وعمر، فتولاهما، فرفضه قوم فسموا رافضة⁽⁴⁾. وقال: ومن زمن خروج زيد افتترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم فقال لهم: رفضتموني، فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه⁽⁵⁾. ومنذ ذلك التاريخ تميزت الرافضة عن باقي فرق الشيعة، فأصبحت فرقة مستقلة باسمها ومعتقداتها⁽⁶⁾، والله تعالى أعلم.

هذا وقد تحدّث علماء الفرق عن الفرق المنسوبة للشيعة، فذكروا منها: السبئية، والغرابية، والبياتية، والمغيرية، والهاشمية، والخطابية، والعلبائية، والكيسانية، والزيدية الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وبعض هذه الفرق غالت غلواً عظيماً، والبعض الآخر أقل غلواً، ومن أراد الاستزادة فليراجع (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري، و(الملل والنحل) للشهرستاني، و(الفرق بين الفرق) لأبي الطاهر البغدادي، و(فرق معاصرة) للدكتور غالب بن علي عواجي؛ وهو من أفضل ما اطلعت عليه من المعاصرين.

* * *

(1) المصدر السابق نفسه (271/8).

(2) تاريخ الطبري (160/7)؛ الانتصار للصحب والآل، ص 47.

(3) الانتصار للصحب والآل، ص 47.

(4) مجموع الفتاوى (36/13).

(5) منهاج السنة (35/1).

(6) الانتصار للصحب والآل، ص 48.

تمهيد

الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية

يعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: أن الإمامة ركن عظيم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يقبل منه عمل إلا بتحقيقها.

وأول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة الإمامية هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي ومحصورة بالوصي، وإذا تولها سواه يجب البراءة منه وتكفيره .

فقد اعترفت كتب الشيعة الإمامية بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه، وكفرهم⁽¹⁾، لأنه كان يهودي الأصل، يرى أن يوشع بن نون وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب⁽²⁾.

وهذا ما تعارف عليه شيوخ الشيعة الإمامية، فابن بابويه القمي يسجل عقائد الشيعة في القرن الرابع ويقول بأنهم يعتقدون بأن لكل نبي وصياً أوصى إليه بأمر الله تعالى⁽³⁾، ويذكر أن عدد الأوصياء مئة ألف وصي، وأربعة وعشرون ألف وصي⁽⁴⁾.

كما ذكر المجلسي في أخباره: أن علياً هو آخر الأوصياء⁽⁵⁾. وجاء في بعض عناوين الأبواب في

(1) رجال الكشي، ص 101؛ المقالات والفرق للقمي، ص 20.

(2) رجال الكشي، ص 101؛ أصول الشيعة (792/2).

(3) عقائد الصدوق، ص 106.

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) بحار الأنوار (342/39).

«الكافي»: باب أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد⁽¹⁾، وباب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً⁽²⁾، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك.

ولهذا قال شيخهم مقداد الحلبي (ت 821 هـ) بأن مستحق الإمامة عندهم لا بد أن يكون شخصاً معهوداً من الله تعالى ورسوله لا أي شخص اتفق⁽³⁾.

ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطاء أحد مراجع الشيعة الاثني عشرية في هذا العصر: أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار ما يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيد بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه.. فكذلك يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده⁽⁴⁾.

فأنت ترى أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء، يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقوم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحى إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه.. أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط، ولذلك قال المجلسي: إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال⁽⁵⁾، ثم قال: ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النبوة والإمامة⁽⁶⁾!

هذا قولهم في مفهوم الإمامة، ويكفي في نقده أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ⁽⁷⁾.

* * *

(1) أصول الكافي (227/1).

(2) المصدر السابق (286/1).

(3) النافع يوم الحشر، ص 47.

(4) أصول الشيعة الإمامية، ص 58.

(5) بحار الأنوار (82/26).

(6) المصدر السابق نفسه (82/26).

(7) أصول الشيعة الإمامية (794/2).

الفصل الأول

منزلة الإمامة عند الإمامية

وحكم من جردها

مسألة الإمامة عند أهل السنة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم⁽¹⁾.

ولكنها عند الشيعة الإمامية لها شأن آخر، ففي «الكافي» روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام.

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذا. يعني الولاية⁽²⁾.

فأنت ترى أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدّوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وكما يدل عليه حديثهم الآخر، وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة وزاد: قلت. الراوي: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل⁽³⁾.

ويقول المجلسي: ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام والإذعان لهم من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية لأنها مفتاحهن⁽⁴⁾.

ويقول المظفر. وهو من علمائهم المعاصرين: نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا، بل يجب النظر فيها، كما يجب

(1) غاية المرام للامدي، ص: 363؛ الاقتصاد للغزالي، ص 134.

(2) أصول الكافي (18/2)، رقم 3.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) مرآة العقول (102/7).

النظر في التوحيد والنبوة⁽¹⁾. بل وصلت الأخبار إلى أكثر من هذا حينما قالت: عُرج بالنبي (ﷺ) بالولاية لعلي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض⁽²⁾.

هذه الروايات الشيعية الإمامية ومثيلاتها في كتب الشيعة الإمامية كانت كفيلاً بأن تجعل الإمامة هي الحكم على إيمان الرجل أو كفره، وأن تجعل المسلم معرضاً للاتهام بالكفر لمجرد اختلافه مع الشيعة الإمامية في عقيدة الإمامة التي يعتقدونها، ولذا رأينا بعض كبار علماء الشيعة الإمامية السابقين واللاحقين يصرحون بهذه الحقيقة المرة.

يقول ابن بابويه القمي في رسالته (الاعتقادات): واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمر المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد (ﷺ)⁽³⁾.

ويقول يوسف البحراني في موسوعته (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة): وليت شعري أي فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين⁽⁴⁾؟!.

ويقول المجلسي: اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام، وفضل عليهم غيرهم؛ يدل أنهم مخلدون في النار⁽⁵⁾.

وقال ابن المطهر الحلي: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص⁽⁶⁾.

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفرة من اليهود والنصارى، وقد بنى على ذلك أن الزمان لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذي أنكره طوائف من الشيعة،

(1) عقائد الإمامية، ص 102.

(2) بحار الأنوار (69/23).

(3) الاعتقادات، ص 103؛ ثم أبصرت الحقيقة، محمد الخضر، ص 127.

(4) الحدائق الناضرة (153/18).

(5) بحار الأنوار (390/23).

(6) الألفين، ص 3؛ أصول الشيعة الإمامية (867/2).

وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً، ولكن شيخ الشيعة الإمامية يرى أن إنكاره أعظم من الكفر (1).

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام فيقول: اتفقت الإمامية على أن مَنْ أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة ؛ فهو كافر ضالّ مستحقّ للخلود في النار (2).

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائري أن يعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة فيقول: لم يجتمع معهم على إله ولا نبي ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد (ﷺ) نبيه، وخليفته بعد أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا (3).

إن الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهي أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم، لهذا جاء حكم الشيعة الاثني عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثني عشر مكماً لهذا الغلو، حيث حكموا عليه بالكفر والخلود في النار، وخصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثني عشرية، فتناول تكفيرهم.

1. الصحابة رضوان الله عليهم:

كتب الإمامية مليئة باللعن والتكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه، من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا تستثني منهم إلا النزر اليسير الذي لا يبلغ عددهم أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية (4)، كما أن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الشيعة الإمامية، قال القاضي عبد الجبار: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الجلي، الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبي عليه السلام (5). وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادي: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم (6) أن الصحابة ارتدت بعد النبي (ﷺ) سوى علي وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم (1).

(1) أصول الشيعة الإمامية (867/2).

(2) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في البحار (366/8).

(3) الأنوار العلمانية (279/2).

(4) أصول الشيعة الإمامية (868/2).

(5) شرح الأصول الخمسة، ص 761.

(6) نلاحظ أن عبد القاهر لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها.

ويقول ابن تيمية رحمه الله: إن الإمامية تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكفروا إلا نفرًا قليلاً.. إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالوا منافقين، وقد يقولون: بل امنوا ثم كفروا، وتقول كتب الاثني عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبي بكر قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم ثلاثة أو أربعة آخرين رجعوا إلى إمامة علي، ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون عن ذلك، ولقد تداولت الشيعة أبناء هذه المقالة في المعتمد من كتبها، فسجلوا ذلك في أول كتاب ظهر لهم وهو كتاب سليم بن قيس⁽²⁾، ثم تتابعت كتبهم في تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها (الكافي) أوثق كتبهم الأربعة، و(رجال الكشي)⁽³⁾، عمدتهم في كتب الرجال وغيرها من مصادرهم⁽⁴⁾، وسيأتي الحديث عن موقف الإمامية من الصحابة مفصلاً بإذن الله تعالى.

2. تكفيرهم أهل البيت:

إن الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد، ولا تستثني منهم جميعاً إلا سبعة في أكثر تقديراتها، ولا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحداً من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط، وهي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر، قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر، فقلت: فعمّار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة⁽⁵⁾، فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة، وأهل البيت النبوي من زوجات رسول الله (ﷺ) وقربته، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله (ﷺ)، فهل هذا إلا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعي هذه الروايات أعداء للصحابة

(1) الفرق بين الفرق ، ص 321.

(2) كتاب سليم بن قيس ، ص 74 . 75.

(3) رجال الكشي ، ص 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 11.

(4) أصول الشيعة الإمامية (780/2).

(5) تفسير العياشي (199/1) ؛ البرهان (319/1) ؛ تفسير الصافي (389/1) ؛ أصول الشيعة الإمامية (891/2).

وللقراءة⁽¹⁾.

وقد خصت الإمامية بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله (ﷺ)، كعم النبي العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 72]، وكابنه عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن الذي خصصوه باللعن وبأنه سخييف العقل⁽²⁾، كما جاء في (الكافي)، وفي (رجال الكشي): اللهم العن ابني فلان وأعم أبصارهما، كما عميت قلوبهما.. واجعل عمى أبصارهما دليلاً على عمى قلوبهما⁽³⁾. وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوي فقال: هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس⁽⁴⁾.

وبنات النبي (ﷺ) يشملهن سخط الشيعة الاثني عشرية وحنقهم، فلا يذكرهم فيمن استثنى من التكفير، بل ونفى بعضهم أن يكن بنات للنبي (ﷺ) ما عدا فاطمة⁽⁵⁾ رضي الله عنهن، فهل يجب رسول الله (ﷺ) من يقول فيه وفي بناته هذا القول⁽⁶⁾؟!

وقد نص صاحب (الكافي) في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثني عشر إماماً فهو كافر، وإن كان علوياً فاطمياً⁽⁷⁾. وهذا يشمل في الحقيقة التكفير لجليل الصحابة ومن بعدهم بما فيه الال والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة الاثني عشر التي لم توجد إلا بعد سنة 260 هـ، كما باؤوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول الله (ﷺ)، إذ لم يستثنوا واحدة منهن في نصوصهم، ولكنهم يحنون منهن عائشة⁽⁸⁾، وحنفة رضي الله عنهن أجمعين، بالذم واللعن والتكفير⁽⁹⁾.

وقد عقد شيخهم المجلسي باباً بعنوان باب أحوال عائشة وحنفة؛ ذكر فيه 17 رواية⁽¹⁰⁾،

(1) أصول الشيعة الإمامية (891/2).

(2) أصول الكافي (247/1).

(3) رجال الكشي، ص 52.

(4) أصول الشيعة الإمامية (892/2).

(5) كشف الغطاء لجعفر النجفي، ص 5؛ أصول الشيعة (892/2).

(6) أصول الشيعة الإمامية (892/2).

(7) أصول الكافي (372/1 . 374).

(8) المصدر السابق نفسه (300/1)؛ رجال الكشي، ص 60. 57.

(9) أصول الشيعة الإمامية (893/2).

(10) بحار الأنوار (227/22 . 247).

وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخرى⁽¹⁾، وقد اذوا فيها رسول الله (ﷺ) في أهل بيته أبلغ الإيذاء، حتى اتهموا في أخبارهم من برأها الله من سبع سموات، عائشة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء في أصل أصول التفاسير عندهم، تفسير القمي⁽²⁾ قذف شنيع متضمن تكذيب القرآن العظيم .

قال ابن كثير في تفسير سورة النور: أجمع أهل العلم . رحمهم الله . قاطبة على أن من سبها ورمها بما رمها به بعد هذا الذي ذكر في الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن⁽³⁾، وقال القرطبي: فكل من سبها مما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر⁽⁴⁾.

3 . تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

في دين مذهب الإمامية أن كل حكومة غير حكومة الإمامية باطلة، وصاحبها ظالم طاغوت يعبد من دون الله، ومن يبايعه وإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب مثل: باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، وذكر فيه اثنا عشر حديثاً عن أئمتهم⁽⁵⁾، وباب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله جل جلاله، وفيه خمسة أحاديث⁽⁶⁾، وكل خلفاء المسلمين ما عدا علياً والحسن طواغيت . حسب اعتقادهم . وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويحسنون لأهل البيت، وقيمون دين الله، ذلك أنهم يقولون: كل راية ترفع قبل راية القائم⁽⁷⁾ رضي الله عنه صاحبها طاغوت⁽⁸⁾ . قال شارح الكافي: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق⁽⁹⁾، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة⁽¹⁰⁾، حسب مقاييسهم⁽¹¹⁾.

(1) المصدر السابق نفسه (245/22)

(2) تفسير القمي (377/2).

(3) تفسير ابن كثير (289/3 . 290) ؛ الصارم المسلول ، ص 51.

(4) تفسر القرطبي (206/12).

(5) الكافي (374 . 372/1).

(6) المصدر السابق نفسه (376 . 374/1).

(7) هو : المهدي المنتظر.

(8) الكافي: بشرحه للمازندراني (371/12)؛ بحار الأنوار (113/25)؛ أصول الشيعة الإمامية (896/2).

(9) أصول الشيعة الإمامية (896/2).

(10) مرآة العقول (378/4).

(11) أصول الشيعة الإمامية (896/2).

4. الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسب، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالباً ما كان أكثر التزاماً بالإسلام واتباعاً للسنة، فقد صرحوا بكفر أهالي مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: أهل الشام شر من أهل الروم يعني شر من النصارى، وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة⁽¹⁾. وقالوا: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفاً⁽²⁾.

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا - ولا سيما في القرون المفضلة - يتأسون بأثر رسول الله (ﷺ) أكثر من سائر الأمصار، وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم المالكي، منتسبين إليه إلى أوائل المئة السادسة، أو قبل ذلك أو بعد، فإنه قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم⁽³⁾.

وقالوا أيضاً عن مصر وأهلها: أبناء مصر؛ لعنوا على لسان داود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير⁽⁴⁾، وما غضب الله على بني إسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها⁽⁵⁾، وقالوا بئس البلاد مصر، أما إنها سجن من سخط الله عليه من بني إسرائيل⁽⁶⁾، وقالوا: انتحوا مصر، ولا تطلبوا المكث فيها، لأنه يورث الديائة⁽⁷⁾.

وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكنائها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله (ﷺ)، وإلى محمد الباقر، وإلى علي الرضا، وهذا رأي الإمامية في مصر في تلك العصور الإسلامية الزاهرة، وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة، لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم⁽⁸⁾، ولا يبعد أن هذه النصوص هي تعبير عن حقد الإمامية وغيظهم على مصر وأهلها بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين على يد صلاح الدين؛ الذي

(1) أصول الكافي (409/2).

(2) المصادر السابق نفسه (410/2).

(3) الفتاوى (300 . 299/20).

(4) بحار الأنوار (208/60) ؛ تفسير القمي ، ص 596.

(5) تفسير العياشي (304/1) ؛ البرهان (456/1).

(6) تفسير العياشي (305/1) ؛ البرهان (457/1).

(7) بحار الأنوار (211/60) ؛ أصول الشيعة (900/2).

(8) بحار الأنوار (208/5).

طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم، وأين هذه الكلمات المظلمة في مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في «صحيحه» باب وصية النبي بأهل مصر⁽¹⁾، وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها⁽²⁾، ولم يُستثن من ديار المسلمين إلا من يقول بمذهبهم، وهي قليلة في تلك الأزمان، حتى جاء عنهم: إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار؛ فلم يقبلها إلا أهل الكوفة⁽³⁾.

5. قضاة المسلمين:

تعدُّ أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت، لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في «الكافي» عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به⁽⁴⁾، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60]، وهذه الرواية تحكم على القضاء والقضاة في عصر جعفر الصادق، كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم في قضاة المسلمين في القرون المفضلة، فما بالك فيمن بعدهم^{(5)؟!؟}

6. أئمة المسلمين وعلمائهم:

حذروا من التلقي عن شيوخ المسلمين وعلمائهم، وعدّوهم كملل أهل الشرك. عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نأتي هؤلاء المخالفين⁽⁶⁾، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتمم ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشرك⁽⁷⁾. وجاء في «الكافي» عن سدير عن أبي جعفر قال: ... يا سدير! فأريك الصادين عن دين الله، ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله

(1) مسلم (2970/2).

(2) بحار الأنوار (206/60)، أصول الشيعة (901/2).

(3) نفس المصدرين السابقين.

(4) أصول الشيعة الإمامية (902/2)؛ أصول الكافي (67/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية (902/2).

(6) هذا اللقب يطلق على أهل السنة، وقد يتناول كل مخالف.

(7) بحار الأنوار (216/2)؛ أصول الشيعة الإمامية (905/2).

بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخبث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحداً يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله (ﷺ)، حتى يأتونا فنخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله (ﷺ)⁽¹⁾. وقد بين ابن تيمية - رحمه الله - موقفهم من سلف الأمة وأئمتها والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد (ﷺ) من المتقدمين والمتأخرين، فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضى عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفرون أعلام الملة، مثل: سعيد بن المسيب، وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، ومثل: مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحامد بن زيد، وحامد بن سلمة، والثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وغير هؤلاء، ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى؛ لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي.

إلى أن قال: وأكثر محققهم - عندهم - يرون أبا بكر وعمر وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبي (ﷺ) مثل عائشة، وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما امنوا بالله طرفة عين قط، لأن الإيمان الذي يعقبه الكفر عندهم يكون باطلاً من أصله. ومنهم من يرى أن فرج النبي (ﷺ) الذي جامع به عائشة وحفصة لا بد أن تمسه النار؛ ليطهر بذلك من وطأ الكافر على زعمهم؛ لأن وطأ الكافر حرام عندهم⁽²⁾.

هذا التكفير العام الشامل الذي لم ينج منه أحد، هل يحتاج إلى نقد؟! إن بطلانه أوضح من أن يبين، وكذبه أجلى من أن يكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف، ومن الطبيعي أن من يحقد على صحابة رسول الله (ﷺ) ويسبهم ويكفرهم يحقد على الأمة جميعاً ويكفرها، كما قال بعض السلف: لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول الله (ﷺ) إلا كان قلبه على المسلمين أغل⁽³⁾، فإذا لم يرض عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار وهم في الذروة في الفضل والإحسان، فهل يرضى بعد ذلك عن أحد بعدهم!!؟

ومبنى هذا الموقف هو دعوى الإمامية: أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا النص، وسيأتي بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمور المتواترة المعلومة - بإذن الله -، وما بني على الباطل فهو باطل، ولقد كان

(1) أصول الكافي (1/392 . 393)؛ أصول الشيعة (2/905).

(2) مجموع الفتاوى (28/261 . 262).

(3) الإبانة لابن بطه، ص 41.

حكمهم بردة جيل الصحابة من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الإمامية من أساسه⁽¹⁾ . ولذلك قال أحمد الكسروي الإيراني والإمامي الأصل: وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي (ﷺ) فاجترأ منهم على الكذب والبهتان، فلقاتل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي ؛ آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه واحتملوا الأذى في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأبي الأمرين أسهل احتمالاً: أكذب رجلاً أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خلص المسلمين؟! فأجيبونا إن كان لكم جواب^{(2)؟!؟!!}.

بين رب العزة في القرآن الكريم أصول العقائد وحقائقها، وهو التبيان لكل شيء، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل : 89]، ويقول واصفاً كتابه بأنه لم يفرط في قضية يقوم عليها الدين بقوله: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : 38]، فإن كان الأمر كذلك فإن المرء ليتساءل عن سند هذه العقيدة! فكتاب الإسلام العظيم القرآن الكريم يذكر فيه مرات الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، ولا ذكر فيه لشأن الأئمة الاثني عشرية أو الإمامة من بعد الرسول رغم كون الإمامة كما تقول النظرية الإمامية أعظم أركان الدين!! أو ليس من العجيب أن يذكر القرآن تفاصيل طريقة الوضوء، ويُصنّف أنواع المحرمات من الطعام والشراب، ويتحدث عن الجهاد تارةً وعن السلم تارةً أخرى، ويناقش القضايا الأخلاقية، ثم يتجاهل إمامة الاثني عشر التي يصفها آل كاشف الغطاء بأنها منصب إلهي كالنبوة!

إن هذه النصوص القرآنية قد شهدت بكل وضوح بأن القرآن الكريم لم يفرط في قضية يحتاج إليها البشر، فكيف يفرط في قضية الإمامة النصية التي تذكرها الإمامية، ثم يتركها لعلمائهم لكي يصيغوها ويحددوا معالمها، مع كون النص على الأئمة من الله لا منهم^{(3)؟!!}

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (916/2).

(2) التشيع والشيعة ، ص 66 ؛ أصول الشيعة (916/2).

(3) ثم أبصرت الحقيقة ، محمد سالم ، ص 130.

الفصل الثاني

العصمة عند الإمامية الاثني عشرية

إن عصمة الإمام عند الإمامية شرط من شروط الإمامة، وهي من المبادئ الأولية في كيانهم العقدي، ولها أهمية كبرى عندهم، ونتيجة لما أضفاه الإمامية على الأئمة من صفات وقدرات ومواهب علمية غير محدودة، ذهبوا إلى أن الإمام ليس مسؤولاً أمام أحد من الناس، ولا مجال للخطأ في أفعاله مهما أتى من أفعال، بل يجب تصديقه والإيمان بأن كل ما يفعله من خير لا شر فيه؛ لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته، ومن هنا قرر الشيعة للإمام ضمن ما قرروا العصمة، فذهبوا على أن الأئمة معصومون في كل حياتهم، لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة، ولا تصدر عنهم أي معصية، ولا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان⁽¹⁾.

وقد نقل الإجماع على ذلك شيخهم المفيد، فقال: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وأنهم لا تجوز منهم كبيرة ولا صغيرة، وأنه لا يجوز منهم سوء في شيء من الدين، ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب⁽²⁾.

وقال ابن المطهر الحلبي: ذهب الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وخالف فيه جميع الفرق⁽³⁾.

وقد نص على ذلك المجلسي بقوله: اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً، ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه⁽⁴⁾.

(1) دراسات عن الفرق، د. أحمد جلي، ص 203؛ مسألة التقريب (322/1).

(2) أوائل المقالات للمفيد، ص 35.

(3) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 90.

(4) بحار الأنوار (205/9).

وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس - كذباً وزوراً - أنه قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين معصومون⁽¹⁾، وقال أيضاً في تقرير ذلك: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر⁽²⁾.

ولم تكن هذه العقيدة مقصورة على سلف الإمامية، بل شاركهم المعاصرون في ذلك، وفي ذلك يقول محمد رضا المظفر، ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سنّ الطفولة إلى الموت عمداً وسهواً، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان⁽³⁾، وقد نص على ذلك الزنجاني في «عقائد الإمامية»⁽⁴⁾، كما نص عليه أيضاً علي البحراني في «منار الهدى»⁽⁵⁾، والسيد مرتضى العسكري في «معالم المدرستين»⁽⁶⁾، إلا أن هناك اثراً في المذهب الشيعي الإمامي تخالف ما ذهبوا إليه، ولذلك احتار المجلسي وهو يرى النصوص تخالف إجماع أصحابه، فقال: المسألة في غاية الإشكال، لدلالة كثير من الأخبار والايات عن صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من شذ منهم على عدم الجواز⁽⁷⁾، وهذا اعتراف من المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجمعون على غير دليل حتى من كتبهم⁽⁸⁾.

ويبدو أن فكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو أن الإمامية قد اختلفت عقائدهم في تحديدها.

(1) إكمال الدين للصدوق ، ص 474.

(2) نقل ذلك عن الزنجاني في عقائد الإمامية الاثني عشرية (157/2).

(3) عقائد الإمامية ، ص 104.

(4) العقيدة في أهل البيت ، ص 371.

(5) منار الهدى ، ص 102.

(6) معالم المدرستين ، ص 159.

(7) البحار (351/25).

(8) مسألة التقريب (330/1).

في أول الأمر . فمثلاً في عصر أبي جعفر بن بابويه القمي ت 381 هـ، وشيخه محمد بن الحسن القمي، كان رأي جمهور الشيعة أن أول درجة في الغلو هي نفي السهو عن النبي (ﷺ)⁽¹⁾، فكانوا يعدون من ينفي السهو عن النبي (ﷺ) من الشيعة الغلاة، ولكن بعد ذلك تبدلت الحال، وأصبح نفي السهو والنسيان عن الأئمة هو خروج بهم إلى منزلة من لا تأخذه سنة ولا نوم .

وقد كانت العصمة بهذه الصورة الغالية من نفي السهو والنسيان عن الأئمة معتقد فئة شيعية مجهولة في الكوفة، ففي «البحار» للمجلسي: أنه قيل للرضا . إمام الشيعة الثامن . إن في الكوفة قوماً يزعمون: أن النبي (ﷺ) لم يقع عليه السهو في صلاته، فقال: كذبوا لعنهم الله؛ إن الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو⁽²⁾ .

فهذا يدل على أن عقيدة نفي السهو كانت معتقد قوم غير معين لشذوذهم في هذا الاعتقاد، وأنهم كانوا ينفون السهو عن النبي (ﷺ) الذي هو أفضل الأئمة، ولم يقولوا بذلك للأئمة . ثم تطور هذا الاعتقاد ليشمل أئمة الشيعة الاثني عشر، وليعم طائفة الإمامية كلها، فهذا شيخ الإمامية المعاصر وايتها العظمى عبد الله الممقاني: يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي⁽³⁾، وهو لا ينكر أن شيوخهم السابقين كانوا يعدون ذلك غلواً، لكنه يقول: إن ما يعتبر غلواً في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب الشيعي⁽⁴⁾، وإذا كانت دعوى عصمة الأئمة تعني مضاهاتهم للرسول؛ فإن نفي السهو عنهم تأليه لهم، كما أشار إلى ذلك إمام الشيعة الثامن علي الرضا، ولذا قرر ابن بابويه القمي وغيره أن هذا الاعتقاد هو الفيصل بين الغلاة وغيرهم⁽⁵⁾ .

وإذا كان شيخهم المعاصر الممقاني يرى أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي، ومنكر الضروري كافر عندهم، كما يؤكد شيخهم المعاصر محسن الأمين⁽⁶⁾، فمعنى هذا أن متأخريهم يكفرون متقدميهم، ومتقدميهم يكفرون متأخريهم، وإذا كان الممقاني يرى أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات

(1) شرح عقائد الصدوق للمفيد ، ص 160 ، 161 .

(2) البحار (25/350) .

(3) تنقيح المقال (3/240) .

(4) المصدر السابق نفسه ، مسألة التقريب (2/97) .

(5) مسألة التقريب (2/98) .

(6) كشف الارتباب ، المقدمة الثانية ، ومهذب الأحكام (1/388 . 393) .

المذهب الشيعي، وبعضهم ينقل الإجماع على ذلك⁽¹⁾، فإننا نجد في بعض الكتابات الموجهة لديار السنة⁽²⁾، القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة⁽³⁾، وهكذا يكفر بعضهم بعضاً، ويناقض بعضهم بعضاً، وكلٌّ يزعم أن ما يقوله هو مذهب الشيعة⁽⁴⁾.

وقد كان معتقد العصمة من أسباب نشوء عقيدة البداء والتقية. كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى. وذلك أن واقع الأئمة لا يتفق بحال ودعوى عصمتهم، فإذا حصل اختلاف وتناقض في أقوالهم قالوا: هذا بداء أو تقية، كما اعترف بهذا بعض الشيعة⁽⁵⁾.

إن من أخطر الآثار العلمية لدعوى العصمة اعتبارهم أن ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر هو كقول الله ورسوله (ﷺ)، ولذلك فإن مصادرهم في الحديث تنتهي معظم أسانيدنا إلى أحد الأئمة ولا تصل إلى رسول الله (ﷺ)، والشيعة زعمت لأئمتها عصمة لم تتحقق لأنبياء الله ورسوله، كما يدل على ذلك صريح القرآن والسنة والإجماع⁽⁶⁾.

1. استدلالهم على عصمة أئمتهم من القرآن الكريم:

رغم أن كتاب الله سبحانه وتعالى ليس فيه ذكر للاثني عشر إماماً أصلاً. كما مر. فضلاً عن عصمتهم، إلا أن الاثني عشرية تتعلق بالقران لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله سبحانه: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124]، وهذه الآية صدر المجلسي بابه الذي عقده في «بحاره» بشأن العصمة بعنوان: باب... لزوم عصمة الإمام⁽⁷⁾.

وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن، ولا يستدلون بسواها مثل محسن الأمين⁽⁸⁾، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، والذي يقول بأن هذه الآية صريحة في لزوم

(1) صراط الحق (121/3)؛ مسألة التقريب (98/2).

(2) مسألة التقريب (98/2).

(3) الشيعة في الميزان، محمد جواد، ص 272. 273.

(4) مسألة التقريب (98/2).

(5) المصدر السابق نفسه (329/1).

(6) المصدر السابق نفسه (324/1).

(7) بحار الأنوار (191/25).

(8) أعيان الشيعة (458/1).

العصمة⁽¹⁾، ويتولى صاحب (مجمع البيان) سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم؛ فيقول: استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبائح؛ لأن الله - سبحانه - نص ألا ينال عهده - الذي هو الإمامة⁽²⁾ - ظالم، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالماً إما لنفسه وإما لغيره، فإن قيل: إنما نفى أن ينال ظالم في حالة ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالماً؛ فيصح أن يناله، والجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالماً، فإذا نفى أن يناله، فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والاية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت؛ فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم، وإن تاب فيما بعد⁽³⁾.

نقد استدلالهم:

أ. اختلف السلف في معنى العهد على أقوال: قال ابن عباس والسدي: إنه النبوة، قال: لا ينال عهدي الظالمون؛ أي: نبوتي، وقال مجاهد: الإمامة، أي: لا أجعل إماماً ظالماً يقتدى به، وقال قتادة وإبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين؛ فأما في الدنيا فقد ناله الظالم، فأمن به وأكل وعاش..

قال الزجاج: وهذا قول حسن، أي: لا ينال أماني الظالمين، أي: لا يؤمنهم من عذابي، والمراد بالظالم: المشرك.. وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد الله الذي عهد إلى عباده: دينه، يقول: لا ينال دينه الظالمين، ألا ترى أنه قال: ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [الصفافات : 113]، يقول: ليس كل ذريتك يا إبراهيم على الحق..

وروي عن ابن عباس - أيضاً - : لا ينال عهدي الظالمين قال : ليس للظالمين عهد ، وإن عاهدته فانقضه⁽⁴⁾، فالاية كما ترى، اختلف السلف في تأويلها ؛ فهي ليست في مسألة الإمامة أصلاً في قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والافتداء، لا الإمامة بمفهوم الإمامية⁽⁵⁾.

(1) أصل الشيعة ، ص 59.

(2) اختلف السلف في معنى العهد - كما سيأتي - ولكن الإمامية يأخذون بما يوافق هواهم ويقطعون به بلا دليل.

(3) مجمع البيان للطبرسي (201/1) ؛ التبيان للطوسي (449/1).

(4) المحرر الوجيز لابن عطية (250/1) ؛ أصول الشيعة (953/2).

(5) أصول الشيعة الإمامية (953/2).

ب . لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على عصمة بحال؛ إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطأ ولا ينسى ولا يسهو.. إلخ، كما هو مفهوم العصمة عند الإمامية، إذ يكون قياس مذهبهم: من سها فهو ظالم، ومن أخطأ فهو ظالم... وهذا لا يوافقهم عليه أحد، ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين إثبات العصمة، ونفي الظلم فرق كبير؛ لأن نفي الظلم إثبات للعدل لا للعصمة الإمامية⁽¹⁾.

ج . لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلماً ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه، ولا تجدي التوبة في رفعه، فإن أعظم الظلم الشرك، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ﴿بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82]، ثم فسر الظلم بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13]، ومع هذا قال جل شأنه في الكفار: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38]، لكن قياس قول هؤلاء: أن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة؛ فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم، ومؤدى هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك؛ لأن الظلم هو الشرك⁽²⁾، فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية؛ لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلا في حالة عدم توبته، ومن المعلوم في بداهة العقول فضلاً عن الشرع والعرف واللغة أن من كفر أو ظلم، ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم.. وإلا جاز أن يقال: صبي لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغني لفقير، وجائع لشبعان، وحي لميت، وبالعكس⁽³⁾.

ومن المعروف: أنه قد يكون التائب من الظلم ممن لم يقع فيه، ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من امن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبه أبناء المهاجرين والأنصار بابائهم عاقل؟!⁽⁴⁾.

كما أن استدلالهم هذا يؤدي إلى أن جميع المسلمين وكذلك الشيعة وأهل البيت - إلا من تعتقد الإمامية عصمتهم - جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسي: بأن الظلم اسم ذم، فلا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾* [هود: 18].

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) هم يعنون بالظلم الشرك؛ لأن مرادهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر؛ لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما في زعمهم، ولذلك قال الكليني: هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم. أصول الكافي (1/199).

(3) روح المعاني للآلوسي (377/1).

(4) منهاج السنة (1/302 . 303).

د. ما قرره أحد علماء الشيعة الزيدية في نقض استدلال الإمامية الاثني عشرية بهذه الآية، حيث قال: احتج الإمامية بالاية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، ورام الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لا يصح؛ لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل على الإمامة؛ فمن تاب من الظلم فلا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه. تعالى. من نيل العهد إلا حال كونه ظالماً⁽¹⁾.

2. آية التطهير وحديث الكساء:

آية التطهير هي قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، وهي كما هو معلوم جزء من قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 32-33]، وقد تعمد علماء الشيعة الاثني عشرية اقتطاع اية التطهير من السياق القرآني الذي جاءت فيه، والذي خاطب الله به نساء النبي (ﷺ) إغفالاً لنساء النبي (ﷺ) من الخطاب، ثم ضموا إلى ذلك حديث الكساء الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن أم المؤمنين عائشة⁽²⁾؛ قالت: خرج النبي (ﷺ) غداً وعليه مرط⁽³⁾ مرحل⁽⁴⁾ من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي، فأدخله ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: وحديث ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾* المؤمنين أم سلمة لما نزلت هذه الآية على النبي (ﷺ): قالت أم سلمة: وأنا معهم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾* نبي الله؟ قال: أنت علي مكانك، وأنت علي خير⁽⁵⁾. لتثبيت المعنى الذي يريدونه من الاستدلال بهذه الآية الكريمة⁽⁶⁾.

ويرى علماء الاثني عشرية: أن في اية التطهير دلالة على عصمة أصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين من الخطايا والذنوب صغيرها وكبيرها، بل ومن الخطأ والسهو البشري⁽⁷⁾.

(1) الثمرات البانعة، يوسف بن أحمد الزيدي، مخطوطة نقلاً عن أصول الشيعة الإمامية (955/2).

(2) عائشة التي يدعون أنها تبغض علي هي التي تروي هذا الفضل لعلي وفاطمة.

(3) مرط: يعني كساء.

(4) مرحل: وهو الموشى المنقوش عليه صور رجال الإبل.

(5) سنن الترمذي، كتاب المناقب، رقم 3788.

(6) ثم أبصرت الحقيقة، ص 176.

(7) المصدر السابق نفسه.

● نقد استدلالهم من وجوه:

أ. حديث أم سلمة المذكور انفاً قد ورد بعدة صيغ:

فروي عن أم سلمة: أنها قالت: كان النبي (ﷺ) عندي وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطى عليهم عباءة أو قטיפعة، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، وفي رواية أخرى: أنه (ﷺ) أجلسهم على كساء، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله، فضمه فوق رؤوسهم، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه، فقال: «هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة في دخول الخمسة الآية، ولكن هذا لا يجتم عدم دخول غيرهم⁽¹⁾.

وقد وردت روايات عن أم سلمة فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء، لا يخلو أكثرها من الضعف، لكن صح منها من جملتها هذه الرواية: لما نزلت هذه الآية على النبي (ﷺ): في بيت أم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجعلهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجعله بكساء، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك، وأنت على خير⁽²⁾.

وهناك رواية هامة جداً رويت بإسناد حسن تشير إلى أن أم سلمة قد دخلت في الكساء بعد خروج أهل الكساء منه⁽³⁾، ولعل التعليل في ذلك أنه لا يصح أن تدخل أم سلمة مع علي بن أبي طالب تحت كساء واحد، فلذلك أدخلها رسول الله صلوات الله وسلامه عليه بعد خروج أهل الكساء منه، فعن شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبي (ﷺ) حين جاء نعي الحسين بن علي، لعنت أهل العراق، فقالت: قتلوه قتلهم الله، غرّوه وذلّوه لعنهم الله، فإني رأيت رسول الله (ﷺ) جاءته فاطمة غدية بريمة قد صنعت له فيها عصيدة تحملها في طبق لها، حتى وضعتها بين يديه، فقال لها: «أين ابن عمك؟» قالت: هو في البيت، قال: «اذهي فادعيه وائتني بابنيه»، قال: فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما بيد، وعلي يمشي في إثرهما، حتى دخلوا على رسول الله (ﷺ) فأجلسهما في حجره، وجلس علي على يمينه وجلست فاطمة على يساره، قالت أم سلمة: فاجتهد كساء خيرياً كان بساطاً لنا على المنامة في المدينة، فلقيه رسول الله (ﷺ) جميعاً فأخذ بشماله طرفي الكساء، وألوى بيده اليمنى إلى ربه عز وجل، قال: «اللهم أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً، اللهم أهل

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 177.

(2) فضائل الصحابة (727/2) ، رقم 1994 ، إسناده فيه ضعف ، وله طرق تقويه.

(3) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 177.

بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، قلت: يا رسول الله! أليست من أهلك؟ قال: «بلى فادخلي في الكساء»، فدخلت في الكساء بعد ما قضى دعاءه لابن عمه علي وابنيه وابنته فاطمة⁽¹⁾، فشهد رسول الله (ﷺ) لأُم سلمة أنها من أهل بيته وأدخلها في الكساء بعد دعائه لهم⁽²⁾.

ب. وما يدل علي أن الآية ليست دالة على العصمة والإمامة أن الخطاب في الآيات كله لأزواج

الني (ﷺ) حيث بدأ بمن وختم بمن:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَفْعَلْ مِمَّا كُنْتُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِمَّا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا * وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا *﴾ [الأحزاب: 28 . 34].

فالخطاب كله لأزواج النبي (ﷺ) ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد، لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت، جاء التطهير بضمير المذكر، لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، حيث تناول أهل البيت كلهم، وعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم أخص من غيرهم بذلك، لذلك خصهم النبي (ﷺ) بالدعاء لهم، كما أن زوج الرجل من أهل بيته، وهذا شائع في اللغة كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك؟ أي امرأتك ونساؤك، فيقول: هم بخير، وقد قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: 73] والمخاطب بهذه الآية بالإجماع هي سارة زوجة إبراهيم عليه السلام، وهذا دليل على أن زوجة الرجل من أهل البيت⁽³⁾.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: 29] والمخاطب هنا أيضاً زوجة موسى عليه السلام.

(1) فضائل الصحابة (852/2)، رقم 1170، إسناد حسن.

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 187.

(3) الإمامة والنص، فيصل نور، ص 386.

وقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا *وَكَانَ يُأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مریم : 54 . 55] ؛ فمن أهله الذين كان يأمرهم بالصلاة؟ وهذا كقوله تعالى مخاطباً النبي (ﷺ): ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه : 132]، ولا شك في دخول زوجاته أو خديجة رضي الله عنها على أقل تقدير في الأهل، باعتبار أن السورة مكية⁽¹⁾.

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَبَقْنَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف : 25]، فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها: ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً؟ أي: زوجتك، وهذا بين⁽²⁾.

ج . إذهاب الرجس لا يعني في اللغة العربية ولا في لغة القرآن معنى العصمة:

يقول الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ القرآن ؛ مادة (رجس) : الرجس الشيء القذر، قال: رجل رجس، ورجال أرجاس، قال تعالى: ﴿رَجِسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة : 90].. والرجس من جهة الشرع: الخمر والميسر.. وجعل الكافرين رجساً من حيث إن الشرك أقبح الأشياء، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة : 125]، وقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس : 100]، قيل الرجس: النتن، وقيل: العذاب، وذلك كقوله: إنما المشركون نجس، وقال: أو لحم خنزير فإنه رجس؛ وبالجملة: لفظ الرجس أصله القذر، يطلق ويراد به الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الثُّورِ﴾ [الحج : 30]، ويطلق ويراد به الخبائث المحرمة كالمطعمات والمشروبات، ونحو قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا﴾ ﴿مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمِ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: 145]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: 90]، ولم يثبت أن استخدام القرآن لفظ الرجس بمعنى مطلق الذنب بحيث يكون في إذهاب الرجس عن أحد إثبات لعصمته⁽³⁾.

د . التطهير من الرجس لا يعني إثبات العصمة لأحد:

فكما أن كلمة الرجس لا يراد بها ذنوب الإنسان وأخطاؤه في الاجتهاد، وإنما يُراد بها القدر والنتن والنجاسات المعنوية والحسية ؛ فإن كلمة التطهير لا تعني العصمة، فإن الله عز وجل يريد تطهير كل المؤمنين، وليس أهل البيت فقط، وإن كان أهل البيت هم أولى الناس وأحقهم بالتطهير، فقد قال الله تعالى في كتابه

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 391.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 393.

(3) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 181.

الكريم عن صحابة رسوله (ﷺ): ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُسَمِّعَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة : 6]، وقال عز من قائل: ﴿حُذِّمْنَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة : 103] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾* [البقرة : 222]، فكما أخبر الله عز وجل أنه يريد تطهير أهل البيت ؛ أخبر كذلك أنه يريد تطهير المؤمنين ، فإن كان في إرادة التطهير وقوع للعصمة لحصل هذا للصحابة، ولعموم المؤمنين الذين نصت الآيات على إرادة الله عز وجل تطهيرهم، وقد قال تعالى عن رواد مسجد قباء من الصحابة: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: 108]، ولم يكن هؤلاء معصومين من الذنوب بالاتفاق، وقال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمئة وثلاثة عشر رجلاً: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأنفال: 11]، ولم يكن في هذا إثبات لعصمتهم، مع أنه لا فرق يذكر في الألفاظ بين قول الله تعالى عن أهل البيت وبين قوله في أهل بدر: فالرجس والرجس متقاربان ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾* وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ﴾، ويطهركم في الايتين واحد، لكن الهوى هو الذي جعل من الآية الأولى دليلاً على العصمة دون الأخرى، والعجيب في علماء الإمامية أنهم يتمسكون بالاية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء، ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء، ثم يتناسون في الوقت نفسه آيات أخرى نزلت في إرادة الله عز وجل لتطهير الصحابة، بل هم بالمقابل يقدحون فيهم، ويقولون بانقلابهم على أعقابهم مع أن الله عز وجل نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية⁽¹⁾، ومن لم يجعل الله نوراً فما له من نور.

هـ. الإرادة في الآية إرادة شرعية، وهي غير الإرادة القدرية:

يعني يجب الله أن يذهب عنكم الرجس، وقد تحدث علماء أهل السنة عن الإرادتين الشرعية الدينية، والإرادة القدرية الكونية، فقالوا:

- إرادة شرعية دينية: وهي تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾* يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 27]. [28].

- إرادة قدرية كونية خلقية: وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وذلك مثل الإرادة في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾* [البقرة 253]، وقوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ﴾

(1) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 182.

أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴿ [هود : 34] ؛ فالمعاصي إرادة كونية قدرية، فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها، ويكرهها وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة، فيفرون بين إرادته التي تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيتته الكونية القدرية التي لا يلزم منها المحبة والرضا (1).

ولا شك أن الله عز وجل أذهب الرجس عن فاطمة والحسن والحسين وعلي وزوجات النبي (ﷺ)، ولكن الإرادة في هذه الآية، إرادة شرعية، ولذلك جاء في الحديث أن النبي (ﷺ) لما جلّهم بالكساء قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس» (2).

و . دعاء النبي (ﷺ) يحسم القضية:

آية التطهير لو كان فيها ما يدل على وقوع التطهير لأهل الكساء لما قام رسول الله (ﷺ) بتغطيتهم بالكساء والدعاء لهم بقوله: «اللهم إن هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس» (3)، بل في هذا دلالة واضحة على أن الآية نزلت في نساء النبي (ﷺ)، وأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أراد أن ينال أصحاب الكساء هذا الفضل الرباني من التطهير، فجمعهم وجلّهم بالكساء ودعا لهم فتقبل الله دعاءهم (4)، فطهرهم كما طهر الله نساء النبي بنص الآية.

ز . من الردود الدالة على عدم دلالة الآية على الإمامة والعصمة:

ومنها: أن ما اختص به أمير المؤمنين علي والحسن والحسين رضي الله عنهم من الآية - بزعم القوم - ثبت للسيدة فاطمة رضي الله عنها، وخصائص الإمامة لا تثبت للنساء، فلو كان هذا دليلاً لكان من يتصف بما في الآية يستحق العصمة والإمامة، وفاطمة رضي الله عنها كذلك وبذات الاعتبار، فدل على أن الآية لا يراد بها الإمامة ولا العصمة، ومنها خروج تسعة من الأئمة لعدم شمول الآية لهم، حيث اختصت الآية بثلاثة منهم (5).

(1) وسطية أهل السنة بين الفرق ، محمد باعبد الله ، ص 387.

(2) سنن الترمذي ، كتاب مناقب أهل البيت ، رقم 3787.

(3) سنن الترمذي ، كتاب مناقب أهل البيت ، رقم 3787 ، صححه الألباني.

(4) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 182.

(5) الإمامة والنص ، ص 387.

3. أدلتهم من مروياتهم:

إن الاثني عشرية تقيم معتقدها في العصمة وغيرها بما يرويه صاحب «الكافي»، وإبراهيم القمي، والمجلسي وأضرابهم من روايات منكورة في متنها، فضلاً عن إسنادها، تثبت لهؤلاء الأئمة الاثني عشرية العصمة المزعومة .

وقد ساق المجلسي في بابه الذي عقده في شأن العصمة ثلاثاً وعشرين رواية من روايات شيوخه كالقمي، والعياشي والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بآية البقرة، التي تبين أن استدلالهم فيها باطل . أما الكليني في «الكافي» فقد عقد مجموعة من الأبواب في معنى العصمة المزعومة، ساق فيها أخباراً بسنده عن الأئمة الاثني عشر يدعون فيها أنهم معصومون، بل وشركاء في النبوة، بل ويتصفون بصفات الألوهية، وتجد ذلك في «الكافي» في باب اعتقادهم في أصول الدين أمثلة من ذلك، وفي باب: أن الأئمة هم أركان الأرض، وأثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثني عشر كرسول الله في وجوب الطاعة، وفي الفضل، وفي التكليف، فعلي جرى له من الطاعة بعد رسول الله (ﷺ) ما لرسول الله (ﷺ) (1) .

ثم ما تلبث أن ترفعهم عن مقام رسول الله (ﷺ) إلى مقام رب العالمين، حيث تقول: إن علياً قال: أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلي: علمت علم المنايا والبلايا.. فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني (2)، والذي يعلم المنايا والبلايا هو الله سبحانه: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، والذي لا يعزب عنه شيء، ولا يفوته شيء هو الخالق . جلا وعلا . قال تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: 3]، ومن تتبع أبواب «الكافي» في هذا المعنى، يلاحظ بأنها لا تخرج عن دعاوى المتنبيين والملحدين على مدار التاريخ سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة أهل البيت الأقطار (3) .

(1) أصول الكافي (1/198).

(2) المصدر السابق نفسه (1/197).

(3) أصول الشيعة الإمامية (2/958).

4. أدلتهم العقلية على مسألة العصمة:

قالوا: إن الأمة لا بد لها من رئيس معصوم يسد خطاها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده، فيلزم التسلسل، فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمامة لا بالأمة.. وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدون.. إلخ⁽¹⁾.

والحقيقة غير هذا تماماً، فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها (ﷺ)، ولا تجتمع الأمة على ضلالة، وعصمة الأمة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبياً يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن أحد منهم أن يبدل شيئاً من الدين إلا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله، ولذلك فإن الله سبحانه قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا*﴾ [النساء : 115] ؛ فعصمة الأمة وحفظها من الضلال . كما جاءت بذلك النصوص الشرعية . تخالف تماماً من: يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين . إذا لم يكن فيهم معصوم . الخطأ⁽²⁾، وكل ما سطروه وملؤوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول (ﷺ)، ولذلك فإن الأمة ترد عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة، ولا ترد إلى الإمام: قال العلماء: إلى كتاب ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وإلى نبيه (ﷺ)، فإن قبض فإلى سنته⁽³⁾، وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجتمع على ضلالة؛ لأنها لن تخلو من متمسك بهما إلى أن تقوم الساعة، ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسول، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء : 163] إلى قوله: ﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء : 165] ولم يقل . سبحانه .: والأئمة؛ وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسول كالأئمة⁽⁴⁾ .

كما أن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلا زعمهم بأن الله لم يُخْلِ العالم من أئمة معصومين، لما في ذلك من المصلحة واللفظ، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللفظ، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللفظ الحاصلة من إمام معصوم ذي

(1) كشف المراد لابن المطهر، ص 390 . 391؛ نصح المسترشدين، ص 63 ؛ الشيعة في عقائدهم، ص 368 . 369.

(2) المنتقى، ص 410 ؛ أصول الشيعة الإمامية (2/ 958، 959).

(3) التمهيد لابن عبد البر (264/4).

(4) الفتاوى (66/19).

سلطان، كما كان النبي (ﷺ) بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعى له العصمة إلا علي . رضي الله عنه . .

ومن المعلوم: أن المصلحة واللفظ الذي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللفظ الذي كان في خلافة علي زمن القتل والفتنة والافتراق⁽¹⁾.

أما مَنْ دُونِ عَلِيٍّ فَإِنَّمَا كَانَ يَحْصُلُ لِلنَّاسِ مِنْ عِلْمِهِ وَدِينِهِ مِثْلَ مَا يَحْصُلُ مِنْ نَظَائِرِهِ، وَكَانَ عَلِيٌّ بِنِ الْحُسَيْنِ وَابْنِهِ مُحَمَّدٍ، وَابْنِهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ يَعْلَمُونَ النَّاسَ مَا عَلِمَهُمُ اللَّهُ كَمَا عَلِمَهُ عُلَمَاءُ زَمَانِهِمْ، وَكَانَ فِي زَمَانِهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ وَأَنْفَعُ لِلْأُمَّةِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَوْ قَدَّرْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ وَأَدِينُ فَلَمْ يَحْصُلْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِينِ مَا يَحْصُلُ مِنْ ذَوِي الْوِلَايَةِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالسُّلْطَانِ، وَإِلْزَامِ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَمَنْعِهِمْ بِالْبَدْلِ عَنِ الْبَاطِلِ . وَأَمَّا مِنْ بَعْدِ الثَّلَاثَةِ كَالْعَسْكَرِيِّينَ فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَظْهَرِ عَلَيْهِمْ عِلْمٌ تَسْتَفِيدُهُ الْأُمَّةُ، وَلَا كَانَ لَهُمْ يَدٌ تَسْتَعِينُ بِهَا الْأُمَّةُ، بَلْ كَانُوا كَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْهَاشِمِيِّينَ لَهُمْ حَرَمَةٌ وَمَكَانَةٌ، وَفِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالِدِينِ مَا فِي أَمْثَالِهِمْ، وَهُوَ مَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِنْ عَوَامِ الْمُسْلِمِينَ.. وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ كَمَا أَخَذُوا عَنِ أَوْلَادِ الثَّلَاثَةِ⁽²⁾.

(1) منهاج السنة (104/2).

(2) منهاج السنة (248/3).

5. نقد عام لمبدأ عصمة الأئمة:

دعوى العصمة للأئمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء، ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم؛ فقال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 136]، فأمرنا أن نقول: امنا بما أوتي النبيون .

فالإيمان بما جاء به النبيون مما أمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون.. فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها⁽¹⁾، وهذا مخالف لدين الإسلام، للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

. أما القرآن فقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]؛ فلم يأمرنا بالرد إليه؛ فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول (ﷺ)⁽²⁾.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: 69]، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: 23]؛ فدل القرآن . في غير موضع . على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قدر أنه أطاع من ظن أنه معصوم. وقد اتفق أهل العلم على أن كل شخص . سوى الرسول (ﷺ) . فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله (ﷺ)؛ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى⁽³⁾.

. والسنة المطهرة دلت على ذلك، ولكنهم لا يرجعون إلا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقد مذهبهم مما ثبت عندهم من أقوال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد جاء في «نهج البلاغة» الذي تعتمده الشيعة، ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة؛ حيث قال أمير المؤمنين . كما يروي صاحب النهج .: لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقلاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن

(1) المصدر السابق نفسه (174/3).

(2) منهاج السنة (105/2).

(3) المصدر السابق نفسه (175/3).

يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطأى، ولا امن ذلك من فعلي⁽¹⁾.

فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطأى، بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناؤه عن مشورة الرعية، بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، كل فرد لوحده معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من مقالات من غلاة الشيعة⁽²⁾.

وجاء في «نُجج البلاغة» - أيضاً -: لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي⁽³⁾، فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة في الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد، بل رأى أنه لا بد من نصب أمير تناط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل إنه لا يلي أمر الناس إلا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهي راية جاهلية. كما تقول كتب الإمامية، ولم يحصر الإمارة في الاثني عشر المعصومين عند الإمامية، ويكفر من تولاها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الإمامية، بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجراً، وجعل إمارته شرعية بدليل: أنه أجاز الجهاد في ظل إمارة الفاجر، فأين هذا مما تقره الإمامية الاثني عشرية بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر⁽⁴⁾... لأن الإمامة الشرعية محصورة في الأئمة الاثني عشر؟!!

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون الله منها، فأمر المؤمنين علي رضي الله عنه في دعائه في «نُجج البلاغة»: اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد علي بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت⁽⁵⁾ من نفسي، ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألفاظ، وسقطات الألفاظ، شهوات الجنان، وهفوات اللسان⁽⁶⁾.

فأنت ترى الإقرار بالذنوب، وبالعودة إليه بعد التوبة، والاعتراف بسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، ومخالفة القلب للسان.. كل ذلك ينفي ما تدعيه الإمامية من العصمة، إذ لو كان علي والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثاً، وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى الله سبحانه من

(1) نُجج البلاغة ، ص 335.

(2) أصول الشيعة الإمامية (964/2).

(3) نُجج البلاغة ، ص 82.

(4) فصل الغيبة والمهدية ، ص 824.

(5) وأيت: وعدت.

(6) نُجج البلاغة ، ص 104.

الذنوب والمعاصي، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب⁽¹⁾، ولقد احتار شيوخ الإمامية في توجيه مثل هذه الأدعية والتي تتنافى ومقرراتهم في العصمة⁽²⁾.

وهناك أمر آخر يبطل دعوى العصمة ومن كتب الإمامية نفسها؛ ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل، وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف، بل يصدق بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، والاختلاف ناقض للعصمة التي هي شرط للإمامة عندهم، وهو ناقض بالتالي لأصل الإمامة نفسها، ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف في أعمال الأئمة كانت سبباً مباشراً لخروج بعض الشيعة الإمامية من نطاق التشيع؛ حيث راجم أمر هذا التناقض، ومن أمثلة ذلك ما ذكره القمي والنوبختي من أنه بعد قتل الحسين رضي الله عنه، حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين رضي الله عنهما، لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقاً واجباً صواباً من موادعته معاوية، وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربه مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم، فما فعله الحسين من محاربه يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قتل وقتل أصحابه جميعاً باطل غير واجب؛ لأن الحسين كان أعذر في القعود من محاربة يزيد وطلب الصلح والموادة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية، وإن كان ما فعله الحسين حقاً واجباً صواباً من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام⁽³⁾.

وأما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة من التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطائفة الطوسي، وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة حتى لا يوجد خبر إلا بإزائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها، وعد ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعي، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة الإمامية للمذهب.

وكتابا «التهديب» و«الاستبصار». وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الإمامية. يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر رواياتهما الكثيرة، وقد حاول الطوسي درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية؛ فما أفلح إذ زاد الطين بلة، علماً بأن الطوسي هو الذي كان يوجه الروايات فيقول: هذا الحديث تقية، وهذه الرواية ليست بتقية، وعليها العمل، والمتفق عليه أن الطوسي نفسه ليس بمعصوم، وبالضرورة سوف يخطأ في توجيه بعض هذه الروايات، فيجعل ما ليس بتقية تقية، والإمامية يتبعونه

(1) أصول الشيعة الإمامية (2/965).

(2) المصدر السابق نفسه (2/966).

(3) المقالات والفرق للقمي، ص 25؛ فرق الشيعة للنوبختي، ص 25، 26.

في توجيه هذا، وبالتالي يتضح أن الإمامية يتبعون في تدينهم أمثال الطوسي، ولا يتبعون المعصوم في دينهم، وقد أوجد الإمامية عقيدة التقية والبداء . وسيأتي بياهما بإذن الله . لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم.. فكتشف بعض الإمامية هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع وقال: إن أئمة الإمامية وضعوا لشيعتهم مقالاتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبداً، وهما القول بالبداء وإجازة التقية.

● وهناك أمر آخر يبطل دعوى العصمة ؛ وهو أن المعصوم الذي يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين عندهم وأساسه وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متنازعين متلاعنين يكفر بعضهم بعضاً لاختلافهم في عدد الأئمة، وفي تحديد أعيانهم، وفي الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضي إلى إمام آخر... هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة في الكثير من أمور الدين . أصوله وفروعه .، فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف.. وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها، وقد يقال بأن اعتقادهم في عصمة الأئمة أمر لا يؤثر اليوم، لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلي منذ عام 260 هـ، ولم يبق إلا الانتظار للغائب الموعود، إلا أن هذه العقيدة لها اثارها اليوم في واقع الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ويتمثل في جوانب منها:

1. عملهم بما يؤثر عن الأئمة الإثني عشر كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.
2. غلوهم في قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو في عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الألوهية تحوّل إلى غلوّ في قبورهم ومشاهدتهم، فيطاف بها وتدعى من دون الله.
3. أن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة، فهم يرون الراد عليه كالراد على الله، وهو كحد الشرك بالله، وهذه من الخطورة بمكان.
4. حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به⁽¹⁾ الذي ليس له علاقة بأمر المؤمنين علي وأولاده وأحفاده الأطهار رضي الله عنهم.

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (2/969-973).

الفصل الثالث

النص من شروط الإمامة عند الإمامية الاثني عشرية

يعتقد الشيعة الإمامية الاثني عشرية: أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله عز وجل على لسان رسوله (ﷺ)، وأنها مثلها لطف من الله عز وجل، ولا يجب أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه، بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات في ذلك، منها ما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر رحمه الله: أنه قال: أترون أن هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله، ما هو إلا عهد من رسول الله؛ رجل فرجل، مسمى حتى تنتهي إلى صاحبه⁽¹⁾.

ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية: أن الرسول (ﷺ) قد نص على الأئمة من بعده، وعيّنهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إماماً لا ينقصون ولا يزيدون وهم:

1. علي بن أبي طالب رضي الله عنه: المرتضى، ت 40 هـ.
2. الحسن بن علي رضي الله عنه: الزكي، ت 50 هـ.
3. الحسين بن علي رضي الله عنه: سيد الشهداء، ت 61 هـ.
4. علي بن الحسين: زين العابدين، ت 95 هـ.
5. محمد بن علي: الباقر، ت 114 هـ.
6. جعفر بن محمد: الصادق، ت 148 هـ.
7. موسى بن جعفر: الكاظم، ت 183 هـ.
8. علي بن موسى: الرضا، ت 203 هـ.

(1) الإمامة والنص، فيصل نور، ص 8.

9. محمد بن علي: الجواد، ت 220 هـ.

10. علي بن محمد: الهادي، ت 254 هـ.

11. الحسن بن علي: العسكري، ت 260 هـ.

12. محمد بن الحسن: المهدي، ت 256 هـ.

كان ابن سبأ ينتهي بأمر الوصية عند علي رضي الله عنه، ولكن جاء فيمن بعد من عممها في مجموعة من أولاده .

وكانت الخلايا الشيعية تعمل بصمت وسرية، ومع ذلك فقد تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفياً قاطعاً، كما فعل جدهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت عقيدة التقية حتى يسهل نشر أفكارهم، وهم في مأمن من تأثير الأتباع بمواقف أهل البيت الصادقة والمعلنة للناس⁽¹⁾ .

إن من أخطر الأمور التي ابتدعتها الشيعة الوصية ؛ وهي أن رسول الله (ﷺ) أوصى بالخلافة بعد وفاته مباشرة إلى علي رضي الله عنه، وأن من سبقه مغتصبين لحقه كما جاء في كتابهم «الكافي»: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية .

وكان رسول الله (ﷺ) وكان علياً عليه السلام⁽²⁾، ولكن بالاستقراء التاريخي لتاريخ الخلفاء الراشدين، لا نجد للوصية ذكراً في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر رضي الله عنهما، وإنما نجد بداية ظهورها في السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه، عند بزوغ قرن الفتنة، وقد استنكر الصحابة هذا القول؛ عندما وصل إلى أسماعهم، وبينوا كذبه، ومن أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما .

ثم نرى هذا القول يتبلور في فكرة موجهة، وعقيدة تدعو إلى الإيمان بها والدعوة إليها، وذلك في خلافة علي رضي الله عنه، وهذه الوصية التي تدعيها الإمامية قد أثبت علماءهم أنها من وضع عبد الله بن سبأ كما ذكر ذلك النوبختي والكشي، . وقد مر ذلك معنا . ويكفي في الرد على زعمهم ما ورد بالنقل الصحيح عن عدد من الصحابة . رضي الله عنهم .، ومنهم علي رضي الله عنه نفسه، والأدلة كثيرة منها:

(1) أصول الشيعة الإمامية (800/2).

(2) أصول الكافي (17 . 16/2).

1. ذكر عند عائشة: أن النبي (ﷺ) أوصى إلى علي:

فقلت: من قاله؟! لقد رأيت النبي (ﷺ) وإني لمسندته إلى صدري، فدعا بالطست، فانخث، فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى علي (1).

وتصريح عائشة رضي الله عنها: (أن النبي (ﷺ) لم يوص لعلي) من أعظم الأدلة على عدم الوصية، فإن النبي (ﷺ) توفي في حجرها، ولو كانت هناك وصية لكانت هي أدري الناس بما (2).

2. وعن ابن عباس قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله (ﷺ) في

وجعه الذي توفي فيه: قال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله (ﷺ)؟ فقال:

أصبح بحمد الله بارئاً، فأخذ بيده العباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله (ﷺ) سوف يتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله، فلنسأله فيمن هذا الأمر؟، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمنا فأوصى بنا، فقال علي: إنا والله لئن سألتها رسول الله فمنعناها، لا يعطيناها الناس من بعده، وإني والله لا أسأله رسول الله (ﷺ) (3).

وفي قوله رضي الله عنه شهادة للصحابة - رضوان الله عليهم - على مدى التزامهم بتنفيذ أمر رسول الله (ﷺ)، فلو كانت هناك وصية لما تخلف أحد عنه، ولما عبرت الأنصار رأبها - في السقيفة - بحرية وشجاعة وصدق: منا أمير ومنكم أمير (4)، ولبايعوا من عهد إليه بالوصية، أو على الأقل سيذكر بعضهم .

ولو كان هناك نص قبل ذلك لقال علي للعباس: كيف نسأله عن هذا الأمر فيمن يكون وهو قد أوصى لي بالخلافة، وقد توفي رسول الله (ﷺ) في نفس اليوم، فلما لم يوجد شيء من ذلك تبين أنّ ما يدعى من النص دعوى لا أساس لها من الصحة، وكل ما أوردوه في ذلك من التنصيص على علي مردود، لمخالفته هذا النص الصريح من علي رضي الله عنه؛ لأن كل أدلتهم السمعية إما أنها لا تدل على المدعى، وإما نصوص تدل على ذلك ولكنها موضوعة (5).

(1) البخاري، رقم 1471، كتاب الوصايا.

(2) بذل المجهود (1/190).

(3) البخاري، كتاب المغازي، رقم 4447.

(4) البخاري، كتاب الحدود، رقم 6830.

(5) الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: علي ناصر فقيهي، ص 238.

3. سئل علي رضي الله عنه: أخصكم رسول الله (ﷺ) بشيء؟ فقال:

ما خصنا رسول الله بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن الله من لعن والده، ولعن الله من أوى محدثاً»⁽¹⁾. قال ابن كثير: وهذا الحديث الثابت في «الصحيحين» وغيرهما عن علي رضي الله عنه يرد على فرقة الرافضة من زعمهم أن رسول الله أوصى إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة، فإنهم كانوا أطوع لله ورسوله في حياته، وبعد وفاته من أن يفتتوا عليه، فيقدموا غير من قدمه، ويؤخروا من قدمه بنصه، حاشا وكلا! ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول (ﷺ)، ومضادتهم من حكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام⁽²⁾، قال النووي: فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية بالوصية لعلي وغير ذلك من اختراعاتهم⁽³⁾.

4. وعن عمرو بن سفيان قال: لما ظهر علي يوم الجمل قال:

أيها الناس إن رسول الله (ﷺ) لم يعهد إلينا من هذه الإمارة شيئاً، حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر، فأقام واستقام حتى مضى لسبيله⁽⁴⁾.

5. روى أبو بكر البيهقي بإسناده إلى شقيق بن سلمة، قال:

قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله (ﷺ)، فأستخلف، ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدي على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم⁽⁵⁾، فهذا دليل واضح من أن دعوى النص عليه رضي الله عنه إنما هو من اختلاق الغلاة الذين ملئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول الله (ﷺ) بما فيهم علي وأهل بيته، وإنما يدعون حبهم تسترًا ليتسنى لهم الكيد للإسلام وأهله⁽⁶⁾.

(1) مسلم (1567/3)، رقم 1978.

(2) البداية والنهاية (221/5).

(3) شرح صحيح مسلم (151/13).

(4) الاعتقاد، ص 184، وقال البيهقي في دلائل النبوة: سنده حسن.

(5) الاعتقاد، ص 184، إسناده جيد.

(6) عقيدة أهل السنة في الصحابة (620/2).

هذه النصوص القطعية يتضح بجلاء أن لا أصل للوصية المزعومة، وأن ما اعتمد عليه الغلاة هو من وضع عبد الله بن سبأ، الذي هو أول من أحدث الوصية، ثم وضعت بعد ذلك أسانيد ورّكبت متون نسبوها زوراً وبهتاناً إلى النبي (ﷺ)، وهدفهم من ذلك الطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، بمخالفتهم أمر الرسول (ﷺ) وإجماعهم على ذلك، ومن ثمّ الطعن ورد ما نقلوه إلى أجيال المسلمين من قرآن وحديث (1).

قال ابن تيمية - رحمه الله - في رده على الحلبي: وأما النص على علي رضي الله عنه؛ فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة، وأجمع أهل الحديث على بطلانه، حتى قال أبو محمد بن حزم: ما وجدنا قط رواية عند أحد في هذا النص المدعى إلا رواية إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق (2). وقال في موضع آخر: فعلم أن ما تدعيه الإمامية من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله (ﷺ) قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات (3).

وقد جاء من الغلاة فيما بعد من أحيا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين علي، ثم عمّموها على آخرين من سلالة علي والحسين في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم، لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا الستار، وأول من بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين في آل البيت، شيطان الطاق الذي تلقبه الإمامية مؤمن الطاق (4)، وأنه حينما علم بذلك زيد بن علي بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقمونها، أفترى أنه كان يشفق علي من حر اللقمة، ولا يشفق علي من حر النار؟! قال شيطان الطاق: قلت له: كره أن يخرّبك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة (5).

وهذه القصة المروية في أوثق كتب الرجال عندهم تبين أن هذه النظرية كانت سرية التداول، لدرجة أنّها خفيت على إمام من أئمة أهل البيت وهو الإمام زيد.

(1) خلافة علي بن أبي طالب، عبد الحميد، ص 65.

(2) المنهاج (362/8)؛ الفصل (161/4).

(3) المنهاج (50/7).

(4) أصول الشيعة الإمامية (800/2).

(5) رجال الكشي، ص 186.

وقد بين محب الدين الخطيب: أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة، وحصر الإمامة والتشريع، وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت⁽¹⁾، وقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم المتوفى 179 هـ⁽²⁾.

ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معينين سرت في الكوفة⁽³⁾، بسعي مجموعة من أتباع هشام وشيطان الطاق، ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت؛ أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم⁽⁴⁾.

ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة؛ قال في مختصر التحفة: اعلم أن الإمامية قائلون بالحصار الأئمة، ولكنهم مختلفون في مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم ثلاثة عشر⁽⁵⁾.

وكتب الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض سواء كانت من كتب الإسماعيلية «كمسائل الإمامة» للناشأى الأكبر، أو «الزينة» لأبي حاتم الرازي، أو من كتب الاثني عشرية؛ مثل: «المقالات والفرق» للأشعري القمي، و«فرق الشيعة» للنوبختي، وقضية الإمامة عندهم ليست بالأمر الفرعي الذي يكون فيه الخلاف أمراً عادياً، بل هي أساس الدين وأصله المتين، ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم، ولذلك يكفر بعضهم بعضاً، بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً⁽⁶⁾.

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها. فيما بعد. بحصر الإمامة في اثني عشر إماماً، ولم يكن في العترة النبوية بني هاشم على عهد رسول الله (ﷺ) وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بإمامة الاثني عشر⁽⁷⁾، إنما عرف الاعتقاد باثني عشر إماماً بعد وفاة الحسن العسكري⁽⁸⁾.

(1) مجلة الفتوح، ص 5؛ العدد 862، عام 1367 هـ.

(2) أصول الشيعة الإمامية (803/2).

(3) بحار الأنوار (259/100)؛ أصول الشيعة الإمامية (805/2).

(4) أصول الشيعة الإمامية (806/2).

(5) مختصر التحفة، ص 193.

(6) أصول الشيعة الإمامية (807/2).

(7) منهاج السنة (11/2).

(8) أصول الشيعة الإمامية (808/2).

وحصر الأئمة بعدد معين عقيدة فاسدة باطلة، أمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده براء منها، وفي كتب الشيعة المعتمدة كما في (نهج البلاغة)، عن علي رضي الله عنه قال: «دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول⁽¹⁾، وإن الآفاق قد أغامت⁽²⁾، والمحجة⁽³⁾ قد تنكرت، واعلموا أي إن أحببتكم ركبت لكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني، فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»⁽⁴⁾.

فلو كانت إمامة علي منصوصاً عليها من الله عز وجل لما جاز لعلي بن أبي طالب تحت أي ظرف من الظروف أن يقول للناس دعوني والتمسوا غيري، ويقول: «أنا لكم وزيراً خير مني أميراً» كيف والناس تريده وجاءت تبايعه⁽⁵⁾.

ويقول في (النهج) كلاماً أكثر صراحة وأشد وضوحاً حين يقول: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضاءً، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى»⁽⁶⁾.

وقد أشار أمير المؤمنين بهذه العبارة إلى حقائق جديرة بالاهتمام حيث جعل:

أ. الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله (ﷺ) ويدهم الحل والعقد.

ب. اتفاقهم على شخص سبب لمرضات الله وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى إياهم.

ج. لا تتعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.

د. لا يرد قولهم ولا يخرج عن حكمهم إلا المبتدع الباغي المتبع غير سبيل المؤمنين؛ فأين هم الشيعة الاثني عشرية عن هذه التصريحات الهامة⁽⁷⁾!؟

(1) لا تصبر له ولا تطيق احتمالاه.

(2) أغامت: غطيت بالغيوم.

(3) المحجة: الطريق المستقيمة.

(4) نهج البلاغة، خطبة رقم 92، ص 236.

(5) ثم أبصرت الحقيقة، ص 158.

(6) نهج البلاغة: كتاب إلى معاوية رقم 6، ص 526.

(7) ثم أبصرت الحقيقة، ص 161.

إن مسألة النص لا تثبت بأي وجه من الوجوه، ومسألة حصر الأئمة بعدد معين مردودة بالكتاب والسنة، كما أنه لا يقبلها العقل ومنطق الواقع، إذ بعد انتهاء العدد المعين؛ هل تظل الأمة بدون إمام؟! ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثني عشرية لا يتعدى قرنين ونصف إلا قليلاً، وقد اضطر الإمامية للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة⁽¹⁾، وفي هذا العصر اضطروا للخروج نهائياً عن هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب، ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع، فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي⁽²⁾.

● ما يحتج به الاثنا عشرية في أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء في كتب السنة:

عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: «يكون اثنا عشر أميراً». فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «كلهم في قريش»⁽³⁾.

وفي مسلم عن جابر قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشرة خليفة». ثم قال كلمة لم أفهمها. فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: «كلهم من قريش»⁽⁴⁾. وفي لفظ: «لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة»⁽⁵⁾. وفي لفظ آخر: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً»⁽⁶⁾، وعند أبي داود: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليهم الأمة»⁽⁷⁾.

وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: وزاد: فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «المهرج»⁽⁸⁾.

(1) الحكومة الإسلامية للخميني، ص 68؛ أصول الشيعة (814/2).

(2) الحكومة الإسلامية للخميني، ص 248؛ أصول الشيعة (814/2).

(3) البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (127/8).

(4) مسلم، كتاب الإمامة، باب الناس (1453/2).

(5) المصدر السابق نفسه (1453/2).

(6) المصدر السابق نفسه (1452/2).

(7) سنن أبي داود، كتاب المهدي (471/4).

(8) سنن أبي داود (472/4)؛ فتح الباري (211/13).

يتعلق الاثنا عشرية بهذا النص، ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء في كتب السنة⁽¹⁾، ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به . وبالتأمل في النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثني عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام في عهدهم يكون في عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم، ولا يزال أمر الناس ماضياً وصالحاً في عهدهم، وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعي الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتول الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين علي والحسن مدة قليلة، كما لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر . في نظر الشيعة أنفسهم . بل ما زال أمر الأمة فاسداً.. ويتولى عليهم الظالمون، بل الكافرون⁽²⁾، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون في أمور دينهم بالتقية⁽³⁾، وأن عهد أمير المؤمنين علي وهو على كرسي الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد⁽⁴⁾؛ فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائري⁽⁵⁾، واضطر إلى ممالأة الصحابة ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقرّ بذلك شيخهم المرتضى⁽⁶⁾...

فالحديث في جانب، ومزاعم هؤلاء في جانب آخر، ثم إنه ليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد، بل نبوة منه بأن الإسلام لا يزال عزيزاً في عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبني أمية عصر عزة ومنعة⁽⁷⁾.

ولهذا قال ابن تيمية: إن الإسلام وشرائعه في زمن بني أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث: «لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى إثني عشر خليفة كلهم من قريش». ثم قال: وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة: معاوية، وابنه يزيد، ثم عبد الملك، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باق إلى الان. ثم شرح ذلك⁽⁸⁾.

(1) أصول الشيعة الإمامية (815/2).

(2) منهاج السنة (210/4)؛ المنتقى، ص 533.

(3) أصول الشيعة الإمامية (816/2).

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) أصول الشيعة الإمامية (816/2).

(8) منهاج السنة (206/4).

ثم إنه قال في الحديث: «كلهم من قريش»⁽¹⁾، وهذا يعني أنهم لا يختصون بعلي وأولاده: ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل: كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب؟ فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل علي لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقاً علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بنو تيم، وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل⁽²⁾، فإذا لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء⁽³⁾.

• أدلتهم من القرآن على النص:

إن الشيعة الإمامية لما لم يجدوا ما يستدلون به من الشرع لتقرير عقيدة الإمامة بالنص عمدوا إلى آيات من كتاب الله فيها ثناء ومدح لعباده الصالحين وأوليائه المتقين، فجعلوها خاصة بأمر المؤمنين علي رضي الله عنه، وأولوها على حسب هذا المعتقد الفاسد، كما اختلقوا أحاديث كثيرة لتأييد هذه البدعة، وذلك لإيقاع جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم في ذلك، وما أوردوه في هذا الشأن واضح البطلان، وذلك أن استدلالهم لا يخرج عن أمرين:

أ . إما أن يكون فيما استدلووا به دليل على تلك الدعوى، كاية التطهير والمباهلة، وحديث الراية، حديث خم، وغيرها من الأحاديث.

ب . أو أن تكون أحاديث موضوعة، والموضوع لا تقوم به حجة⁽⁴⁾.

وإليك بعض الأمثلة في استدلالهم بالقرآن:

1 . آية الولاية:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^{*} [المائدة: 55]. ذكروا في تفسير هذه الآية ما يدل على زعمهم بأنها في إمامة علي رضي الله عنه، قال شيخ الطائفة . كما يلقبونه . الطوسي: وأما النص على إمامته من القرآن، فأقوى ما يدل عليه قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^{*} [المائدة: 55]⁽⁵⁾. وقال

(1) مسلم (1453/2).

(2) منهاج السنة (211/4).

(3) أصول الشيعة الإمامية (818/2).

(4) منهاج السنة (59/1).

(5) تلخيص الشافي (10/2) ، نقلاً عن أصول مذهب الشيعة الإمامية (822/2).

الطبرسي: وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علي بعد النبي بلا فصل⁽¹⁾، ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم⁽²⁾.

وأما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم؟ فإنهم يقولون: اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في علي، لما تصدق بخاتمته على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة، وهو مذكور في الصحاح الستة⁽³⁾، و«إنما» للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة⁽⁴⁾، فأنت ترى أنهم يعتمدون في استدلالهم بالآية بما روى في سبب نزولها، لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقران، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم؟.

يتبين هذا بالوجوه التالية:

أ. أن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ هو من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدّق بخاتمته في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع⁽⁵⁾.

وقوله: إنها مذكورة في الصحاح الستة⁽⁶⁾، كذب، إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الاثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمته، وعقب عليها: وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها⁽⁷⁾، وقال عبد العزيز الدهلوي: وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه في حالة الركوع؛ فإنما هو للشعالي⁽⁸⁾ فقط، وهو

(1) مجمع البيان (128/2)، نقلاً عن أصول الشيعة الإمامية (128/2).

(2) عقائد الإمامية الاثني عشرية (81/1 . 82)؛ أصول مذهب الشيعة (823/2).

(3) أصول مذهب الشيعة (823/2).

(4) عقائد الإمامية الاثني عشرية (81/1 . 82)، نقلاً عن المرجع السابق (823/2).

(5) منهاج السنة (4/4).

(6) أصول مذهب الشيعة (824/2).

(7) تفسير ابن كثير (76/2 . 77).

(8) مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 141 . 142.

متفرد به ولا يعد المحدثون من أهل السنة روايات الثعالبي قدر شعيرة، ولقبوه بحاطب ليل، فإنه لا يميز الرطب من اليابس، وأكثر رواياته عن الكلبي عن أبي صالح، وهو من أوهى ما يروى في التفسير عندهم⁽¹⁾.

وسبب نزول هذه الآية الصحيح هو أنه لما خانت بنو قينقاع الرسول (ﷺ) ذهبوا إلى عبادة بن الصامت كما أخرج ذلك ابن جرير في تفسيره، وأرادوه أن يكون معهم فتركهم وعاداهم، وتولى الله ورسوله، فأنزل الله قوله جلا وعلا: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾* [المائدة: 55]، أي: والحال أنهم خاضعون في كل شؤونهم لله تبارك وتعالى، ولذلك قال الله تبارك وتعالى في أول الآيات ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾* [المائدة: 51]، يعني عبد الله بن أبي ابن سلول، لأنه كان مولى لبني قينقاع، ولما حصلت الخصومة بينهم وبين النبي (ﷺ) والاهم ونصرهم ووقف معهم، وذهب إلى النبي (ﷺ) يشفع لهم، أما عبادة بن الصامت رضي الله عنه وأرضاه فإنه تبرأ منهم وتركهم فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾* [المائدة: 51]، ثم عقب تبارك وتعالى بذكر صفة المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت ومن اتبعه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾*، أمثال عبادة وغيره، فهذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت⁽²⁾.

إن الآيات الكريمة جاءت بالأمر بموالة المؤمنين، والنهي عن موالة الكافرين، وهذا المعنى يدرك أيضا . بعد معرفة سبب النزول الحقيقي . بوضوح من سياق الآيات، إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾* [المائدة: 51] .

فهذا نهي صريح عن موالة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنفرة ... ولا يراد بذلك . باتفاق الجميع . الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون،

(1) المصدر السابق نفسه، ص 141. 142، عقيدة أهل البيت بين الإفراط والتفريط، ص 473. وانظر: أسباب النزول للواحدي، تحقيق: أمين شعبان، ص 163. اليهود في السنة المطهرة (282/1)؛ ويبقى الخبر الذي رواه ابن إسحاق بإسناد مرسل يتقوى مع المتابعات والشواهد. وانظر: مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير لأحمد محمد شاکر (701/1)، فقد قال أحمد شاکر فيمن قال: نزلت في علي رضي الله عنه: بل هي من أكاذيب الشيعة الذين يلعبون بتأويل القرآن.

(2) رواه ابن هشام في السيرة في أمر بني قينقاع (49/2) عن عبادة بن الوليد؛ ورواه ابن جرير في تفسيره في تأويل قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ تفسير الطبري (178/6)، ورجال إسناده من طريق ابن جرير. موثوقون، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن والده لكنه مرسل، فإن عبادة بن الوليد تابعي جليل روى عن أبيه وجده وغيرها، وهو ثقة. التهذيب (114/5).

فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهي عنها في الأولى هي بعينها التي أمر بها المؤمنون في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بيّن جليّ من لغة العرب⁽¹⁾، قال الرازي: لما نهي في الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر في هذه الآية بموالاة من تحب مولاته⁽²⁾. وقال ابن تيمية: إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين⁽³⁾.

ب . إن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب وإما مستحب، والتصديق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول (ﷺ) ولحض عليه، ولكرر فعله ، وإن في الصلاة لشُغلاً، وإعطاء السائل لا يفوت ، إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه، بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم⁽⁴⁾.

ج . أنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختصّ بالركوع، فكيف يقال : لا ولي إلا الذين يتصدقون في حال الركوع؟! فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمر المعروفة، ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟! وجمهور الأمة لا تسمع هذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة⁽⁵⁾.

د . وقولهم: إن علياً أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه، فنزلت الآية مخالفة للواقع، ذلك أن علياً رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي (ﷺ)، فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً، وعلي لم يكن من هؤلاء⁽⁶⁾.

هـ . إن الأصل في الزكاة أن يبدأ المزكي، لا أن ينتظر حتى يأتيه الطالب، أيهما أفضل أن تبادر أنت بدفع الزكاة، أو أن تجلس في بيتك وزكاتك عندك، ثم تنتظر الناس حتى يطرقوا عليك الباب ثم تعطيمهم زكاة أموالك؟! لا شك أن الأول الأفضل⁽⁷⁾.

(1) أصول مذهب الشيعة (826/2).

(2) تفسير الفخر الرازي (25/12).

(3) منهاج السنة (5/4).

(4) المصدر السابق نفسه (208/1) (5/4).

(5) منهاج السنة (5/4) ؛ أصول مذهب الشيعة (825/2).

(6) أصول مذهب الشيعة (2825).

(7) حقبة من التاريخ ، ص 193.

و. قولهم: إن المراد بقوله: الإمامة؛ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متولٍ على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكمهم له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين (1)، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة (2)، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية، وقوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾* أي خاضعون لربهم منقادون لأمره، والركوع في أصل اللغة بمعنى الخضوع، أي يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة في حال الركوع، وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله (3)، وهذا كما قال الله تبارك وتعالى عن داود عليه السلام: ﴿وَوَظَنُّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾* [ص: 24] وهو حرٌّ ساجداً، وإنما سمَّاهُ رَاكِعًا للذل والخضوع لله تبارك وتعالى، وكما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾* [المرسلات: 48]، أي: اخضعوا واستسلموا لأمر الله تبارك وتعالى (4).

ز. وأما استدلالهم بأداة الحصر «إنما» وأن المراد علي رضي الله عنه بالخصوص؛ فهذا الدليل كما يدل على نفي إمامة الأئمة المتقدمين كما قرر يدل على سلب الإمامة من الأئمة المتأخرين بذلك التقرير بعينه، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة الأطهار مسلوبة منهم الإمامة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله (5)، وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم. كما يقول شيوخهم. تبين أنهم ليسوا على شيء، ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم. والذي هو عند الإمامية أعظم أمور الدين، ومنكره في عداد الكافرين. صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي، كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق، كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوي، كما يعرفها الحضري، فلما لم يستعمل

(1) أصول مذهب الشيعة (827/2).

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) الكشف للرخشري (624/1)؛ تفسير الرازي (25/12).

(4) حقة من التاريخ، ص 194.

(5) أصول مذهب الشيعة، ص 825.

مثل ذلك في كتاب الله دَلَّ أنه لا نص كما يزعمون (1)، وهذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب الله، ويسموها اية الولاية ولهم تعلق بايات أخرى ذكرها ابن المطهر الحلي، وأجاب عليها ابن تيمية بأجوبة جامعة (2).

2. آية المباهلة:

إن آية المباهلة التي نزلت في وفد نجران يعدها الشيعة الاثني عشرية دليلاً آخر على الإمامة، وهي قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: 61].
ووجه دلالة الآية على إمامة علي بن أبي طالب عند الطوسي وغيره من علماء الشيعة: أنها دلَّت على أفضليته من وجهين:

أحدهما: أن موضوع المباهلة ليتميز المحق من المبطل، وذلك لا يصح أن يفعل إلا بمن هو مأمون الباطن، مقطوع على صحة عقيدته، أفضل الناس عند الله.

الثاني: أنه (ﷺ) جعله مثل نفسه بقوله: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ ؛ لأنه أراد بقوله: الحسن والحسين عليهما ﴿أَبْنَاءَنَا﴾، وبقوله: ﴿وَنِسَاءَنَا﴾، وبقوله: نفسه ونفس علي عليهما السلام.. وإذا جعله مثل نفسه وجب أن ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ يدانيه ولا يقاربه في الفضل أحد (3).

وقد سميت اية المباهلة بهذا الاسم، لأن كل محق يود لو أهلك الله المبطل المناظر له، ولا سيما إذا كان في ذلك حجة له في بيان حقه وظهوره، وكانت المباهلة بالموت، لأن الحياة عندهم عزيزة عظيمة لما يعلمون من سوء حالهم بعد الموت.

وآية المباهلة لا مستند فيها على ما يدعيه الشيعة الاثني عشرية في موضوع الإمامة لعدة

أسباب:

أ. إنه على كثرة المعاني والمرادفات لكلمة (نفسى) التي استدلت بها الإمامية على دلالة النص في خلافة علي بن أبي طالب لا يوجد معنى حقيقي أو مجازي يدل على الخلافة، ولكن ما استدلت به أهل السنة على أنها تدل على دعوة النبي (ﷺ) بحضوره بنفسه أو المقاربة في الدين أو النسب ؛ فهو مذكور في اللغة موافقاً للدين، قال الزبيدي: قال ابن خالويه: النفس الأخ، قال ابن بري: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: 61] وفسر ابن عرفة قوله تعالى: ﴿ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾

(1) أصول مذهب الشيعة الإمامية (829/2).

(2) وقد قام الدكتور علي السالوس بدراسة مستفيضة حول الايات التي يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة ، وانتهى من ذلك إلى أن استدلالهم بتبني

على روايات متصلة بأسباب النزول ، وتأويلات انفرادها بما لم يصح شيء من هذا ولا ذلك . مع الشيعة الاثني عشرية (1/55 إلى 111).

(3) تفسير التبيان للطوسي (485/3).

[النور: 12] أي بأهل الإيمان وأهل شريعتهم⁽¹⁾. قال الدهلوي: معنى (نَدَعُ أَنْفُسَنَا) نحضر أنفسنا، وأيضاً لو قررنا الأمير . أي: الإمام علي . من قبل النبي (ﷺ) لمصدق، فمن نقره من قبل الكفار لمصدق في أنفس ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾، مع أنهم مشتركون في صيغة (نَدَعُ) ولا معنى لدعوة النبي إياهم وأبناءهم بعد قوله: تعالوا⁽²⁾.

وقوله تعالى: مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ أَتُولُوا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ﴾⁽³⁾ ﴿بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 12]. نزلت في أم المؤمنين عائشة في حادثة الإفك، فإن الواحد من المؤمنين أنفس المؤمنين والمؤمنات، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارئِكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54] أي يقتل بعضهم بعضاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: 84]. أي لا يُخرج بعضهم بعضاً، فالمراد بالأنفس الإخوان: إما في النسب وإما في الدين⁽³⁾. وقد قال الله عز وجل في رسوله الكريم (ﷺ): ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]. وفي هذه الآية حجة بالغة على من يستدل بقوله تعالى على معنى المماثلة والتطابق ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾، فهذه الآية تتكلم عن رسول الله (ﷺ) وعن كفار مكة، وتقول: فمن ذا الذي يقول بأنّ نفس رسول ﴿مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ الله نفس كفار مكة . عياذاً بالله⁽⁴⁾ !!؟

وهنا تظهر المزاجية في تفسير اية المباهلة حين يتجاهل علماء الإمامية كل هذه النصوص ثم يأتون إلى هذه الآية الكريمة فيبالغون في معناها إلى حد قولهم بأن علياً هو نفس محمد عليه الصلاة والسلام سوى النبوة، وحتى بعض الروايات عندهم تشير إلى أنّ إطلاق لفظ أنفسنا على الأخ أو القريب أو أرباب الفئة الواحدة شيء متعارف عليه بين العرب، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن العباس إلى ابن الكواء وأصحابه وعليه قميص رقيق وحلّة، فلما نظروا إليه قالوا: يا بن عباس، أنت خيرنا في أنفسنا وأنت تلبس هذا اللباس، وقال: وأنا أول ما أخاصمكم فيه وقال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ

(1) تاج العروس (570/16)؛ ثم أبصرت الحقيقة، ص 188.

(2) مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 156.

(3) مختصر منهاج السنة (167/1 . 168).

(4) ثم أبصرت الحقيقة، ص 188.

لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ أَخَذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ [الأعراف: 31] فهل بعد هذه الدلائل القرآنية وبعد هذه الرواية الشيعية من كلمة يقولها المغالي (1)؟

ب . اعترف أحد أعيان الشيعة وهو الشريف الرضي أن قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ لا يعني أن علياً رضي الله عنه هو نفس رسول الله كما يقول الشيعة، يقول الشريف الرضي: قال بعض العلماء: إن للعرب في لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب والمقارب بأنه نفس ابن عمه، وأن الحميم نفس حميمه، ومن الشاهد على ذلك قول الله تعالى أراد تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجرى الأخوة بالديانة مجرى الأخوة في القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت أخلق أن تقع على القريب النسب.
وقال الشاعر:

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا

أراد كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأجرى نفوس أقاربه مجرى نفسه، لشوايك العصم، ونوائط اللحم، وأطيح الرحم، ولما يخلج من القرى القريبة، ويتحرك من الأعراف الوشيحة.
فأما قول الله تعالى في النور فيمكن أن يجرى هذا ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، لأنه جاء في التفسير: أن معنى ذلك فليسلم بعضهم على بعض لاستحالة أن يسلم الإنسان على نفسه، وإنما ساغ القول، لأن نفوس المؤمنين تجري مجرى النفس الواحدة، للاجتماع في عقد الديانة، والخطاب بلسان الشريعة، فإذا سلم الواحد منهم على أخيه كان كالمسلم على نفسه، لارتفاع الفروق واختلاط النفوس (2).
وبهذا يتضح أنه لا حجة لدى الشيعة في دعواهم أن في هذه الآية ما ينص على مساواة بين رسول الله (ﷺ) وعلي رضي الله عنه، فلفظ (النفس) يُطلق في لغة العرب على البعيد النسب، بإطلاقه على القريب من باب أولى، وليس في ذلك دلالة على الإمامة من قريب ولا بعيد (3).

ج . إن المباهلة إنما تحصل الرغبة والرغبة والشعور بصدق الداعي بجمعه نفسه وأهله الذين تحن إليهم النفوس بطبيعة الحال مالا تحن إلى غيرهم من الأبعدين في الهلاك (4)، فكونه (ﷺ) يدعو ألصق الناس به

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 189.

(2) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 189.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 190.

(4) منهاج السنة (125/7 . 126).

وأقربهم إليه؛ دليل واضح على صحة نبوته، ولهذا لما رأى نصارى نجران خافوا على أنفسهم، وتحلوا عن مباہلته، ولكن الإمامية لما ابتلوا بدفع الحق وعدم التسليم له أصيبوا بعدم فهم ما تدل عليه آيات الكتاب العزيز (1).

د. قول الشيعة الإمامية: إن الآية تدل على المساواة بينه وبين النبي (ﷺ) إلا النبوة، كلام لا يُسلم له أبداً، إذ إنَّ النبي (ﷺ) لا يساويه أحد في أمور الدين لا علي ولا غيره، فأين مقام رسول الله (ﷺ) وكمال البشري من سائر الناس!!؟

إن أمير المؤمنين علي نفسه لا يرضى ما يقول الشيعة الإمامية عنه، والمنصف العاقل يدرك هذه القضية بكل وضوح (2)، فمقام النبوة له هيئته ومكانته عند أمير المؤمنين وقد تحدثنا عنه في هذا الكتاب.

هـ. إن قضايا الاعتقاد الكبرى ومهمات الدين وأساسياته العظمى لا بد لإثباتها من الأدلة القرآنية الصريحة القطعية الدلالة على المعنى المطلوب كدلالة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ على التوحيد، ودلالة (محمد رسول الله) على نبوة محمد (ﷺ)، ودلالة قوله تعالى ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ على فرضية الصلاة ومشروعيتها (3)... إلخ

3. قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23]. وقد أورد الشيعة

الإمامية في تفسير هذه الآية حديثاً عزوه إلى النبي (ﷺ) حدد فيه القرى بعلي وفاطمة وأبنائهم، الأمر الذي يدل في رأي الشيعة على أفضليتهم ووجوب مودتهم ومن ثم وجوب طاعتهم واتخاذهم أئمة دون غيرهم (4).

والإجابة على ما سبق كالآتي:

أ. إن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة (5) ومن المعلوم أن علياً إنما تزوج فاطمة بعد غزوة بدر، والحسن ولد في السنة الثالثة للهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنتين متعددة، فكيف يفسر النبي (ﷺ) بوجود قرابة لا تعرف ولم تخلق بعد (6).

ب. إن تفسير الآية الذي في الصحيح يناقض ذلك فقد روى البخاري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ فقال سعيد بن جبيرة قرئ آل محمد (ﷺ) فقال

(1) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (2/564 . 565).

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 191.

(3) آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة، عبد الهادي الحسيني، ص 5.

(4) مجمع البيان للطبرسي (49/25 . 51)؛ مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 153 إلى 155.

(5) تفسير البغوي (4/119)؛ العقيدة في أهل البيت، ص 364.

(6) منهج السنة (7/99)؛ دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، حلي، ص 190.

ابن عباس: عجلت، إن النبي (ﷺ) لم يكن بطن في قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة (1).

قال ابن تيمية - رحمه الله -: فهذا ابن عباس ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد علي، يقول: ليس معناها مودة ذوي القربى، لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجراً، ولكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الذين أرسل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالة ربه (2).

ج - إن الحديث الذي جعلوه مفسراً للآية: كذب وموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهم المرجوع إليهم في هذا، وقد نص على ذلك ابن تيمية (3)، وقد تتبع ابن كثير أيضاً الأحاديث الواردة في تفسير هذه الآية، وبيّن أن الأحاديث التي تنص على أن أولي القربى هم فاطمة وولداها ضعيفة الإسناد. وأورد رواية عن ابن أبي حاتم قال: حدثنا رجل سماه حدثنا حسين الأشقر عن قيس عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ لَأَسْأَلَكُمْ عَلَيْهِمْ أَجْرًا﴾ الآية - قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: «فاطمة وولداها (رضي الله عنهم)». وهذا إسناد ضعيف، فيه متهم لا يعرف، عن شيخ شيعي محترق، وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحل، وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية، فإنها لم تتزوج بعلي إلا بعد بدر السنة الثانية من الهجرة.

والحق تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقد تحدث ابن حجر عن ضعف الروايات المذكورة ومخالفتها للحديث الصحيح (4).

• أدلتهم من السنة:

1. خطبة غدِير خَم:

غدِير خَم: هو موقع بين مكة والمدينة بالجحفة (5)، ويقع شرق رابغ بما يقرب من 26 كيلاً، ويسمونه اليوم الغربية (1)، ويذكر أنه في هذا الموقع خطب النبي (ﷺ) في الناس، وذكر فضل علي رضي الله عنه، واتخذ

(1) البخاري، كتاب التفسير، رقم 4818.

(2) منهاج السنة (100/7).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) تفسير ابن كثير (112/4)؛ فتح الباري (564/8).

(5) معجم البلدان (289/2).

الشيعة الغلاة هذه الحادثة أساساً يعتمدون عليه في تشيعهم الغالي له من جهة، واعتمدوا عليها في أحقية علي بالخلافة من جهة أخرى، فأعطوا لهذه الحادثة من الأهمية ما لم يعطوه لغيرها في عصر النبوة⁽²⁾ حتى ألف فيه كتاب من أحد عشر مجلداً وهو كتاب «الغدير» ملأه مؤلفه بالأحاديث الموضوعية والضعيفة.

والصحيح ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه: أنه قال: قام رسول الله (ﷺ) فينا خطيباً بماء يدعى حُمًّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ ودكَّر ثم قال: «أما بعد ؛ ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحث على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي». قال له حصين . أي: الراوي عن زيد بن أرقم .: ومن أهل بيته يا زيد ؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟

قال: نعم، ولكن أهل بيته من حُرِّ الصدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وال عقيل، وال جعفر، وال عباس، قال: كل هؤلاء حُرِّ الصدقة؟ قال: نعم⁽³⁾.

وجاء عند غير مسلم كالترمذي⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والنسائي في الخصائص⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، وغيرهم جاءت بأسانيد صحيحة عن النبي (ﷺ): «من كنت مولاه فعلي مولاه⁽⁸⁾».

وأما الزيادات الأخرى كقوله: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». فهذه الزيادات صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح، وأما زيادة: «انصر من نصره واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار»، فهذه زيادة مكذوبة على النبي (ﷺ)⁽⁹⁾.

(1) على طريق الهجرة ، عاتق البلادي ، ص 61.

(2) أثر التشيع على الروايات التاريخية ، عبد العزيز محمد نور ولي ، ص 299.

(3) مسلم ، رقم 2408.

(4) سنن الترمذي ، رقم 3713.

(5) مسند أحمد ، رقم 670 ، صحيح لغيره

(6) خصائص علي ، رقم 79 ، صحيح رجاله ثقات.

(7) المستدرک (110/3).

(8) حقبة من التاريخ ، ص 182.

(9) انظر: السلسلة الصحيحة للألباني ، رقم 1750.

وخطبة النبي (ﷺ) في غدِير خَم لها سبب وجيه ؛ فعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: بعث النبي (ﷺ) علياً إلى خالد بن الوليد في اليمن ليخمس الغنائم ويقبض الخمس، فلما خمس الغنائم كانت في الغنائم وصيفة هي أفضل ما في السبي، فصارت في الخمس، ثم إن علياً خرج ورأسه مغطى وقد اغتسل، فسألوه عن ذلك، فأخبرهم أن الوصيفة التي كانت في السبي صارت له، فتسرى بها. فكره البعض ذلك منه، وقدم بريدة بن الحصيب بكتاب خالد إلى النبي (ﷺ)، وكان ممن يبغض علياً، فصدّق على كتاب خالد الذي تضمن ما فعله علي، فقال له النبي (ﷺ) : « لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك »⁽¹⁾، فلما كانت حجة الوداع رجع علي من اليمن ليدرك الحج مع النبي (ﷺ) وساق معه الهدى⁽²⁾، وقد تعجل علي ليلقى الرسول (ﷺ) بمكة، واستخلف رجلاً من أصحابه على الجند، فكسا ذلك الرجل الجند حلاً من البز⁽³⁾، الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش من مكة خرج علي ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، فقال لنائبه: ويلك ما هذا، قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك، انزع قبل أن تنتهي به إلى الرسول (ﷺ)، فانتزع الحلل وردها إلى البز، فأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم علي⁽⁴⁾، فلما اشتكى الناس علياً قام رسول الله (ﷺ) في الناس خطيباً...

قال ابن كثير: إن علياً رضي الله عنه لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه لذلك، والله أعلم، لما رجع الرسول (ﷺ) من حجته وتفرغ من مناسكه وفي طريقه إلى المدينة ؛ مر بغدير خم، فقام في الناس خطيباً، فبرأ ساحة علي ورفع من قدره، ونبّه على فضله ليزيل ما وفر في قلوب كثير من الناس⁽⁵⁾.

إن النبي (ﷺ) أحرّ الكلام إلى أن رجع إلى المدينة ولم يتكلم، وهو في مكة في حجة الوداع أو في يوم عرفة، وإنما أجل الأمر إلى أن رجع، فهذا يدل على أن الأمر خاص بأهل المدينة ؛ لأن الذين تكلموا في علي رضي الله عنه هم من أهل المدينة، فهم الذين كانوا مع علي في الغزو، وغدير خم في الجحفة وهي تبعد عن مكة تقريباً مئتين وخمسين كيلومتراً، والذي يقول: إنه مفترق الحجيج ؛ فهذا غير صحيح، لأن مجتمع الحجيج

(1) مجمع الزوائد (127/9) قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية ، وهو ثقة صرح بالسماع ، وفيه لين.

(2) مسلم ، رقم 1281.

(3) البز: الثياب ، أو متاع البيت من الثياب.

(4) البداية والنهاية (95/5) ؛ السيرة النبوية لابن هشام (259/4) قال ابن كثير: هذا السياق أقرب من سياق البيهقي (دلائل النبوة 398/5) رغم أنه

قال عن رواية البيهقي: هذا إسناد جيد على شرط النسائي.

(5) البداية والنهاية (95/5).

مكة، فلا يكون مفترق الحجيج بعيداً عن مكة أكثر من مئتين وخمسين كيلومتراً أبداً، فإن أهل مكة يبقون في مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق، وهكذا كل من أنهى حجه، فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبي (ﷺ) إلا أهل المدينة، ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين خطب فيهم النبي (ﷺ)، والاختلاف بين أهل السنة والشيعية الغلاة في مفهوم قول النبي (ﷺ) لا في الثبوت، فالغلاة يقولون: من كنت مولاه فعلي مولاه، أي: من كنت واليه فعلي واليه، وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبي (ﷺ) من كنت مولاه فعلي مولاه، أي: المواولة التي هي النصره والمحبة وعكسها المعاداة وذلك لأمر:

أ . للزيادة التي وردت وصححها بعض أهل العلم وهي قول النبي (ﷺ): «اللهم وال من ولاة وعاد من عاداه»⁽¹⁾. والمعاداة هي شرح لقوله: «فعلِّي مولاه» فهي في محبة الناس لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه.

ب . كلمة مولاه تدل على معاني متعددة. قال ابن الأثير: المولى يقع على الرب، والمالك، والمنعم، والناصر، والمحب، والحليف، والعبد، والمعتق، وابن العم، والصهر⁽²⁾، كل هذه تطلق العرب على كلمة مولى.

ج . الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة ؛ لأن النبي (ﷺ) لو أراد الخلافة لم يأت بكلمة تحتل هذه المعاني التي ذكرها ابن الأثير، والنبي (ﷺ) هو أفصح العرب، ولكان يقول: علي خليفتي من بعدي، أو عليّ الإمام من بعدي، أو إذا أنا مت فاستمعوا وأطيعوا لعلي بن أبي طالب، ولكن لم يأت النبي (ﷺ) بهذه الكلمة الفاصلة التي تنهي الخلاف إن وجد أبداً، وإنما قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»⁽³⁾.

د . قال الله تعالى: ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ*﴾ [الحديد: 15] ؛ فسامها مولى لشدة الملاصقة مع الكفار والعياذ بالله.

هـ . المواولة وصف ثابت لعلي في حياة رسول الله (ﷺ) وبعد وفاته، وبعد وفاة علي رضي الله عنه، فعليّ كان مولى المؤمنين بعد وفاة رسول الله (ﷺ)، وهو مولى المؤمنين بعد وفاته رضي الله عنه، فهو الان مولانا، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: 55]. وعلي رضي الله عنه من سادة الذين امنوا.

(1) السلسلة الصحيحة للألباني ، رقم 1750.

(2) النهاية في غريب الحديث (228/5).

(3) حقة من التاريخ ، ص 185.

و . قال الإمام الشافعي رحمه الله عن حديث زيد: يعني بذلك ولاء الإسلام كما قال الله تعالى: (1) ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: 11]. فالحديث لا يدل على أن علياً رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله (ﷺ)، وإنما يدل على أن علياً من أولياء الله تبارك وتعالى، تجب له الموالاتة، وهي المحبة والنصرة والتأييد (2).

وعموماً فإن هذه الخطبة التي خطبها النبي (ﷺ) في غدير خم أراد بها تبرئة ساحة علي رضي الله عنه، ورفع مكانته، والتنبيه على فضله ليزيل ما كان وقر في نفوس الناس من أصحابه الذين كانوا معه في اليمن، وأخذوا عليه بعض الأمور، والرسول (ﷺ) لم يرد أن يفعل ذلك أثناء موسم الحج؛ لأن الحادثة رغم انتشارها بقيت محدودة في أهل المدينة، كما أنه لم يؤخره حتى وصوله إلى المدينة حتى لا يُمكن المنافقين من استغلال مثل هذه الحادثة في مكائدهم (3)، ومما يدل على أن النبي (ﷺ) أراد من خطبته هذه بيان فضل علي للذين لم يعرفوا فضله، أنه عندما قام عنده بريدة بن الحصيب ينتقص في علي - وكان قد رأى من علي جفوة - تغيير وجه النبي (ﷺ) وقال: «يا بريدة ألسنتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» فقال بريدة: بلى يا رسول الله. قال: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ» (4).

وهناك بحث قيم في هذا الموضوع قام به الدكتور محمد علي السالوس، فتحدث عن خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة، وقام بدراسة لروايات التمسك بالكتاب والعترة، وناقشها وحكم عليها، ثم قال: مما سبق نرى أن حديث الثقلين التي صح سنده صح متنه، وأن الروايات الثمانية التي تأمر بالتمسك بالعترة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند (5)، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يرثا الحوض على رسول الله (ﷺ)، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما، ولكن الواقع يخالف هذه الأخبار، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل، وأكثر الفرق التي كادت

(1) النهاية في غريب الحديث (228/5).

(2) حقبة من التاريخ، ص 187.

(3) أضواء على دراسة السيرة النبوية، صالح الشامي، ص 113-114.

أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص 304.

(4) السلسلة الصحيحة (336/4)، قال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(5) ومع هذا الضعف جاء في كتاب المراجعات للموسوي بأنها متواترة، ص 51 ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقى هذا القول بالقبول، ص 45،

وأنه طلب المزيد. وذكر صاحب المراجعات روايات أخرى أشد ضعفاً. مع الشيعة الاثني عشرية (136/1).

للإسلام وأهله وجدت من التشيع لال البيت ستاراً يحميها، ووجدت من المنتسبين لال البيت من يشجعها لمصالح دنيوية، كأخذ حُمس ما يغنمه الأتباع.

إن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك، واستحقوا أن يكونوا أئمة هدى يقتدى بهم كما قال تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا *﴾ [الفرقان: 74] أي أئمة نفتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا، ولا يختص هذا بأهل البيت، ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة، فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم منها كذلك، وهذا ضعف آخر ومع هذا كله، فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل من قريب ولا بعيد على وجوب إمامة الأئمة الاثني عشر وأحقيتهم للخلافة (1).

قال العلامة المناوي في فقه روايات الحديث: إن ائتمرت بأوامر كتابه، وانتهيت بنواهيته، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا (2).

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح: وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره. وقال أيضاً: إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة (3).

إن حديث الثقلين، في قوله (ﷺ): «تركتم فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي». فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي (ﷺ).

والثابت عند مسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب الله، والوصية بأهل البيت، كما مر من حديث زيد بن أرقم، فأوصى بكتاب الله، وحث على التمسك به، ثم قال: «وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»، فالذي أمر بالتمسك به كتاب الله، وأما أهل بيت النبي (ﷺ) فأمر برعايتهم وإعطائهم حقوقهم التي أعطاها الله تبارك وتعالى إياها (5).

(1) مع الشيعة الاثني عشرية (1/136).

(2) فيض القدير (3/14).

(3) منهاج السنة النبوية (4/105).

(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب، رقم 3786، وفيه زيد الأنماطي، والحديث له أكثر من طريق لا يخلو من طريق منها من كلام مع اختلاف المتون.

(5) حقة من التاريخ، ص 203.

ورداً على فهم الشيعة الغلاة المنحرف لحديث الثقلين من وجوه:

أ . إن عترة الرجل هم أهل بيته، وعترة النبي (ﷺ) هم كل من حرمت عليه الزكاة، وهم بنو هاشم، هؤلاء هم عترة النبي (ﷺ)، فالإمامية ليس لهم أسانيد إلى الرسول (ﷺ)، وهم يقولون بهذا أنهم ليس عندهم أسانيد في نقل كتبهم ومروياتهم، وإنما هي كتب وجدوها وقالوا: ارووها فإنها حق (1)، أما أسانيدهم . كما يقول الحر العاملي وغيره من أئمة الشيعة الإمامية . إنه ليس عند الإمامية أسانيد أصلاً، ولا يقولون على الأسانيد (2)، فأين لهم ما يروونه في كتبهم ثابت عن عترة النبي (ﷺ) ؟ بل أهل السنة هم أتباع عترة النبي (ﷺ) وأعطوهم حقهم، ولم يزيدوا ولم ينقصوا كما قال النبي (ﷺ) في حق نفسه: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ولكن قولوا: عبد الله ورسوله» (3).

ب . إمام العترة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده يأتي في العلم عبد الله بن عباس الذي هو حبر الأمة، وكان يقول بإمامة أبي بكر وعمر قبل علي رضي الله عنهم بل إن علي بن أبي طالب قد ثبت نه بالتواتر أنه قال: أفضل الناس بعد رسول الله (ﷺ) أبو بكر وعمر (4). فعلي يقرّ بفضل الشيخين، وهو إمام العترة (5).

ج . هذا الحديث مثل قوله (ﷺ): «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنتي (6)»، وقال النبي (ﷺ): «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عليها بالنواجذ» (7)، فأمر البعض عليها بالنواجذ. وقال (ﷺ): «اقتدوا بالذين من بعدي، أبي بكر وعمر (8)». وقال: «اهتدوا بهدي

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) البخاري ، رقم 3445.

(4) البخاري ، رقم 3671.

(5) حقه من التاريخ ، ص 204.

(6) مستدرک الحاكم (93/1).

(7) سنن أبي داود (201/4) ؛ الترمذي ، وقال: حسن صحيح.

(8) صحيح سنن الترمذي للألباني (200/3).

عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود»⁽¹⁾، ولم يدل هذا على الإمامة أبداً، وإنما دلَّ على أن أولئك على هدي الرسول (ﷺ)، كما أن عترة الرسول (ﷺ) لا تجتمع على ضلالة أبداً⁽²⁾.

د. إن الشيعة الغلاة يطعنون في العباس⁽³⁾، ويطعنون في عبد الله ابنه، ويطعنون في أولاد الحسن، وقالوا: إنهم يحسدون أولاد الحسين، ويطعنون كذلك في أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن علي⁽⁴⁾، وكذلك إبراهيم أخي الحسن العسكري⁽⁵⁾، وغيرهم فهم ليسوا بأولياء للنبي (ﷺ) وعترة، بل أولياء النبي وعترة هم الذين مدحهم وأثنوا عليهم وأعطوهم حقهم ولم ينقصوهم⁽⁶⁾.

هـ. فهم صحابة رسول الله (ﷺ) للنص: فهم الصحابة رضي الله عنهم أن المراد بالمولى أو الولي هو الحب والولاء والطاعة، ولذلك عبّروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت علي بن أبي طالب بمناداته يا مولانا، فعن رياح الحارث قال: جاء رهط إلى علي بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يقول يوم غدِير خم: «من كنت مولاه فهذا مولاه» قال رياح: فلما مضوا اتبعتهم فسألت من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار، فيهم أبو أيوب الأنصاري⁽⁷⁾.

إن أهم ما يستفاد من هذا الحديث هو أن علي بن أبي طالب نفسه لم يكن يفهم من لفظ (مولى) معنى الإمامة والإمارة، فمن الملاحظ أن أمير المؤمنين علياً قد استنكر منهم مناداته بـ (يا مولانا)، ولو كان أمير المؤمنين علي العربي الفصيح يراها مرادفة: يا أميرنا أو: يا إمامنا؛ لما استنكر على القائلين تلك المنادة⁽⁸⁾.

و. روت كتب الشيعة الاثني عشرية أقوالاً لبعض أهل البيت ينفون فيها أن يكون المراد بحديث الغدير النص على إمامة علي من بعد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، فقد قيل للإمام الحسين بن علي الذي كان كبير الطالبين في عهده، وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟ فقال: بلى ولكن - والله - لم يعن رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به.

(1) سنن الترمذي، رقم 3805.

(2) حقبة من التاريخ، ص 205.

(3) رجال النجاشي، ص 52، نقلاً عن حقبة من التاريخ، ص 205.

(4) بحار الأنوار (194/46) اتهموه أنه كان يشرب الخمر؛ حقبة من التاريخ، ص 205.

(5) الكافي (504/1) اتهموه بأنه فاجر ماجن شريب للخمر؛ حقبة من التاريخ، ص 205.

(6) حقبة من التاريخ، ص 205.

(7) فضائل الصحابة (702/2)، حديث، رقم 967.

(8) ثم أبصرت الحقيقة، ص 200.

وكان ابنه الإمام عبد الله يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله، وكان ينفي أن تكون إمامة أمير المؤمنين من الله (1)، فإذا كان هذا كلام أهل البيت وهم أبناء علي والناصرين له، فما ترى غيرهم يقولون (2)؟.

2. حديث الاستخلاف على المدينة في تبوك:

كانت في رجب سنة تسع من الهجرة غزوة تبوك، وكانت لها أهمية كبيرة في السيرة النبوية، وتحقق منها غايات كانت بعيدة الأثر في نفوس المسلمين والعرب، ومجرى الحوادث في تاريخ الإسلام (3)، واستعمل رسول الله (ﷺ) على المدينة علياً، فوجد المنافقون فرصة للتنفيس مما بداخلهم من حقد ونفاق، فأخذوا يتكلمون في علي رضي الله عنه بما يسيء إليه، فمن ذلك قولهم: ما تركه إلا لثقله عليه، وهذا القول منهم في حقه علامة بارزة واضحة على نفاقهم، ففي الحديث الصحيح أن علياً رضي الله عنه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي (ﷺ): أن لا يجني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق (4).

عند ذلك أدرك علي الجيش وأراد الغزو معهم قائلاً: يا رسول الله! أتخلفني في الصبيان والنساء، فقال رسول الله (ﷺ): «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي» (5). وليس في هذا الحديث ما يستدل به الشيعة على كون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب خليفة لرسول الله (ﷺ)، والرد عليهم من وجوه:

أ. الحديث المذكور له سبب هام لا ينبغي أن يغفل:

وأن يفهم الحديث دونه، فقد طعن المنافقون في علي رضي الله عنه، فبين رسول الله (ﷺ) مكانته وفضله، وكذب المنافقين.

(1) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 201 ، كذلك الرواية في كتب أهل السنة ؛ الاعتقاد للبيهقي ، ص 182 . 183 ؛ ومن كتب الشيعة: بصائر المؤمنين

للصفار ، ص 153 . 156.

(2) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 201.

(3) المرتضى للندوي ، ص 55.

(4) مسلم.

(5) البخاري ، رقم 2404.

ب. من الثابت: أن هارون عليه السلام كانت وفاته قبل موسى عليه السلام:

والاستدلال بالحديث على إمامة علي بعد رسول الله (ﷺ) بالتالي غير منطبق، ولو أراد رسول الله (ﷺ) النص على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقال له مثلاً: أنت مني بمنزلة يوشع من موسى، لأن نبي الله يوشع استخلف علي بن إسرائيل بعد وفاة موسى عليه السلام، لكن ذكر رسول الله (ﷺ) لهارون عليه السلام الذي كان خليفة موسى عليه السلام في حياة موسى لا بعد وفاته ليس له إلا معنى واحد هو الترضية لعلي الذي أحزنه إبقاء الرسول (ﷺ) له في المدينة مستخلفاً على الضعفاء والنساء والأطفال والمتخلفين عن الغزوة، فبين له النبي عليه الصلاة والسلام أنه كما استخلف موسى عليه السلام أخاه هارون عليه السلام على قومه، وذهب للطور للقاء ربه تبارك وتعالى، فاستخلفني لك من هذا الباب، فموسى لم يستخلف هارون عليهما السلام استخفافاً به وتنقيصاً له، وإنما ائتماناً له وثقة به، وكذلك الحال معك يا علي بن أبي طالب رضي الله عنك.

ج. هارون عليه السلام لم يكن وصياً لموسى عليه السلام، بل نبياً ووزيراً بنص القرآن:

وقياس حال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الذي هو عند الشيعة وصي وليس بني قياساً مع الفارق، علماً بأنهم يرفضون القياس أصلاً.

د. الاستدلال بكون هارون عليه السلام وزيراً لموسى عليه السلام:

على وزارة أمير المؤمنين علي لرسول الله (ﷺ) أعجب من الأولى، ذلك لأن الله تعالى الذي جعل هارون عليه السلام وزيراً لنبية موسى عليه السلام قال في محكم كتابه عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي *﴾ [طه : 29 . 32] فهل يرى من يدعي التطابق بين الاثنين كون علي رضي الله عنه مشاركاً لرسول الله (ﷺ) في نبوته كما هو الحال في مشاركة هارون لموسى عليه السلام في أمره؟! من يعتقد ذلك فلا شك في كفره وخروجه من ملة الإسلام⁽¹⁾.

هـ. لقد استخلف النبي (ﷺ) على المدينة غير علي بن أبي طالب:

ففي غزوة بدر استخلف عبد الله بن أم مكتوم، واستخلف في غزوة بني سليم، سباع بن عُرفطة الغفاري، أو ابن أم مكتوم على اختلاف في ذلك، واستخلف في غزوة السويق، بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة في غزوة بني المصطلق، أبا ذر الغفاري، وفي غزوة الحديبية، مُثَيْلَة بن عبد الله الليثي، كما استعمله

(1) ثم أبصرت الحقيقة، ص 215.

أيضاً في غزوة خيبر، وفي عمرة القضاء استعمل عوف بن الأضبط الديلي، وفي فتح مكة، كلثوم بن حصين بن عتبة الغفاري، وفي حجة الوداع، أبا دجانة الساعدي، ذكر هذا ابن هشام في مواقف متفرقة من السيرة⁽¹⁾، إضافة إلى أن استخلاف علي على المدينة لم يكن الأخير، فقد استخلف النبي (ﷺ) على المدينة في حجة الوداع غير علي، وهذا منهج النبي (ﷺ) في تربية القادة كما حدث عندما أمّر أبا بكر على الحج، واختصه أيضاً بإمامة الصلاة وحده⁽²⁾.

و . وأما تشبيه النبي (ﷺ) لعلي بهارون:

فهذه فضيلة، كما أن النبي (ﷺ) شبه أبا بكر وعمر بأعظم من هارون ؛ ففي غزوة بدر، لما كانت قضية الأسرى واستشار النبي (ﷺ) أبا بكر، فرأى أن يعفو عنهم وأن يفادوهم قومهم، ورأى عمر أن يقتلهم، فقال النبي (ﷺ) لأبي بكر: «إن مثلك كمثلي إبراهيم يوم قال: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ كَعُقُورِ رَحِيمٍ﴾* [إبراهيم: 36]، ومثلك كمثلي عيسى إذ قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾* [المائدة: 118]». ثم التفت إلى عمر فقال: «يا عمر إن مثلك مثل نوح لما قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾* [نوح: 26]، ومثلك كمثلي موسى لما قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾*⁽³⁾ [يونس: 88]» فشبه أبا بكر بإبراهيم وعيسى وشبه عمر بنوح وموسى، وأولئك من أولي العزم، وهم خير البشر بعد رسول الله (ﷺ)، وهم أفضل من هارون بدرجات صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وتشبيه النبي (ﷺ) لعلي بهارون تكريم له، كما كرم النبي (ﷺ) أبا بكر وعمر عندما شبههم بإبراهيم وعيسى وموسى ونوح⁽⁴⁾ عليهم السلام.

ز . من أقوال العلماء في شرح الحديث:

* قال النووي . رحمه الله . وهذا الحديث لا حجة فيه لأحد منهم، بل فيه إثبات فضيلة لعلي رضي الله عنه ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده ؛ لأن النبي (ﷺ) إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد

(1) السيرة النبوية لابن هاشم (2 ، 650 ، 804 ، 806).

(2) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 215.

(3) مسند أحمد (383/1) إسناده صحيح.

(4) حقبة من التاريخ ، ص 200.

موسى، بل توفي في حياة موسى، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة⁽¹⁾.

* وقال ابن حزم . رحمه الله . بعد أن ذكر احتجاج الإمامية بالحديث: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده ؛ لأن هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليهما السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى . عليه السلام . يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله (ﷺ) صاحبه في الغار، الذي سافر معه إلى المدينة، وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل ؛ فصح أن كونه . رضي الله عنه . من رسول الله بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضاً فإنما قال له رسول الله (ﷺ) هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك.

ثم قد استخلف (ﷺ) قبل تبوك وبعد تبوك في أسفاره رجالاً سوى علي . رضي الله عنه . ؛ فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي . فضلاً على غيره . ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين⁽²⁾.

* وقال ابن حجر . رحمه الله .: واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة ؛ فإن هارون كان خليفة موسى، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته لا بعد موته؛ لأنه مات قبل موسى باتفاق. أشار إلى ذلك الخطابي⁽³⁾.

* وقال ابن تيمية . رحمه الله .: في سياق رده على الشيعة الإمامية في استدلالهم بهذا الحديث: وقول القائل هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضي المساواة . المطلقة . في كل شيء، وكذلك هنا بمنزلة هارون، وهذا الاستخلاف يسمى من خصائص علي، بل ولا هو مثل استخلافاته فضلاً أن يكون أفضل منها، وقد استخلف من علي أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المستخلف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجباً لتفضيله على علي؟ قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي، بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد

(1) شرح صحيح مسلم (174/13).

(2) الفصل (160 . 159/4).

(3) فتح الباري (74/7) ؛ الانتصار للصحب والآل ، ص 540.

أسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة، وظهر الإسلام وعزّ، ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو، ولهذا لم يدع النبي (ﷺ) عند علي أحداً من المقاتلة، كما كان يدع النبي (ﷺ) بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة (1) كلهم.

ح. الحكمة في عدم تخصيص رسول الله من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة:

إن الحكمة في عدم تخصيص رسول الله من بعده أحداً ليتولى أمر الأمة تتضح في إدراكنا لحقيقة الإسلام كدين رباني للبشرية، وأنه لو حدد الرسول (ﷺ) رجلاً من بعده، فإنه يكون قد أعطى المسوغ الشرعي ليدعي المدعون وقد فعلوا بدون برهان. بأن قيادة الأمة من حق أسرة بعينها، ويصبح الحكم الوراثي هو الحكم السائد في الإسلام، ولكن رسول الله (ﷺ) أراد. وهو لا ينطق عن الهوى إن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى. أن يترك هذا الأمر مطلقاً للمسلمين أن يختاروا أصلحهم وأخيرهم، وإن كان لم يحض بعض التلميحات إلى أبو بكر. وكان بمقدوره عليه السلام أن يصرح، ولكنه لم يفعل لهذا القصد. إلا أن التلميح لا يعطي شرعية التولية المباشرة، ولو كانت هناك وصية لأحد من الخلق لما حصل اختلاف في سقيفة بني ساعدة في بداية الأمر، ولما استشار أبو بكر الناس في تولية عمر، ولما ترك عمر الخلافة بيد ستة من المهاجرين... إلخ ولو كانت المسألة وراثية لكان بنو هاشم أول من ينالون هذا الأمر (2).

إن هذا الدين للبشرية، ولا يصح، بأي حال من الأحوال أن يكون محصوراً في أسرة حاكمة واحدة، ويظل متوارثاً كالمتاع، وإذا كانت العصور التالية فعلت ذلك، كعصر بني أمية، وبني العباس وغيرهم، فإن هذا خلاف القاعدة الشرعية، وما كان خلاف القاعدة، فهو طارئ غريب على دين الله، وينبغي أن ينحى هذا المفهوم القاصر كلية من الفكر الإسلامي حتى يصبح ناصعاً نقياً (3).

● بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلون بها في الإمامة:

1. حديث الطائر:

ومن أهم أدلة الشيعة الإمامية كذلك حديث الطائر المشوي روى الحاكم في «المستدرک» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله (ﷺ) فقدم لرسول الله فرخ مشوي فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، قال: فقلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه فقلت: إن رسول الله على حاجة، ثم جاء فقال رسول الله (ﷺ): افتح، فدخل، فقال رسول

(1) منهاج السنة (330/7 . 332) ؛ مجموع الفتاوى (416/4).

(2) دراسات في عهد النبوة للشجاع ، ص 270.

(3) المصدر السابق نفسه.

الله (ﷺ) «ما حبسك يا علي؟» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردي أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقلت: قال: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي، فقال رسول الله (ﷺ): «إن الرجل قد يحب قومه»⁽¹⁾.

روى هذا الحديث بأسانيد لا تخلو من ضعف، بالإضافة إلى أن كثرة الروايات المسندة إلى أنس بن مالك رضي الله عنه، وعدم صحة سند واحد منها أمر يدعو للعجب والدهشة، فأين أصحاب أنس عن هذا الحديث وقد صحبوه السنين الطوال؟ لم نر أي واحد منهم قد روى هذا الحديث، وهم من هم في الثقة والضبط، كأمثال الحسن البصري، وثابت البناني، وحמיד الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن يروي عن أنس ولا يعرف كثير: ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه. أن حديث الطير - سنداً ومنتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني⁽²⁾، وقال ابن الجوزي: قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقاً كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك⁽³⁾، وقال ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل⁽⁴⁾، وقال الزيلعي: كم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف⁽⁵⁾.

2. حديث الدار:

ومن الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية على نصبة الإمامة حديث الدار، حيث يرى الشيعة الإمامية أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه نص على إمامة علي منذ بداية البعثة وأثناء عرضه الإسلام على كفار مكة ومنذ مطالبته إياهم بترك الأوثان، وإفراد الواحد القهار بالعبادة لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾* [الشعراء: 214]. دعاني رسول الله (ﷺ) فقال: «يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتك الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنني متى أبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره فصمت عليه حتى جاء جبرائيل، فقال: يا محمد إنك إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك، فاصنع لنا صاعاً من الطعام، واجعل عليه رجل شاة، واملاً لنا عساً من لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم

(1) المستدرک (3/130 . 131) ، ضعيف من حيث السند والمتن.

(2) البداية والنهاية (354/7).

(3) العلل المتناهية (1/225 . 234).

(4) منهاج السنة (99/4).

(5) تحفة الأحوذی (10/224).

ما أمرت به ففعلت ما أمرني به، ثم دعوتهم له وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه وأبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم فجئت به، فلما وضعته تناول رسول الله خدية من اللحم فشققها بأسنانه، ثم ألقاها في نواحي الصفحة، ثم قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة وما أرى إلا موضع أيديهم وايم الله الذي نفسي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم يأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: اسق القوم فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رروا منه

جميعاً، وإيم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله»، فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بدره أبو هب إلى الكلام فقال: سحركم صاحبكم، فتنفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله، فقال: «الغد يا علي، إن الرجل سبقني إلى ما سمعت من القول، فتنفرق القوم قبل أن أكلمهم فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إلي». فقال: ففعلت، ثم جمعتهم، ثم دعاني بالطعام فقربته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، ثم قال: «اسقهم» فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثم تكلم رسول الله، فقال: «يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتم به، إني قد جئتم بخير الدنيا والاخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم». قال: فأحجم القوم عنها جميعاً وقلت: وإني لأحدثهم سنأ، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطشاً، وأحمشهم ساقاً⁽¹⁾، أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفي سياق آخر (... لم يجب أحد منهم، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله قال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثانياً فصمتوا، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله، فقال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثالثاً، فلم يجب أحد منهم، فقام علي فقال: أنا يا رسول الله، فقال: «اجلس أنت أخي»⁽²⁾.

وهذا الحديث باطل سنداً وممتناً، أما سنداً ففي سنده عبد الغفار بن القاسم وعبد الله بن عبد القدوس، فأما عبد الغفار بن القاسم فهو متروك لا يُتَّجَّج به، قال عنه علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وروى عباس ابن يحيى: ليس بشيء، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. أي عند علماء الجرح والتعديل. وقال عنه ابن حبان: يقلب الأخبار، ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين⁽³⁾، وقال النسائي: متروك الحديث⁽⁴⁾.

(1) مع أن عمره انذاك ما يقارب عشر سنوات.

(2) المراجعات، المراجعة 2 (350/1) من كتاب الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات، أبو مريم بن محمد الأعظمي.

(3) المجروحين لابن حبان، ص 143.

(4) الضعفاء والمتروكين للنسائي، ص 210.

وليس عبد الله بن عبد القدوس بأحسن حالاً من سابقه، بل هو مجروح أيضاً عند عامة علماء الحديث، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف (1).

وأما من ناحية المتن فالحديث واضح البطلان لأسباب وهي:

أ . هذه الرواية معارضة لرواية أخرى اتفق أهل الحديث على صحتها وثبوتها، فقد أخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾* [الشعراء:214]. سعد النبي (ﷺ) على الصفا، فجعل ينادي: «يا بني فهر، يا بني عدي، لبطون قريش». حتى اجتمعوا فجعل الرجل، إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: «أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟» قالوا: نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد»، فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعنا، فنزلت ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾* (2) [المسد: 2].

ب . الشيعة الاثنا عشرية طالما ادعوا النص الصريح على خلافة علي، وأنه هو الوصي والمستحق الوحيد لهذا المنصب، وأن النصوص متضافرة في إثبات ذلك، وهذا الحديث يدحض قولهم، إذ فيه أن النبي (ﷺ) دعا قومه لنصرته، وأن من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده، ولم يخص علياً بذلك، بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولما لم يجد ناصراً غير علي قال له ما قال، وهذا يدل على أن علياً لا يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأن النبي (ﷺ) اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر في علي، فهل هذا يتوافق مع ما يدعيه القوم من أن علياً منصوص عليه من قبل السماء (3).

3 . حديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها: وأحاديث أخرى موضوعة:

والأحاديث الموضوعة في هذا الباب كثيرة جداً، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي (ﷺ) أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها». فهذا الخبر مطعون فيه، إذ أنكره البخاري، وقال عنه يحيى بن معين: لا

(1) ميزان الاعتدال (457/2).

(2) البخاري، رقم 4492.

(3) ثم أبصرت الحقيقة، ص 224.

أصل له، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال النووي والذهبي: إنه موضوع (1). ويقول الألباني، وحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»، موضوع، رواه العقيلي في «الضعفاء» وابن عدي في «الكامل»، والطبراني في «الكبير» والحاكم عن ابن عباس، ورواه ابن عدي والحاكم عن جابر رضي الله عنه (2).

وكذلك حديث: «من ناصب علياً بالخلافة فهو كافر»، فلا أثر له بوجه في كتب أهل السنة (3)، أصلاً.

وهذه النماذج تكشف عن ضعف ما استند إليه الإمامية من حجج اختصاص علي رضي الله عنه وتعيينه دون غيره للخلافة.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون من أن ما استدل به الشيعة الإمامية من نصوص إنما هي نصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم (4).

وما أورده ابن حزم من أن سائر الأحاديث التي تتعلق بها الشيعة الإمامية فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها (5).

ويعترف الكاتب الشيعي ابن أبي الحديد بأثر الشيعة في وضع الأحاديث لتأييد مذهبهم في الإمامة فيقول: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوةً خصومهم، فلما رأت البكرية (يريد بعض السنين) ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها «أبي بكر» أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث... فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية. أوسعوا في وضع الأحاديث، ولقد كان الفريقان في غنبة عما اكتسباه، ولقد كان في فضائل علي الثابتة الصحيحة وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية (6).

(1) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص 71 رقم 257؛ الفتاوى (410/4).

(2) ضعيف الجامع الصغير (13/2)، رقم 1416.

(3) منهاج السنة (107/4، 108)؛ دراسة عن الفرق، جلي، ص 195.

(4) المقدمة، ابن خلدون، ص 197.

(5) الفصل، (ابن حزم) (148/4).

(6) شرح نهج البلاغة (50. 48/11)، نقلاً عن دراسة عن الفرق، لشيخه الدكتور أحمد جلي، ص 195. 196.

ورغم ضعف هذه الحجج وعدم قوتها فإننا نجد أن بعض الشيعة الإمامية المعاصرين لا زالوا يرددونها في كتاباتهم، ويستشهدون بها لإثبات معتقداتهم في الإمامة، وهذا أحد أئمتهم يذهب إلى أن الرسول يعتبر غير مبلغ للرسالة لو لم يعين علياً خليفة من بعده⁽¹⁾، ويقول: إن الرسول الكريم قد كلمه الله وحياً أن يبلغ ما أنزل الله إليه فيمن يخلفه في الناس، ويحكم هذا الأمر، فقد اتبع ما أمر به وعين أمير المؤمنين علياً للخلافة⁽²⁾. وقولهم هذا يناقض كل ما يدعونه من آيات وأحاديث يستدلون بها بالإمامة، لأنه يلزم من قولهم هذا إلى واقعة حديث غدیر خم لم يكن الله سبحانه وتعالى ورسوله نصّاً على إمامة علي.

ويكفي في نقد عقيدة الإمامة عند الشيعة الإمامية أنه لا سند لهم فيها إلا عبد الله بن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصية من النبي (ﷺ)، ومحصورة بالوحي، وإذا تولها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم⁽³⁾، لأنه كان يهودي الأصل يرى أن يوشع بن نون هو وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽⁴⁾.

* * *

(1) دراسة عن الفرق ، ص 196.

(2) الحكومة الإسلامية للخميني ، ص 42 ، 43 ؛ دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ص 96.

(3) رجال الكشي ، ص 108 ، 109 ؛ أصول مذهب الشيعة الإمامية (792/2).

(4) أصول مذهب الشيعة (792/2).

الفصل الرابع

التوحيد عند الإمامية الاثني عشرية

جعل الشيعة الإمامية العقيدة في الإمام أساساً لمذهبهم وركناً من أركان الدين، وأصبح الإمام عندهم جزءاً من العقيدة، وينسب الشيعة الإمامية إلى بعض أئمتهم القول بأن من أصبح من هذه الأمة لا إمام له أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذا الحال مات ميتة جاهلية⁽¹⁾، ذلك لأن الإمام في تصور الشيعة الإمامية يختلف اختلافاً كلياً عن تصور المسلمين جميعاً لخليفتهم، إذ إن المسلمين يعدون الإمام أو خليفة المسلمين شخصاً عادياً في تكوينه ومعارفه، وإن دوره لا يتجاوز دور المنفذ لشرع الله، وإنه يعرض له الخطأ والانحراف، كما يعرض لسائر الناس، فيقوم ويعارض إذا خالف أمر الله، وفوق هذا، فإن الخليفة يختار وينتخب من قبل الجماعة المسلمة وفقاً لمبدأ الشورى⁽²⁾.

وخلافاً لهذا التصور يذهب الشيعة الإمامية إلى أن الأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً، وأن لهم ولاية تكوينية إلى جانب الولاية الحكمية، وقد نسبوا إلى رسول الله (ﷺ) حديثاً أسنده إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽³⁾.

ويقول أحد أئمة الشيعة الإمامية المعاصرين: وثبت الولاية والحاكمية للإمام، لا يعني تجرده من منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم (ﷺ) والأئمة (عليهم السلام)، كانوا قبل هذا العالم أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محققين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله. وقد قال جبرائيل - كما ورد في روايات المعراج - لو دنوت أنملة لاحترقت.

(1) دراسة الفرق وتاريخ المسلمين ، ص 197.

(2) النظام السياسي للدولة الإسلامية ، ص 147. 236.

(3) دراسة الفرق وتاريخ المسلمين ، ص 198.

وقد ورد عنهم عليهم السلام: أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل⁽¹⁾.

وبناء على هذا التصور للإمام فإن دوره لا يقف عند تنفيذ شرع الله بل له هيمنة على شؤون الكون ومحرياته، فعلي عندهم الحاكم المهيمن الشرعي على شؤون البلاد والعباد وأن الملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم، لأنهم يخضعون للحق في قيامه وعوده وفي كلامه وصمته وفي خطبه وصلواته وحروبه⁽²⁾.

وقد أثر اعتقاد الشيعة الإمامية في الأئمة على عقيدتها في توحيد الله سبحانه بسبب الغلو، وإليك

بيان ذلك:

1. نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة:

فأول ما نفاجاً به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده، غيروا معناها إلى الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65].

جاء في «الكافي»⁽³⁾. أصح كتاب عندهم في الرواية... وفي تفسير القمي⁽⁴⁾. عمدة تفاسيرهم. وفي غيرها من مصادرهم المعتمدة⁽⁵⁾، تفسيرها بما يلي: يعني إن أشركت في الولاية غيره⁽⁶⁾، وفي لفظ آخر: لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك⁽⁷⁾، وقد ساق صاحب «البرهان في تفسير القرآن» أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور⁽⁸⁾، وقد جاء في سبب نزولها عندهم: أن الله عز وجل حيث أوحى إلى نبيه (ﷺ) أن يقيم علياً للناس علماً اندس إليه معاذ بن جبل فقال: أشرك في ولايته الأول والثاني (يعنون أبا بكر وعمر)، حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك،

(1) الحكومة الإسلامية، آية الله الخميني، ص 93، 94.

(2) دراسة في الفرق في تاريخ المسلمين، ص 200.

(3) أصول الكافي (427/1)، رقم 76.

(4) تفسير القمي (251/2).

(5) البرهان (83/4)؛ وتفسير الصافي (328/4).

(6) هذا لفظ الكليني في الكافي؛ أصول الشيعة (519/2).

(7) أصول الشيعة (519/2).

(8) البرهان (83/4)؛ أصول الشيعة (519/2).

فلما أنزل الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67] شكوا رسول الله إلى جبرائيل فقال: إن الناس يكذبوني ولا يقبلون مني، فأنزل الله عز وجل ﴿لَئِنْ﴾ ﴿أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾* [المائدة: 65].

وحتى يدرك القارئ مدى تحريفهم لايات الله وعملهم لتغيير الآية وما قبلها وما بعدها وتتبع ذلك بيان معناها قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَبِّرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾* وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ* بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ* [الزمر: 64 . 66]، فالآية كما هو واضح من سياقها تتعلق بتوحيد الله في عبادته، فهم غيروا الأمر، فاعتبروا الآية متعلقة بعلي، مع أنه ليس له ذكر في الآية أصلاً، فكأنهم جعلوه هو المعبر عنه بلفظ الجلالة (الله) وجعلوا «العبادة» هي الولاية . والاية واضحة المعنى بينة الدلالة، ليس بين معناها وتأويلهم المذكور أدنى صلة⁽¹⁾.

قال أهل العلم في تفسيرها: إن الله سبحانه أمر نبيه أن يقول هذا للمشركين لما دعوه إلى ما هم عليه من عبادة الأصنام، وقالوا: هو دين آبائك⁽²⁾. والمعنى: قل يا محمد لمشركي قومك: أتأمروني بعبادة غير الله أيها الجاهلون بالله، ولا تصلح العبادة لشيء سواه سبحانه. ولما كان الأمر بعبادة غير الله لا يصدر إلا عن غبي جاهل ناداهم بالوصف المقتضي ذلك فقال: ﴿أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾* [الزمر: 64].

ثم بين سبحانه أنه قد أوحى إلى نبيه وإلى الرسل من قبله: لئن أشركت بالله ليبيطن عملك. وهذا في بيان خطر الشرك وشناعته، وكونه بحيث ينهى عنه من لا يكاد يباشره فكيف بمن عداه؟ ثم قال سبحانه: ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾* تعبد ما أمرك به المشركون، بل أعبد الله وحده دون كل ما سواه من الالهة والأوثان⁽³⁾. فالمعنى كما ترى واضح جلي، لا يلتبس إلا على صاحب هوى مغرض، قد أعماه هواه عن رؤية الحق..

(1) أصول الشيعة الإمامية (520/2).

(2) تفسير ابن كثير (67/4) ؛ تفسير البيهقي (284/4).

(3) تفسير الطبري (24/24) ؛ تفسير القرطبي (277. 276/15) ؛ فتح القدير (474/4) ، روح المعاني للالوسي (24. 23/24).

فهذه الزمرة التي وضعت هذه الروايات كان جل همها، وغاية قصدها البحث عن سند لدعواهم في الإمامة في القرآن الكريم حتى ولو حرفوا آيات الله، فكانت تحبط في هذا الأمر خبط عشواء، لا تستند في الاستدلال إلى أصل في لغة أو عقل فضلاً عن الشرع والدين، كما يظهر في النص الإساءة للنبي (ﷺ) بتصويره في موقف الخائف الوجل من قومه، المتردد في تنفيذ أمر ربه، حتى إنه لم يفارق هذا الموقف إلا حينما نزل عليه التهديد بإحباط عمله (1).

2. الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:

قالوا: إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة (2)، وقالوا: فإن من أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته، وصومه، وزكاته، وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله جل جلاله لم يقبل الله عز وجل شيئاً من أعماله (3)، وزعموا أن جبرائيل عليه السلام نزل على النبي (ﷺ) فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام ويقول: خلقت السموات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبداً دعاني هناك منذ خلقت السموات والأرضين ثم لقيني جاحداً لولاية علي لأكبته في سقر (4).

والروايات في هذا المعنى كثيرة وكلها باطلة لا يصح منها شيء.

وكل هذه الروايات ليست من الإسلام في شيء، فأمامنا كتاب الله سبحانه ليس فيه مما يدعون شيء، وهو الفيصل الأول، والمرجع الأول في كل خلاف، فالقران الكريم ذكر أن أصل قبول الأعمال هو التوحيد، وسبب الحرمان هو الشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: 72] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48] وكل ما ذكر من مبالغات الشيعة الإمامية تكذبها آيات القرآن، فالله سبحانه يقول: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 62]. ولم يذكر سبحانه من ضمن ذلك الولاية، وكذلك قال

(1) أصول الشيعة الإمامية (522/2).

(2) أصول الكافي (437/1).

(3) أمالي الصدوق ، ص 154 . 155.

(4) أمالي الصدوق ، ص 290 ؛ بحار الأنوار (167/27).

سبحانه: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾* [المائدة: 69]، وهم يزعمون أن ولاية الأئمة الاثني عشر أعظم من الصلاة وسائر أركان الإسلام، والصلاة ذكرت في القرآن بلفظ صريح واضح في أكثر من ثمانين موضعاً، ولم تذكر ولايتهم مرة واحدة، فهل أراد جل شأنه ضلال عباده، أو لم يبين لهم طريق الوصول إليه سبحانه هذا بختان عظيم: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّبِعُونَ﴾ [التوبة: 115].

وقد جاء في رواياتهم ما ينقض ما قالوه، وإن كانت لا تلبث تأويلاتهم أو تقيتهم من وأد مثل هذه النصوص المعتدلة، ولكن نذكر ذلك لعل عاقلاً يتعظ، أو غافلاً ينتبه، أو نائماً يستيقظ، ولإقامة الحجة على المعاند من كتبه، وبيان ما عليه نصوصهم من تناقض.. جاء في تفسير فرات: قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله يقول لما نزلت: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: 23] قال جبرائيل: يا محمد إن لكل دين أصلاً ودعامة، وفرعاً وبنياً، وإن أصل الدين، ودعامته قول: لا إله إلا الله، وإن فرعه وبنياه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه⁽¹⁾. فهذا النص يخالف ما تذهب إليه أخبارهم، حين يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية ويعد محبة أهل البيت هي الفرع، وهي مشروطة بمن وافق الحق منهم ودعا إليه⁽²⁾.

3. اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقه:

يقول الشيعة الإمامية: إن الأئمة الاثني عشرية هم الواسطة بين الله وخلقه، قال المجلسي عن أئمتهم: فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق⁽³⁾، وعقد لذلك باباً بعنوان: باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم⁽⁴⁾. وجاء في كتاب «عقائد الإمامية» أن الأئمة الاثني عشر هم: أبواب الله والسبل إليه... إنهم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق⁽⁵⁾ ومن المسائل الموجودة في كتبهم ومصادرهم والتي هي تصب في

(1) تفسير فرات ، ص 148 . 149 ؛ بحار الأنوار (247/23).

(2) أصول الشيعة الإمامية (535/2).

(3) بحار الأنوار (97/23).

(4) المصدر السابق (97/23).

(5) عقائد الإمامية للمظفر ، ص 98 . 99.

هذه المعاني:

أ. قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة:

قال أبو عبد الله . على حد زعمهم . بلية الناس عظيمة، إن دعوتنا لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا⁽¹⁾.

وتقول أخبارهم: قال أبو جعفر: بنا عُبد الله، وبنا عرف الله، وبنا وحد الله⁽²⁾.

فهذه النصوص لا تنفي الهداية عن الأمة، ولكن تجعل مصدرها الأئمة.

والحق أن الهداية بمعنى التوفيق إلى الحق وقبوله لا يملكها إلا رب العباد، ومقلب القلوب والأبصار، والذي يحول بين المرء وقلبه، والذي إذا قال للشيء: كن فيكون..

والشيعة الإمامية في إطلاقها هذه العبارات بلا أي قيد تجعل لأئمتها مشاركة لله في هذه الهداية، والله سبحانه هو الهادي وحده لا شريك له⁽³⁾، قال تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف:17] ويقول لنبيه ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:56].

أما هداية الدلالة على الحق والإرشاد إليه فهذه وظيفة الرسل ومن تبعهم بإحسان، ولا تنحصر في الأئمة الاثني عشر. ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ [يوسف:108]، وإطلاق القول بأن هداية العباد لا تتم إلا بالأئمة جرأة على الله⁽⁴⁾.

ب. قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة:

قالوا: لا يفلح من دعا بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، جاء في أخبارهم عن الأئمة: من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك⁽⁵⁾.

وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين⁽⁶⁾.

(1) أمالي الصدوق ، ص 363 ؛ أصول الشيعة (539/2).

(2) بحار الأنوار (103/23).

(3) أصول الشيعة الإمامية (540/2).

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) وسائل الشيعة (1142/4) ؛ أصول الشيعة (541/2).

(6) وهذا أحد أبواب بحار الأنوار (319/26).

هذا ما تقوله الشيعة الإمامية، ولكن الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة ومقامات الأئمة أو مشاهدتهم. كما قال جل شأنه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال: ادعوني بأسماء الأئمة استجب لكم، بل إن هذا الأمر الذي تدعيه الشيعة الإمامية من أسباب رد الدعاء وعدم قبوله، لأن الإخلاص في الدعاء لله أصل في الإجابة والقبول. قال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: 14] ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: 29] وهؤلاء الأئمة من سائر البشر ﴿إِنَّ الدِّينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأعراف: 194]. ولم يجعل الله عز وجل بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه ولياً صالحاً ولا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، بل الجميع عباد الله ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: 172] وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ ﴿وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَانِ عَبْدًا﴾ [مريم: 93].

وأما دعوى أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة فهي دعوى باطلة، إنما الأنبياء دعوا الله عز وجل باسمه سبحانه وبوحدانيته جل شأنه، وأيوب عليه السلام توسل بأسماء الله الحسنى ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضرٍّ وآتيناه أهله ومثلهم معهم رحمةً من عندنا وذكرى للعابدين ﴿[الأنبياء: 83 . 84] وأما يونس عليه السلام فتوسل لله بوحدانيته، قال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فاستجبنا له ونجيناها من الغم وكذلك نُنجي الْمُؤْمِنِينَ ﴿[الأنبياء: 87 . 88].

والكلمات التي قالها آدم عليه السلام وزوجه هي كما قال الله سبحانه ﴿قَالَ رَبَّنَا﴾ ﴿ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23].

وهذه المقالة من الشيعة الإمامية معلوم فسادها من الدين بالضرورة، وقد نقلت كتب الشيعة الإمامية نفسها ما يناقض هذه الدعوى عن الأئمة في مناجاتهم لله ودعائهم له، وما من إمام إلا قد رواه عنه الكثير من الدعاء ومناجاته وقد أتى على أكثره المجلسي في «بحاره»⁽¹⁾.

(1) أصول الشيعة الإمامية (545/2).

ج. إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله:

قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله: قال ابن تيمية: حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق (1).

وجاء في «الكافي» وغيره: إن زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة (2).

وخصت الروايات الشيعية الموضوعة زيارة الحسين يوم عرفة بفضل خاص، تقول: من أتى قبر الحسين عارفاً بحقه في غير يوم عيد كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات.. ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مئة حجة ومئة عمرة، ومن أتاه يوم عرفة عارفاً بحقه كتب الله ألف حجة، وألف عمرة مبرورات متقبلات، وألف غزوة مع نبي مرسل أو إمام عادل (3).

وليست زيارة قبر الحسين عند هؤلاء أفضل من الحج فحسب، بل هي أفضل الأعمال، جاء في رواياتهم، إن زيارة قبر الحسين: أفضل ما يكون من الأعمال (4)، وفي رواية أخرى: من أحب الأعمال زيارة قبر الحسين (5). وهكذا تنسى شرائع الإسلام وأوامره، ويهتم بالقبور والأضرحة ويجعلونها من أفضل الأعمال بلا دليل، ليشرعوا من الدين ما لم يشرعه الله (6).

وقد جعل هؤلاء القوم زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم، ووضعوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت الله الحرام، قال ابن تيمية - رحمه الله - وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد كتاباً سماه «مناسك المشاهد» جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف إلا به، ولا يصلى إلا إليه، ولم يأمر إلا بحجه (7).

(1) منهاج السنة (124/2).

(2) ثواب الأعمال، ابن بابويه، ص 52؛ تهذيب الأحكام للطوسي (16/2).

(3) فروع الكافي للكليبي (324/1)؛ من لا يحضره الفقيه، بابويه (182/1).

(4) كامل الزيارات، ص 146؛ أصول الشيعية الإمامية (561/2).

(5) أصول الشيعية الإمامية (561/2).

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) منهاج السنة (175/1)؛ مجموع الفتاوى (498/17).

ومن رجع إلى مصادر الشيعة الإمامية التي تتحدث عن المشاهد يرى العجب العجاب، والانحراف عن كتاب الله وهدى الرسول (ﷺ)، ومن أراد التوسع فليُنظر إلى كتاب «أصول مذهب الشيعة الإمامية»⁽¹⁾. إن للمسلمين كعبة واحدة يتجهون إليها في صلاتهم ودعائهم، ويحجون إليها، ويطفون بها، أما الشيعة الإمامية فلهم مزارات ومشاهد عبارة عن أضرحة الموتى من الأئمة⁽²⁾، وهذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهى عنه سواء كان فاعله منتسباً إلى السنة أو إلى التشيع. وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي (ﷺ) لم يأمر بما ذكره من أمر المشاهد، ولا شرع لأئمة مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين، بل هذا من دين المشركين الذي قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾* [نوح: 23]، قال ابن عباس وغيره: هؤلاء... أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن أنصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك وتسخّ العلمُ عُبدت⁽³⁾.

وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - لأبي الهياج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله (ﷺ)؟ ألا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته⁽⁴⁾، وهذا المعنى أقرت به بعض روايات الشيعة، فقد روى الكليني عن أبي عبد الله، قال أمير المؤمنين: بعثني رسول الله (ﷺ) إلى المدينة فقال: لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته⁽⁵⁾.

وعن أبي عبد الله قال: نهى رسول الله صلى الله عليه واله أن يصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبني عليه⁽⁶⁾، وعن أبي عبد الله قال: لا تبنوا على القبور..

(1) أصول مذهب الشيعة الإمامية (2/550 إلى 586).

(2) المصدر السابق نفسه (2/580).

(3) البخاري، فتح الباري (8/667)، موقف عبد الله بن عباس من حكم المرفوع قاله الألباني في شرح العقيدة الطحاوية، ص 80.

(4) مسلم، كتاب الجنائز، رقم 969.

(5) فروع الكافي (2/227)؛ وسائل الشيعة (2/869).

(6) تهذيب الأحكام للطوسي (1/130)؛ وسائل الشيعة (2/869).

فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كره ذلك (1)، وعنه أيضاً عن ابائه عن رسول الله نهي أن تخصص المقابر (2).

وقد زعم الحر العاملي أن هذا النهي يشمل كل قبر: غير قبر النبي (ﷺ) والأئمة عليهم السلام، وأن هذا النهي لمجرد الكراهة (3).

وصيغة العموم واضحة في هذه الروايات. كما أن دلالة التحريم بينة، ولا دليل عند العاملي سوى ما شدت به طائفته في واقعها وفي جملة من رواياتها، والشذوذ دليل على البطلان لمخالفته لكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) وإجماع الأمة بما فيهم أهل البيت الذين أثر عنهم التحذير من ذلك، لأن ذلك وسيلة للشرك بالله، ثم إن الحكمة التي ورد من أجلها النهي لا تفرق بين قبر وقبر، وقد يكون الخطر في قبور الأئمة أشد لعظيم الافتتان بهم، ولهذا كان أصل الشرك هو الغلو في الصالحين (4).

4. قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء:

تزعّم الشيعة الإمامية في رواياتها أن الله سبحانه وتعالى خلق محمداً وعلياً وفاطمة فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورهم إليها، فهم يحلون ما يشاؤون، ويحرمون ما يشاؤون (5).

وشرح شيخهم المجلسي النص السابق فقال: وأجرى طاعتهم عليها، أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات، كشق القمر، وإقبال الشجر، وتسبيح الحصى وأمثالها مما لا يحصى، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحرير والعطاء والمنع (6).

وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا فيما ذكره المفيد في «الاختصاص»، والمجلسي في «البحار» وغيرهما عن أبي جعفر قال: من أحلنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين (7) فهو حلال، لأن الأئمة منا

(1) تهذيب الأحكام (30/1)؛ المحاسن للبرقي، ص 612.

(2) من لا يحضره الفقيه (194/2)؛ ابن بابويه، وسائل الشيعة (870/2).

(3) أصول الشيعة الإمامية (584/2).

(4) تيسير العزيز الحميد، ص 305.

(5) أصول الكافي (441/1)؛ بحار الأنوار (340/25).

(6) بحار الأنوار (342. 341/25).

(7) الظالمون في معتقدتهم هم خلفاء الدولة الإسلامية، ما عدا أمير المؤمنين علياً وابنه الحسن رضي الله عنهما؛ لأن بقية أئمتهم لم يتولوا الخلافة ولا يوماً

واحداً وكل خليفة من غيرهم هو ظالم وغاصب لحق الأئمة على حد زعمهم.

مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام (1).

ومن المعلوم في كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) أن من أصول التوحيد الإيمان بأن الله سبحانه هو المشرع وحده سبحانه يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء، لا شريك له في ذلك، ورسول الله يبلغون شرع الله لعباده، ومن ادعى أن له إماماً يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء فهو داخل في قوله سبحانه: ﴿أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21].

إن حق التشريع لا يملكه إلا رب العباد، والرسول عليهم الصلاة والسلام إنما هم مبلغون عن الله سبحانه، لا يجرمون ولا يحلون إلا ما يأمرهم الله به، ويوحيه إليهم قد قال الله جل شأنه فيمن اتبع مشايخه فيما يحلون ويحرمون من دون شرع الله وحكمه قال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 31] فجعل سبحانه اتباعهم فيما يحلون من الحرام ويحرمون من الحلال كما جاء في تفسير الآية (2) عبادة لهم، حيث، تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يتلقى إلا من جهة الله عز وجل (3).

5. قولهم: بأن الدنيا والاخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء:

عقد صاحب «الكافي» لهذا باباً بعنوان: باب أن الأرض كلها للإمام (4)، ومما جاء فيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أما علمت أن الدنيا والاخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله (5).

فهذا النص شرك في ربوبية الله سبحانه، لأن الله جل شأنه يقول: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 107] ويقول سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾* [المائدة: 18] ويقول جل شأنه: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾* [المائدة: 120] وقال: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِمَّا يَتَخَذُ لَدًّا وَمِمَّا يَكُنُّ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الفرقان: 2]، وقال سبحانه: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾* [النجم: 25].

(1) الاختصاص، ص 330؛ بحار الأنوار (334/25).

(2) تفسير الطبري (113/1 . 114)؛ تفسير ابن كثير (373/2 . 374).

(3) تفسير ابن عطية (166/8).

(4) أصول الكافي (407/1 . 410).

(5) المصدر السابق (409/1).

كما قال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ﴾ [سبأ: 24] وقال سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: 3] وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [العنكبوت: 17] فهو سبحانه المتفرد بالملك والرزق والتدبير لا شريك له في ذلك (1).

6. إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة:

عن سماعة بن مهران قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فأرعدت السماء وأبرقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق فإنه من أمر صاحبكم، قلت: من صاحبنا؟ قال أمير المؤمنين عليه السلام (2). يعني كل ما وقع من رعد وبرق فهو من أمر علي، لا من أمر الواحد القهار.

فماذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، والله جل شأنه يقول: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا﴾ ﴿وَوَطْمَعًا وَوَيْبَسًا﴾ [الرعد: 12]؟ أليست هذه هي السبئية قد أطلت برأسها المشوه من خلال كتب الاثني عشرية؟ أليس هذا إدعاء لربوبية علي رضي الله عنه، أو أن له شركاً في الربوبية؟ كيف يتجرأ قلم المجلسي ومن قبله المفيد على كتابة هذه الأسطورة ونسبتها إلى جعفر؟ فإن هذا الإيحاء لا يخفى على أمثالهم، والعجب من قوم يستقون دينهم من كتب حوت هذا الغناء، ويعظمون شيوخاً يجاهرون بهذا البلاء، أليس في هذه الطائفة صاحب عقل ودين يعلن الصيحة والنكير على هذا الضلال المنتشر، ويبرئ أهل البيت الأطهار من هذا الدرر القاتل (3).

7. الجزء الإلهي الذي حل في الأئمة:

وترد روايات عند الشيعة الإمامية تدعي بأن جزءاً من النور الإلهي حل بعلي (4)، قال أبو عبد الله: ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا (5). ولكن الله خلطنا بنفسه (6). وهذا الجزء الإلهي الذي في الأئمة. كما يزعمون. أعطوا به قدرات مطلقة، ولذلك فإن منيقراً ما يسمونه معجزات الأئمة. وتبلغ مئات الروايات.

(1) أصول الشيعة الإمامية (622/2).

(2) الاختصاص للمفيد، ص 327؛ بحار الأنوار (33/27).

(3) أصول الشيعة الإمامية (624/2).

(4) المصدر السابق نفسه (628/2).

(5) أصول الكافي (440/1)؛ المصدر السابق (441/1 . 442).

(6) أصول الكافي (435/1).

يلاحظ أن الأئمة أصبحوا كرب العالمين . تعالى وتقدس عما يقولون . في الإحياء والإماتة والخلق والرزق (1) . إلا أن رواياتهم تربط هذا بأنه من الله كنوع من التلبيس والإيهام، ويكفي في فساده مجرد تصويره، إذ هو مخالف للنقل والعقل والسنن الكونية، كما هو منقوض بواقع الأئمة وإقراراتهم، حيث يزعم الشيعة أن الأئمة عاشوا مظلومين ومضطهدين، ورسول الهدى (ﷺ) يقول . كما أمره ربه . ﴿قُلْ لَا أَمَلُ لِي لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: 188].

ومن الطريف أن كتب الشيعة الإمامية مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروي ما يخالف هذا، لتثبت تناقضها فيما تقول، كالعادة في كل كذب وباطل، فقد جاء في «رجال الكشي» أن جعفر بن محمد قال: فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمتنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون، ويلهم، ما لهم لعنهم الله فقد ادوا الله وادوا رسوله (ﷺ) في قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسن ومحمد بن علي صلوات الله عليهم... أشهدكم أني امرؤ ولدي رسول الله (ﷺ) وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني، وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً (2).

ولكن شيوخ الشيعة يعدون مثل هذه الإقرارات من باب التقية، فأضلوا قومهم سواء السبيل، وأصبح مذهب الشيعة مذهب الشيوخ لا مذهب الأئمة (3).

8 . قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء:

عقد لذلك صاحب «الكافي» باباً بعنوان «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء» (4). وضمنه طائفة من رواياتهم. وعقد باباً لآخر بعنوان «باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا» (5).

(1) أصول الشيعة الإمامية (628/2).

(2) رجال الكشي ، ص 225 . 226.

(3) أصول الشيعة الإمامية (630/2).

(4) أصول الكافي (262 . 260/1).

(5) المصدر السابق نفسه (258/1).

وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن روايات هذه الأبواب⁽¹⁾. قال أبو عبد الله - كما يكذبون :: إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون⁽²⁾.

وعن سيف التمار قال: كنا مع أبي عبد الله رضي الله عنه جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً، فقلنا: ليس علينا عين. فقال: ورب الكعبة ورب البنية. ثلاث مرات. لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله (ﷺ) وآله وراثته⁽³⁾.

فهذا نموذج من غلو الشيعة الإمامية وهذا بعض ما عندهم، فالغلو أساس مذهبهم وأصله، وقد نهي الله عز وجل وحذر من الغلو لما فيه من منافاة التوحيد وأصل الشرك قديماً وحديثاً قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: 77]. قال ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية: أي لا تجاوزوا الحد في اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتهم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتم في المسيح وهو نبي من الأنبياء فجعلتموه إلهاً من دون الله، وماذا إلا لاقتدائكم بشيوخكم شيوخ الضلال الذين هم سلفكم ممن ضل قديماً ﴿وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءٍ﴾ أي: خرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق ﴿السَّبِيلِ﴾* والضلال⁽⁴⁾، وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: 171] فالله عز وجل في هاتين الآيتين ينهي عن الغلو والإطراء وتجاوز الحد.

وفيه رد صريح على الشيعة الإمامية وكل من سلك هذا المسلك تجاه من يعظمهم، وقد أمر الله عز وجل نبيه محمد (ﷺ) أن يبين للناس أنه لا يملك لنفسه شيئاً، وأن النفع والضرر بيد الله، وأن علم الغيب لا يعلمه إلا الله قال تعالى ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: 50] وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾* [الأعراف: 188]

(1) أصول الشيعة الإمامية (679/2).

(2) أصول الكافي (261/1).

(3) أصول الكافي (261. 260/1).

(4) تفسير ابن كثير (85/2).

فله عز وجل أمره أن يفوض الأمور إليه وأن يخبر عن نفسه أنه لا يعلم غيب المستقبل ولا اطلاع له على شيء من ذلك (1). كل ذلك سداً للطرق الموصلة إلى الغلو فيه (ﷺ) وتحذيراً لأمته أن يغلو فيه كما غلت اليهود والنصارى في أنبيائهم، فإذا كان هذا في حق سيد الخلق، وأعظمهم منزلة عند الله فغيره من باب أولى. وهذا يظهر بطلان دعوى الإمامية في الأئمة وزعمهم أنهم يعلمون الغيب ويعلمون ما كان وما سيكون، وجعلهم شركاء لله في الخلق والإحياء وفي الأسماء والصفات، وكيف يستقيم لهم ذلك مع قوله تعالى أيضاً في غير ما آية من كتابه العزيز. قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان:34]. وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:109]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد:8] وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَبِّرُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الحج:6] وقال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:59] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:189] وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:1]. وغير ذلك من الآيات الواردة في هذا الباب والتي تثبت تفرده جل وعلا بعلم الغيب والتصرف بالكون؟!!

فمن نسب شيئاً من ذلك إلى أحد من المخلوقين فقد نازع الله في ربوبيته وألوهيته وهوى في الشرك، فأنى له الإسلام مع ذلك؟! قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:48] وقال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة:72] وذلك أن الله عز وجل خلق الخلق لعبادته قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:56] أي ليوحده فأرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل إفراده بالعبادة قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:36] والغلو ينافي بتحقيق العبادة (2).

وكما حذر الله عز وجل من الغلو بكل مظاهره وصوره، فقد حذر النبي (ﷺ) أيضاً منه حماية لتوحيد الله، وسداً لكل ذريعة تكون سبباً في نقص توحيد، لأن الغلو مطية الشرك ووسيلته وما دب في أمة إلا أهلكها، فقال (ﷺ) محذراً أمته من هذا الداء: «إياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين» (3)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر سمعت النبي (ﷺ) يقول: «لا

(1) تفسير القرآن العظيم (373/2).

(2) العقيدة في أهل البيت، ص 398.

(3) صحيح سنن ابن ماجه (177/2) صححه الألباني.

تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، وإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله ورسوله»⁽¹⁾، فالنبي (ﷺ) يحذر أمته من الغلو ومجازة الحد في مدحه، كما فعلت النصارى في عيسى عليه السلام ويأمر (ﷺ) أن يوصف بصفة العبودية التي قد وصفه الله بها في الإسراء فقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: 1]، كما وصفه بذلك في مقام الدعوة إليه فقال: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًّا *﴾ [الجن: 19]. وكذلك وصفه عند إنزال الكتاب عليه ونزول الملك إليه فقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: 1] فتلك ثلاث مقامات من أشرف المقامات وصفه ومدحه ربه جل وعلا فيها بصفة العبودية له، فأين الشيعة الإمامية من تلك الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الغلو والتحذير منه، الداعية إلى تحقيق العبودية؟!

إن الناظر إلى أقوال أمير المؤمنين علي وأبنائه رضي الله عنهم يجد فيها الرد البليغ على هذا الغلو والإفراط وبراءتهم من أقوال الشيعة الغلاة، كما تبين كذب تلك الروايات وضلالها المنسوبة إليهم⁽²⁾، فقد روى الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه قال: كنت عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه: فأتاه رجل فقال: ما كان النبي (ﷺ) يسر إليك؟ قال: فغضب وقال: ما كان النبي (ﷺ) يسر إليّ شيئاً يكتمه للناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من أوى محدثاً، ولعن الله من غير منار الأرض». وفي رواية: أخصكم رسول الله (ﷺ) فقال: ما خصنا رسل الله بشيء⁽³⁾.

وفي رواية عند الإمام أحمد: .. ما عهد إليّ رسول الله (ﷺ) شيئاً خاصة دون الناس⁽⁴⁾، وروى البخاري في «صحيحه» عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال، قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر⁽⁵⁾. وفي رواية: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟. قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله⁽⁶⁾...

(1) البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم 3445.

(2) العقيدة في أهل البيت، ص 399.

(3) مسلم، كتاب الأضاحي، رقم 1978.

(4) المسند (1/119).

(5) البخاري، كتاب العلم، رقم 111.

(6) البخاري، كتاب الجهاد، رقم 3047.

قال ابن حجر: وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما علياً - أشياء من الوحي خصهم النبي (ﷺ) بها لم يطلع غيرهم عليها (1).

وقال ابن تيمية عقب إيراده لهذا الحديث: والكتب المنسوبة إلى علي، أو غيره من أهل البيت في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب مثل كتاب الجفر والبطاقة وغير ذلك، وكذلك ما يضاف إليه من أنه عنده علم من النبي (ﷺ) خصه به دون غيره من الصحابة، وكذلك ما ينقل عن غير علي من الصحابة، أن النبي (ﷺ) خصه بشيء من علم الدين الباطن، كل ذلك باطل (2).

ومما يبين بطلان ذلك، ما روى ابن سعد عن علي بن الحسين زين العابدين أنه قال عن سعيد بن جبير رحمه الله... ذلك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء وأشار بيده إلى العراق (3).

وجاء عن محمد ابن الحنفية محذراً الشيعة الغلاة مما تنسبه إليهم من علم خصهم به رسول الله (ﷺ) حيث قال: إنا والله ما ورثنا من رسول الله (ﷺ) إلا ما بين اللوحين (4).

وقد تواتر عن آل البيت أنهم كانوا يقولون لشيعتهم: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً (5).

وزيادة على ذلك فقد جاء في كتب الشيعة التحذير من الغلو وبراءة آل البيت من ذلك، قد روى المجلسي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إياكم والغلو فينا قولوا: إنا عبید مرثوبون (6).

وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: اللهم إني بريء من الغلاة كبراءة عيسى ابن مريم من النصارى، اللهم اخذلهم أبداً ولا تنصر منهم أحداً (7).

(1) فتح الباري (204/1).

(2) منهاج السنة (136/8).

(3) الطبقات الكبرى (216/5).

(4) المصدر السابق نفسه (105/5).

(5) البداية والنهاية (110/9).

(6) بحار الأنوار (270/25).

(7) المصدر السابق نفسه (284/25).

وروى الكليني بسنده عن سديد قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ في مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي (1)؟
وروى الكشي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنهم يقولون. قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون تعلم قطر المطر، وعدد النجوم وورق الشجر، ووزن ما في البحر، وعدد التراب. فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله (2).

فهذه أقوال أئمة آل البيت الطيبين الطاهرين، كما صرحت بذلك كتب الشيعة الإمامية وهم براء مما ترميهم به الشيعة الإمامية (3).

إن روايات الشيعة الإمامية تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها، وقول الأئمة: إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث.. إلخ والذي يرويه شيوخ الاثني عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة، والذين أنكر الأئمة مذهبهم، فقد جاء عن أخبارهم أن أبا عبد الله قال حينما قيل له: إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد. فقال: والله ما يقدر أرزاقنا إلا الله، ولقد احتجت إلى الطعام لعيالي فضاقت صدري وأبلغت إليّ الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئء منه (4)، ولكن هذه الروايات هي كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس شيوخ الشيعة.

(1) أصول الكافي (257/1).

(2) رجال الكشي ص 193؛ العقيدة في أهل البيت، ص 402.

(3) منهاج السنة (3/1).

(4) رجال الكشي، ص 274؛ أصول الشيعة الإمامية (685/2).

وإليك مثلاً على ذلك فاسمع ما يقوله شارح «الكافي» تعقيباً على قول أبي عبد الله الذي نقلناه انفاً، والذي يتعجب فيه أبو عبد الله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم بأن جاريته قد اختفت في داره فلم يدر أين هي، فكيف يقال عنه: إنه يعلم ما كان وما يكون. قال شارح «الكافي»: ... الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذ الجهال إلهاً، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظاً لنفسه، وإلا فهو رضي الله عنه كان عالماً بما كان وما يكون، فكيف يخفى عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدتها، فإن المعنى ما علمت به علماً غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار⁽¹⁾، أنظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة⁽²⁾.

وأما شيخهم الآخر الشعراي المعلق على الشرح فلم يعجبه هذا التكلف في تأويل الرواية، ورام ردها بأقصر طريق وهو الحكم بأن الرواية كذب، وهكذا يشيعون عن علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الكذابين فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملائم حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية.. فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق والإساءة لأهل البيت⁽³⁾، وقد ادعى زرارة بن أعين أن جعفر بن محمد يعلم أهل الجنة، وأهل النار، فأنكر ذلك جعفر لما بلغه ذلك، وكفر من قاله، ولكن زرارة حينما نقل له موقف جعفر قال لمحدثه: لقد عمل معك بالتقية⁽⁴⁾.

9. الغلو في الإثبات (التجسيم):

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الشيعة الغلاة، ولهذا قال الرازي: اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الغلاة مثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي ويونس بن عبد الرحمن القمي، وأبي جعفر الأحول⁽⁵⁾، وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدى الاثنا عشرية في الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها⁽⁶⁾.

(1) شرح جامع على الكافي للمازندراني (31/6 . 30).

(2) أصول الشيعة الإمامية (686/2).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) ميزان الاعتدال (2/ 69 . 70).

(5) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص 97.

(6) أعيان الشيعة (1/106) ؛ أصول الشيعة الإمامية (2/641).

وقد حدد ابن تيمية أول من تولى كبر هذه الفرية من هؤلاء، فقال: وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم⁽¹⁾، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين.

يقول عبد القاهر البغدادي: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه⁽²⁾، وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو في التجسيم في كتب الفرق وغيرها⁽³⁾ فقد كان تشبيهه الله سبحانه بخلقه كان في اليهود، وتسرب إلى التشيع الغالي، وأول من تولى كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا بكتب الفرق بمذاهب ضالة غالية منسوبة إليهم⁽⁴⁾.

ولكن شيوخ الاثني عشرية يدافعون عن هؤلاء الضلال الذين استفاض خبر فتنهم، واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بائقة منسوبة إليهم أو تكذيبها⁽⁵⁾، وقد كان لهشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي بالذات دور ظاهر في اتجاه التجسيم عند غلاة الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم⁽⁶⁾، وكان الأئمة يتبرؤون منهما ومن قولهما، وحينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم وقال له: إني أقول بقول هشام. قال إمامهم أبو الحسن علي بن محمد: ما لكم ولقول هشام؟ إنه ليس منا من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة⁽⁷⁾.

وتفصح بعض رواياتهم عما قالوه في الرب جل شأنه وتقدسست أسماؤه، فهذا أحد رجالهم⁽⁸⁾، ينقل لأبي عبد الله - كما تقول الرواية - ما عليه طائفة من غلاة الشيعة من التجسيم فيقول: إن بعض أصحابنا يزعم أن الله

(1) منهاج السنة (20/1).

(2) الفرق بين الفرق ، ص 65.

(3) أصول الشيعة الإمامية (642/2).

(4) المصدر السابق نفسه (643/2).

(5) بحار الأنوار (290/3 . 292) ، دفاع المجلسي عن هؤلاء.

(6) أصول الشيعة الإمامية (646/2).

(7) التوحيد ، ص 104 ؛ ابن بابويه ، أصول الشيعة الإمامية (646/2).

(8) سمته الرواية: يعقوب السراج وهو من ثقافتهم ، الفهرست للطوسي ، ص 214.

صورة مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورة أمرد جعد ققط، فخرّ أبو عبد الله عليه السلام ساجداً ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذي ليس كمثلته شيء ولا تدركه الأبصار ولا يحيط به علم⁽¹⁾.

فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلو في الإثبات، حتى شبهوا الله جل شأنه بخلقه وهو كفر بالله سبحانه، لأنه تكذيب لقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] وعطلوا صفاته اللاتئة به سبحانه فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، وإمامهم كان ينكر عليهم هذا المنهج الضال، ويأمر بالالتزام في وصف الله، كما وصف به نفسه، وروايتهم في هذا الباب كثيرة⁽²⁾.

فهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات، قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان: اتجاه التجسيم الذي يتزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو ثابت مستفيض في كتب أهل العلم⁽³⁾.

10. التعطيل عندهم:

بعد هذا الغلو في الإثبات بدأ تغير المذهب في أواخر المئة الثالثة حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المئة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي الملقب بالشريف المرتضى، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة⁽⁴⁾ وكثيراً مما كتبه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن العظيم في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة⁽⁵⁾، ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخري الشيعة الإمامية يلمس بينها وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات فرقاً، فالعقل - كما يزعمون -

(1) التوحيد، ص 103، 104؛ ابن بابويه، أصول الشيعة (2/647).

(2) أصول الكافي (1/104-106)؛ أصول الشيعة (2/648).

(3) أصول الشيعة (2/648).

(4) منهاج السنة (1/229).

(5) المصدر السابق نفسه (1/356).

هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه، والمسائل التي يقررها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة الإمامية المتأخرون، كمسألة خلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وإنكار الصفات، بل إن الشبهات التي يثيرها المعتزلة في هذا، هي الشبهات التي يثيرها شيوخ الشيعة الإمامية المتأخرون.

والفرق الذي قد يلمسه القارئ في هذه المسألة هو أن الشيعة الإمامية أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل، فقد جاؤوا بروايات كثيرة في الأئمة يسندون بها مذهبهم في التعطيل ويفترون على أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - وبعض علماء أهل البيت كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل، واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم في نفي الصفات، حيث قال - تحت عنوان طريقة معرفة الصفات: هل يبقى مجال للبحث عن الصفات وهل له طريقة إلا الإذعان، بكلمة أمير المؤمنين رضي الله عنه: كمال الإخلاص نفي الصفات عنه (1).

هذا والثابت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت إثبات الصفات لله، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم (2)، وهذا أيضاً ما تعترف به بعض روايات لهم موجودة وسط ركام هائل من التعطيل، إن مجموعة من رواياتهم وصفت رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمنوها نفي الصفات الثابتة به سبحانه، وليس هذا بجديد فهو سبيل من زاغ وحاد عن منهج الرسل عليهم السلام من المتفلسفة والجهمية وغيرهم.

إن الله سبحانه بعث رسله في صفاته بإثبات مفصل، ونفي مجمل، ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً (3). قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾* [الشورى: 11]. فالنفي جاء مجملاً وهذه طريقة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في النفي غالباً. قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾* [65]. أي نظير يستحق مثل اسمه، ويقال: مسامياً يساميه (4). وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلاً أو شبيهاً (5)، وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾* [الإخلاص: 4].

وأما الإثبات فيأتي بالتفصيل: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾* [الشورى: 11]. وكآخر سورة الحشر: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾* هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ

(1) عقائد الإمامية الاثني عشرية للنجاشي، ص 28.

(2) منهاج السنة (144/2).

(3) شرح الطحاوية، ص 49؛ التدمرية لابن تيمية، ص 8.

(4) التدمرية، ص 8.

(5) تفسير الطبري (106/16).

السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ لَهُ
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * [الحشر: 22 . 24]. وشواهد هذا
كثيرة (1).

إن الشيعة تروي عن أئمتها: أن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه (2) ولكنها تعرض عن ذلك
كما عرضت عن كتاب الله سبحانه، وعن مقتضى العقل والفطرة، وتؤثر في ذلك التقليد المحض، والأخذ من
«بقايا» الفلاسفة البائدة، وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد في أمر غيبي لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه
على سبيل التفصيل إلا بخبر السماء على العقل القاصر والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة،
وتصوراتهم المتعارضة (3)؟

أ. مسألة خلق القرآن:

القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وعلى هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف (4)، والاثنا عشرية
حذت حذو الجهمية في القول بخلق القرآن، فقد عقد شيخ الشيعة في زمنه المجلسي في «البحار» في كتاب
القرآن باباً بعنوان: باب أن القرآن مخلوق (5)، أورد فيه إحدى عشرة رواية، ومعظم هذه الروايات تخالف ما
ذهب إليه، ولكن لشيوخ الشيعة الإمامية مسلماً في تأويلها، سنذكره بعد قليل. بإذن الله تعالى ..
ويقول علامة الشيعة محسن الأمين العاملي: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق (6)، وهذا بناء على
إنكارهم لصفة الكلام لله وزعمهم أن الله سبحانه: يوجد الكلام في بعض مخلوقاته كالشجرة حين كلم موسى،
وكجبرائيل حين أنزله بالقرآن (7)، هذا بعض ما يقوله شيوخهم في هذا الأمر (8)، وإذا رجعت إلى الروايات التي
ينقلوها في (آل البيت)، وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء.

(1) انظر: التدمرية لابن تيمية، ص 8 وما بعدها.

(2) أصول الشيعة الإمامية (656/2).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) الرد على الزنادقة للإمام أحمد، خلق أفعال العباد للبخاري.

(5) بحار الأنوار (117/92 . 121).

(6) أعيان الشيعة (461/1).

(7) المصدر السابق نفسه (453/1).

(8) أصول الشيعة الإمامية (658/2).

فمن ذلك: ما جاء في «تفسير العياشي»: عن الرضا أنه سئل عن القرآن فقال: إنه كلام الله غير مخلوق (1).

وفي «التوحيد» لابن بابويه القمي قيل لأبي الحسن موسى الرضا رضي الله عنه: يا ابن رسول الله ما تقول في القرآن، فقد اختلف فيه من قبلنا فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق؟ فقال رضي الله عنه: أما إني لا أقول في ذلك ما يقولون، ولكن أقول: إنه كلام الله عز وجل (2)، وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم (3).

ولكن يلاحظ أن شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي قد ذهب في تأويل هذه النصوص إلى اتجاه آخر، فأثبت أن قول الأئمة: القرآن غير مخلوق يعني أنه غير مخلوق أي غير مكذوب لا يعني به أنه غير محدث (4). وقال: وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه لأن المخلوق في اللغات قد يكون مكذوباً، ويقال: كلام مخلوق أي مكذوب (5).

وقد قال علماء السلف رداً عليهم: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه غير مكذوب. بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه في غيره، فرد السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنفت في ذلك مصنفات متعددة (6).

وفي كتاب «تفسير الصراط المستقيم» لآيتهم البروجردي نقل نصاً عن ابن بابويه - أيضاً - يحيل فيه النصوص التي فيها المعنى السابق على التقية فقال: ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة مع العامة، أو لكونه موهماً لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى في قولهم: إن هذا إلا اختلاق (7)، فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول «بالتقية» أو ما مائلها.. وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، وأن احتمال التقية في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم وأضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي أو

(1) تفسير العياشي (8/1).

(2) التوحيد / ابن بابويه ص (224).

(3) البحار (117/92 . 121) ؛ أصول الشيعة (659/2).

(4) البحار (119/92) ؛ أصول الشيعة (659/2).

(5) أصول الشيعة (659/2).

(6) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (301/12).

(7) تفسير الصراط المستقيم (304/1).

الكليني أو ابن بابويه القمي لا روايات الأئمة⁽¹⁾، ولو أحسن محسن للشيعة وأراد بها الخير من شيوخها لسلك بها طريق الجماعة وأخذ من رواياتهم ما يتفق مع كتاب الله، وسنة رسوله (ﷺ)، وهدي الصحابة الكرام، وعلماء أهل السنة والجماعة، وتخلص من روايات القمي والكليني والمجلسي، ولا سيما، والأئمة تشتكي من كثرة الكذابين عليها حتى قالوا: بأن الناس أولعوا بالكذب علينا⁽²⁾.

ولو أردت أن تطبق هذه النظرية . أي ما تتفق فيه روايات أهل السنة مع روايات الشيعة عن أهل البيت في هذه المسألة لوجدت أن كتب الشيعة الإمامية روت . كما سبق . روايات عن أهل البيت بأن كلام الله منزل غير مخلوق، وكتب أهل السنة روت مثل هذا، فقد أخرج البخاري في كتاب «أفعال العباد»⁽³⁾. وابن أبي حاتم⁽⁴⁾، وأبو سعيد الدارمي، والآجري في «الشرعية»⁽⁵⁾. والبيهقي في «الاعتقاد»⁽⁶⁾، و«الأسماء والصفات»⁽⁷⁾. واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»⁽⁸⁾، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد»⁽⁹⁾، عن جعفر الصادق أنه قال حينما سئل عن القرآن، قال: ليس بخالق ولا مخلوق. قال ابن تيمية: إنه قد استفاض ذلك عن جعفر⁽¹⁰⁾.

فلماذا لا يؤخذ بالحق المتفق عليه، ويترك الباطل الذي لا تسنده إلا أقوال شيوخ ييغون في الأمة الفرقة والخلاف، وينشدون الشذوذ والعزلة ليتسنى لهم تحصيل الأموال الطائلة باسم الخمس، وتتحقق لهم الوجاهة الاجتماعية، والمنزلة «المقدسة» باسم النيابة عن الإمام الغائب؟ ولهذا ما برحوا يؤكدون على القول: إن ما خالف العامة فيه الرشاد⁽¹¹⁾. ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة.

(1) أصول الشيعة الإمامية (660/2).

(2) رجال الكشي ، ص 135 . 136.

(3) خلق أفعال العباد ، ص 36 ، تحقيق البدر.

(4) منهاج السنة لابن تيمية (187/2 . 188).

(5) الشريعة ، ص 77.

(6) الاعتقاد ، ص 36.

(7) الأسماء والصفات ، ص 247.

(8) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (238/2 ، 241 . 242).

(9) مسائل الإمام أحمد ، ص 265.

(10) منهاج السنة (278/1).

(11) أصول الشيعة الإمامية (662/2).

إن الروايات الواردة في كتب الشيعة الإمامية والتي تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق قد تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد كما أشار إلى ذلك أهل العلم⁽¹⁾، لأن القول بأن القرآن مخلوق هو إحداث متأخري الشيعة⁽²⁾.

كما أن الاعتقاد بأن القرآن منزل غير مخلوق، هو الثابت عن أهل البيت، إذ ليس من أئمة أهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد رضوان الله عليهم من يقول بخلق القرآن، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم⁽³⁾.

وبعد أليس يكفي في بيان فساد مذهبهم أنه خلاف ما عليه أهل البيت، وخلاف ما اتفقت فيه روايات لهم مع ما جاء عند أهل السنة، وأن رواياتهم كلها متعارضة متناقضة^{(4)؟!؟}!!

إن معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة هو: أن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى: ﴿سَأُضْلِيهِ سَقَرَ﴾* [المدثر: 26]. فلما أوعده الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾* [المدثر: 25]. علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر⁽⁵⁾.

(1) منهاج السنة (296/1) أصول الشيعة الإمامية (664/2).

(2) مقالات الإسلاميين للأشعري (114/1).

(3) منهاج السنة (296/1).

(4) أصول الشيعة الإمامية (668/2).

(5) المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية، عبد الآخر الغينمي، ص 109.

ب . مسألة الرؤية:

ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي الرؤية، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه «التوحيد»، وجمع أكثرها صاحب «البحار» تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة.

فتفتري . مثلاً . على أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى هل يرى في المعاد؟ فقال: سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.. إن الأبصار لا تدرك إلا ماله لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية⁽¹⁾.

وقال جعفر النجفي صاحب «كشف الغطا»: ولو نسب إلى الله بعض الصفات: .. كالرؤية حكم بارتداده⁽²⁾.

وجعل الحر العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد لذلك باباً بعنوان: باب أن الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدنيا ولا في الآخرة⁽³⁾.

فنفهم لرؤية المؤمنين لربهم في الآخرة خروج عن مقتضى النصوص الشرعية، وهو أيضاً خروج عن مذهب أهل البيت، وقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، فقد روى ابن بابويه القمي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الله عز وجل هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم⁽⁴⁾.

والرؤية حق لأهل الجنة يرونه بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا مثل قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: 22 . 23]. وقوله تعالى: ﴿هُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ *﴾ [ق: 35] قال أنس بن مالك: هو النظر إلى وجه الله عز وجل⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: 26] فالحسنى: الجنة، والزيادة، هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله (ﷺ) والصحابة بعده، كما روى مسلم في «صحيحه» عن صهيب قال: قرأ رسول الله (ﷺ) وقال: «إذا دخل أهل الجنة ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً

(1) بحار الأنوار (31/4).

(2) كشف الغطا، ص 417؛ أصول الشيعة الإمامية (670/2).

(3) أصول الشيعة (670/2).

(4) الفصول المهمة في أصول الأئمة، ص 12.

(5) مجمع الفوائد (112/7).

ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثَقِّل موازيننا، ويبيِّض وجوهنا، ويدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»⁽¹⁾.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوتُونَ﴾ [المطففين: 15]. احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي. وقال الحاكم: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّحْجُوتُونَ﴾ [المطففين: 15]؟ فقال الشافعي: لما أن حجب في السخط، كان في هذا دليل على أن أوليائه يرونه في الرضى⁽²⁾.
وأما الأحاديث عن النبي (ﷺ) وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن⁽³⁾، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبين إلى السنة والجماعة⁽⁴⁾.

11. تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسول:

الرسول أفضل البشر وأحقهم بالرسالة، حيث أعدمهم الله تعالى لكمال العبودية والتبليغ والدعوة والجهاد ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: 124]. فهم قد امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس⁽⁵⁾، وقد أوجب الله على الخلق متابعتهم. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64] ولا يفضل أحد من البشر عليهم. قال الطحاوي في «بيان اعتقاد أهل السنة»: ولا يفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء⁽⁶⁾، وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو مذهب غلاة الشيعة، كما نبه على ذلك عبد القاهر البغدادي⁽⁷⁾ والقاضي عياض⁽⁸⁾، وابن تيمية⁽¹⁾، وهذا المذهب بعينه قد غدا من أصول الاثني عشرية، فقد قرر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة

(1) مسلم، رقم 181.

(2) مناقب الشافعي للبيهقي (419/1).

(3) شرح الطحاوية، ص 151.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 146.

(5) المنهاج في شعب الإيمان للحليبي (238/1).

(6) شرح الطحاوية، ص 493.

(7) أصول الدين، ص 298.

(8) الشفاء، ص 1078.

على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة⁽²⁾، وقال: بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى⁽³⁾.

وفي «بحار الأنوار» للمجلسي عقد باباً بعنوان باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم⁽⁴⁾، وهذا المذهب الذي استقر عليه مذهب الاثني عشرية مر بتغيرات وتطورات نحو الغلو، فإن الشيعة في مسألة تفضيل الأنبياء على الأئمة كانوا ثلاث فرق. كما يقول الأشعري:

– **فرقة** : يقولون بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعض هؤلاء جوزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

– **الفرقة الثانية** : يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.

– **والفرقة الثالثة** : وهم القائلون بالاعتزال والإمامة ، يقولون : إن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة⁽⁵⁾.

ويضيف المفيد في «أوائل المقالات» مذهباً رابعاً لهم وهو: أفضلية الأئمة على سائر الأنبياء ما عدا أولي العزم⁽⁶⁾. ثم لا ييوح بذكر المذهب الذي يعتمده من هذه المذاهب بل يذكر توقعه للنظر في ذلك⁽⁷⁾، ولكن يظهر أن كل هذه المذاهب تلاشت بسعي شيوخ الدولة الصفوية ومن تبعهم واستقر المذهب على الغلو في الأئمة، حتى إن المجلسي يقول في عنوان الباب الذي عقده في «بحاره» لهذا الغرض: إن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم⁽⁸⁾.

إن من يرجع إلى كتاب الله سبحانه يجد أنه ليس لأئمتهم الاثني عشر ذكر، فضلاً عن أن يقدموا على أنبياء الله ورسله، كما أنه يلاحظ: أن الأنبياء لكونهم أرفع رتبة يقدمون بالذكر على غيرهم من صالح

(1) منهاج السنة (1/177).

(2) أصول الشيعة الإمامية (2/745).

(3) المصدر السابق نفسه (2/745).

(4) بحار الأنوار (26/267).

(5) مقالات الإسلاميين (1/120).

(6) أوائل المقالات ، ص 42 . 43.

(7) المصدر السابق نفسه ، ص 43.

(8) بحار الأنوار (26/267).

عباد الله قال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: 69]. فرتب الله سبحانه عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب (1). وكتاب الله يدل في جميع آياته على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع العالم (2)، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم، والإجماع حجة.

وقال ابن تيمية: اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء (3).

والعقل يدل صريحاً على أن جعل النبي واجب الطاعة وجعله امراً وناهياً وحاكماً على الإطلاق والإمام نائباً وتابعاً له لا يعقل بدون فضيلة النبي عليه، ولما كان هذا المعنى موجوداً في حق كل نبي مفقوداً في حق كل إمام لم يكن إمام أفضل من نبي أصلاً، بل يستحيل (4). ثم قد ورد في كتب الشيعة الإمامية نفسها ما يتفق مع النص والإجماع والعقل، وينفي ذلك الشذوذ، وهو ما رواه الكليني عن هشام الأحول عن زيد بن علي أن الأنبياء أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال (5)، وروى ابن بابويه عن الصادق ما ينص على أن الأنبياء أحب إلى الله من علي (6).

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (749/2).

(2) الفتاوى (221/11).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) مختصر التحفة ، ص 101.

(5) أصول الشيعة الإمامية (753/2)؛ مختصر التحفة ، ص 100.

(6) مختصر التحفة ، ص 101

الفصل الخامس

موقف الإمامية الاثني عشرية من القرآن الكريم

قد كان لمعتقد الشيعة في الإمامة ومحاولة الدفاع عنه أثر كبير في دفع بعض الشيعة إلى تبني أفكار خطيرة حول القرآن والسنة، والصحابة رضوان الله عليهم، فشككوا في القرآن، وأنكروا كثيراً من الأحاديث الثابتة، وطعنوا في الصحابة رضي الله عنهم وجرحوهم ونسبوا إليهم تعمد الكذب وتحريف كتاب الله تعالى.

1. اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله عز وجل والرد عليهم:

زعم بعض الشيعة الغلاة أن القرآن الكريم قد حرف، وأسقطت منه بعض السور وكثير من الآيات التي أنزلت في فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهي عن مخالفتهم وإيجاب محبتهم وأسماء أعدائهم والطعن فيهم، ولعنهم.

وقد اتهم الشيعة الصحابة رضوان الله عليهم، بأنهم أسقطوا من القرآن من جملة ما أسقطوه ﴿ وجعلنا علياً صهرك ﴾ من سورة (الشرح) والتي تشير إلى تخصيص علي بمصاهرة الرسول عليه الصلاة والسلام دون عثمان. وقد جهل هؤلاء أن هذه السورة مكية، وأنها حين نزلت لم يكن علياً صهراً للرسول (ﷺ)، إذ إن علياً تزوج فاطمة بالمدينة وبعد غزوة بدر، كما سبق أن أشرنا.

ويذهب الشيعة أيضاً إلى أنه من بين ما أسقط من القرآن (سورة الولاية) ويزعمون أنها سورة طويلة قد ذكر فيها فضائل أهل البيت (1).

وهكذا تدور معظم مزاعم هذا النفر من الشيعة في القرآن حول هذه القضايا، إذ إنهم لم ينكروا حكماً من أحكامه أو قاعدة من قواعده، ولكن تدور أراؤهم حول إسقاط بعض الآيات إلى ولاية علي ومن بعده من الأئمة.

وقد ردد هذه الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية وعلى رأسهم حججهم

(1) دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين ، ص 226.

المشهور أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني ت 329 هـ صاحب كتاب الكافي الذي يعتبر في حجيته لدى الشيعة في مرتبة كتاب البخاري عند أهل السنة، وقد ذكر صاحب «تفسير الصافي» الشيعي: إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد أيضاً في التحريف والنقصان في القرآن لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه «الكافي» ولم يتعرض بقدرح فيها، على أنه ذكر في أول كتابه أنه يثق بما رواه فيه (1).

وكتاب الكليني هذا مليء بهذه المزاعم المنحرفة، والتي تهدف في الأساس إلى إثبات إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده. ومن ذلك ما رواه الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (عن ولاية علي والأئمة بعده) ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ هكذا نزلت (2).

ويروي أيضاً عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال، قلت له لم سمي (علي بن أبي طالب) أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه، وهكذا أنزل في كتابه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ "وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين (3)".

ويروي الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: رفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيهم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء ابائهم قال: فبعث إليّ بالمصحف (4).

وقد زعم الكليني أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم (أي الأئمة) يعلمون علمه كله، فما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (5)، وقد ردد هذه الفرية التي ربطت جمع القرآن بعلي رضي الله عنه.

وقد ذهب صاحب «الاحتجاج» إلى: أنه لما توفي الرسول (ﷺ)، جمع علي (عليه السلام) القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله (ﷺ)، فلما فتحه أبو بكر خرج

(1) تفسير الصافي ، ص 13 ؛ الإمام الصادق لأبي زهرة ، ص 333.

(2) أصول الكافي (414/1).

(3) أصول الكافي (412/1) ؛ السنة والشيعة ، إحسان إلهي ، ص 103.

(4) أصول الكافي (631/2) ؛ السنة والشيعة ، ص 87.

(5) أصول الكافي (228/1).

في أول صفحة فتحها فضائح القوم فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قارئاً للقرآن، فقال له عمر: إن علياً جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار وقد رأينا أن نؤلف القرآن، ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثم فقال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر عليّ القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أتم أعلم بالحيلة فقال عمر: فما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك (1).

ولا شك أن مثل هذه الرواية من نسيج خيال مريض فاسد أراد أن يتهم الصحابة بتحريف القرآن، والتامر على حرمان علي من إمامة المسلمين وهو إذ يمدح علي يذمه إذ يصفه بالسكوت السلبي حينما رفض الصحابة الأخذ بقرانه، فكيف يتفق هذا مع مواقف علي رضي الله عنه البطولية في سبيل الدفاع عن الإسلام. ويرد على مثل هذه الترهات قول علي رضي الله عنه: أعظم الناس أجراً في المصحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع القرآن بين اللوحين (2).

ولم يكتف الكليبي بهذا، بل نسب هذه الافتراءات والمزاعم الباطلة حول التحريف في القرآن إلى جعفر الصادق، إذ ينسب إليه أنه قال: إن القرآن الذي نزل به الوحي على محمد سبعة آلاف آية، والآيات التي نزلها ثلاث وستون ومئتان وست آلاف فقط، والباقي مخزون عند آل البيت (3).

وزعم الكليبي أن الصادق قال عن القرآن الذي جمعه علي بن أبي طالب في زعمه: قيل هو مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد (4)، ويقولون: إن فاطمة رضي الله عنها مكثت بعد النبي خمسة وسبعين يوماً، صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما يسمع حتى جاء به مصحف قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون (5).

. ويردد عالم شيعي آخر وهو علي بن إبراهيم القمي نفس المزاعم التي ذهب إليها الكليبي، ويورد

عنه محمد محسن الملقب بالفيض الكاشي في تفسيره فيقول: المستفاد من الروايات عن طريق آل البيت أن

(1) الاحتجاج للطبرسي، ص 225، 228؛ دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 228

(2) كتاب المصاحف للسجستاني (5/1).

(3) الإمام الصادق، ص 323.

(4) أصول الكافي (239/1).

(5) أصول الكافي (240/1)؛ بحار الأنوار (44/26)؛ بصائر الدرجات، ص 43.

القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي في كثير من المواضع ومنها لفظ «ال محمد» غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله. وبه . أي بهذا الرأي . قال علي بن إبراهيم المسمى بالقمي له تفسير مليء بهذه الدعاوي والغلو فيها. وأخذ يخلط ويزعم أن هناك آيات في ولاية علي حذف (1).

. وقال الصفار صاحب كتاب «بصائر الدرجات» بسنده عن أبي جعفر . علي حد زعمه . ما يستطيع أحد أن يدعي أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء (2)، وعنه أيضاً: ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذاب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (3).

. وفي «تفسير العياشي» عن أبي عبد الله: لو قرأ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين (4). وفيه عن أبي جعفر: لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقنا على ذي حجي (5). والروايات في كتب الشيعة الإمامية المصروفة بتحريف القرآن كثيرة جداً، وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققهم، يقول المفيد: إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد (عليهم السلام) باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان (6).

. ويقول هاشم البحراني (7): . أحد كبار مفسريهم .: أعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات (8)، ويقول أيضاً: وعندني في وضوح صحة

(1) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ص 229 ، 230.

(2) بصائر الدرجات ، ص 213.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) تفسير العياشي (1/13).

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) أوائل المقالات ، ص 91.

(7) هاشم بن سليمان البحراني ، توفي سنة 1107 هـ

(8) مقدمة تفسير البرهان في تفسير القرآن ، ص 36.

هذا القول . أي تحريف القرآن . بعد تتبع الأخبار وتفحص الاثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع، وأنه من أكبر مقاصد الخلافة⁽¹⁾.

. ويقول نعممة الله الجزائري⁽²⁾: إن الأخبار الدالة على هذا (التحريف) تزيد على ألفي حديث، وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي⁽³⁾، فهذه أقوال أئمتهم ومحققهم الكبار تقطع بتواتر واستفاضة الروايات في كتبهم بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة.

وزيادة على ما جاء في كتبهم من الآلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظريهم، وأهل الاجتهاد فيهم، جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة، ولعل المقام هنا لا يتسع لنقل كلامهم هنا وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم.

. يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك: واتفقوا (أي الإمامية) أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي (ﷺ)، وأجمعت المعتزلة، والخوارج والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية في جميع ما عددناه⁽⁴⁾.

. وقد قام النوري الطبرسي، أحد كبار علمائهم المتأخرين ت سنة 1320 هـ بتأليف كتابٍ ضخيمٍ في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الشيعة الإمامية، سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»⁽⁵⁾، صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

الثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن في الأمة. وقد أودع الطبرسي في كتابه هذا الآلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم، حيث أورد في الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثني عشر فصلاً (1602) رواية، هذا غير ما أورده في الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثاني وقال معتزلاً عن قلة ما جمعه: ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قلة البضاعة⁽⁶⁾، وقال موثقاً هذه

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 49.

(2) متوفى سنة 1112 هـ ، قال عنه الحر العاملي: فاضل عالم محقق جليل القدر ، أمل الآمل (2/336).

(3) فصل الخطاب ، ص 248 ، الانتصار.

(4) أوائل المقالات ، ص 49.

(5) الانتصار للصحب والآل ، ص 61.

(6) فصل الخطاب ، ص 249 ؛ الانتصار للصحب والآل ، ص 62.

الروايات: واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية⁽¹⁾، وقال بعد أن سرد حشداً هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه: ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا، بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم⁽²⁾، ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: ولم يعرف من القدماء موافق لهم⁽³⁾.

وذكر أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب «مجمع البيان»، وقال: وإلى طبقتهم لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة⁽⁴⁾، ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء في عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذي حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، قال معتذراً عن الطوسي عما أورده في كتابه «التبيان» من القول بعدم التحريف: ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب «التبيان» أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين.. وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة⁽⁵⁾.

وقد سبق النوري الطبرسي في الاعتذار لهؤلاء العلماء: نعمة الله الجزائري حيث قال بعد أن نقل إجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: نعم قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكوا أن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل، والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة: منها سد باب الطعن عليها، بأنه إذا جاز هذا في القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز حقوق التحريف لها، كيف هؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا⁽⁶⁾.

وبهذا يظهر أن القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء الشيعة الإمامية قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسي في «فصل الخطاب»، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف «فصل الخطاب» إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، على ما نص على ذلك الطبرسي ومن قبله نعمة الله الجزائري. وكما أثبتت

(1) المصدر السابق نفسه، ص 249.

(2) فصل الخطاب، ص 30.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 32.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 34.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 34.

(6) الأنوار النعمانية (2/328-359).

ذلك البحوث المعاصرة التي بحثت هذه المسألة وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الواردة في كتب هؤلاء المشايخ الأربعة⁽¹⁾ مما يدل على اعتقادهم مضمونها وموافقتهم لسائر علماء الشيعة الإمامية فيما ذهبوا إليه، من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله وإن أظهروا تقية ونفاقاً وخداعاً لأهل السنة⁽²⁾، ومما يدل على ما ذهب إليه أنه لم يتعرض واحد من هؤلاء الذين زعموا التحريف في القرآن إلى نقد من قبل الشيعة الإمامية إذ ظل الكليني موضع الثقة والتبجيل والإكرام والمرجع الأول عند جميع الشيعة اليوم.

ورغم أن الشيعة المعاصرين أكدوا نفي التحريف عن القرآن زيادة ونقصاً، فإننا لا نجد أحداً منهم يرد على الكليني رداً صريحاً أو يظهر عدم الثقة به أو يرفض ما ذهب إليه، بل إن البعض حاول بطريقة ملتوية أن يدافع عنه ويجد له المعاذير⁽³⁾ وإن كان هؤلاء القوم صادقين، فعليهم أن يتبرؤوا ممن قال بتحريف القرآن الكريم، ولا يترددوا في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن، وأن يبينوا أن جحود البعض كجحود الكل، لأن ذلك طعن صريح فيما ثبت عن النبي (ﷺ) بضرورة الدين واتفاق المسلمين إن القرآن الكريم هو الكتاب الإلهي الذي لم يتطرق عليه التحريف والتبديل، وذلك لأن الله تبارك وتعالى تعهد وتكفل بحفظه، بخلاف التوراة والإنجيل، فإن الله لم يتكفل بحفظهما، بل استحفظ عليهما أهلها فضيعوهما.

حكى الشاطبي عن أبي عمر الداني عن أبي الحسن المنتاب قال: كنت يوماً عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لم جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجوز على أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا اسْتُخْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: 44]. فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9] فلم يجوز التبديل عليهم، قال عليّ فمضيت إلى أبي عبد الله المحاملي فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلاماً أحسن من هذا⁽⁴⁾.

وقد أجمعت الأمة على مر العصور والدهور على أن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد (ﷺ) هو القرآن الموجود الآن بأيدي المسلمين ليس فيه زيادة أو نقصان ولا تغيير فيه أو تبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليه شيء من ذلك لوعده الله بحفظه وصيانته، ولم يخالف في هذا إلا الشيعة الإمامية حيث زعموا أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف وتغيير وتبديل، وزعموا أن الصحابة هم الذين حرفوا القرآن من

(1) الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير، ص 68 . 71.

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 65.

(3) أضواء على خطوط محب الدين، ص 42 وما بعدها.

(4) الموافقات (59/2).

أجل مصالحتهم الدنيوية، وعقيدتهم هذه باطلة، ودل على بطلانها الأدلة من القرآن الكريم، وأقوال الأئمة من أهل البيت، والعقل، وإليك بيان ذلك:

أ. الأدلة من القرآن الكريم:

. الآيات الصريحة الدالة على تكفل الله تعالى بحفظ القرآن، وأنه لا يمكن أن يتطرق إليه التحريف أو

التبديل؛ والآيات في هذا الشأن كثيرة منها:

* قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

* قوله تعالى: ﴿وَإِنل مَا أَوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾

[الكهف: 27].

* قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

[فصلت: 42].

* قوله تعالى: ﴿الْم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1 . 2].

* قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1].

* وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي﴾

﴿أَمْنِيَّتِهِ فَيَنسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: 52].

* وقوله تعالى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16 . 17].

فقد دلت هذه الآيات الكريمات على حفظ الله لكتابه الكريم وإحكامه لاياته، وأنه لا يأتيه الباطل

من بين يديه ولا من خلفه ﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: 122]، وهذه الآيات في

صراحتها على حفظ الله لكتابه وصيانه من التحريف والتبديل، لا تحتاج إلى شرح أو توضيح، كما أن ثناء الله

تعالى في القرآن الكريم على الصحابة رضوان الله عليهم مما يؤكد زيف ما نسبته إليهم الشيعة الإمامية من

دعوى تحريف القرآن⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ [من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم

ياحساناً رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم

﴾ [التوبة: 100].

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ

السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: 18] وغير ذلك من الآيات في مدح الصحابة التي سيأتي

شرحها وبيانها في موضعه . بإذن الله تعالى ..

(1) بذل المجهود ، عبد الله الجميلي (434/1).

وبعد إيراد هذه الآيات بقسميها المتقدمين؛ نقول للشيعة الإمامية: إن قولكم بتحريف القرآن تعارضه هذه الآيات الكريمة، التي أكد الله تعالى فيها أن هذا القرآن لم يَحْرَفْ ولن يَحْرَفْ ؛ لأنه هو الذي تكفل بحفظه وصيانتة عن التحريف والتبديل، كما أثنى على صحابة نبيه (ﷺ) الذين اتهمتموهم بالتحريف، ووصفهم بالصدق، والإيمان بالله ورسوله (ﷺ)، وزكاهم أعظم تزكية، فيلزمكم تجاه هذه الآيات، إما أن تعترفوا وتقرؤا أن هذه الآيات جاءت من الله تعالى، فعند ذلك لا يسعكم إلا قبولها، واعتقاد ما دلت عليه، من سلامة القرآن الكريم من التحريف والتبديل، وإما أن تنكروا أنها من الله فهذا كفر بالله بإجماع المسلمين، إذ من أنكر آية واحدة في القرآن واعتقد عدم صحة نسبتها إلى الله ؛ فهو كافر بإجماع المسلمين (1).

ب . الأدلة من أقوال أئمتهم:

فقد جاءت روايات كثيرة عن أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم، يَحْتُثُونَ فيها الشيعة على التمسك بكتاب الله، وردّ كل شيء إلى الكتاب والسنة ؛ ومن هذه الروايات: ما جاء عن موسى بن جعفر الكاظم: أنه سئل: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه، أو تقولون فيه؟ فقال: بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ) (2). وجاء عن أبي عبد الله الصادق أنه قال: من خالف كتاب الله وسنة نبيه محمد (ﷺ) فقد كفر (3). وعن أبي جعفر أنه قال: إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله (ﷺ)، وجعل لكل شيء حداً، وجعل عليه دليلاً يدل عليه (4)، وعن أبي عبد الله قال: ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة (5).

والمتأمل لهذه الروايات يخرج بفائدتين مهمتين:.

* أن الأئمة من آل البيت كانوا يعتقدون كغيرهم من سلف الأمة صحة القرآن الكريم، وإلا لم يطلبوا من تلاميذهم التمسك بكتاب الله وسنة نبيه (ﷺ) ونبذ ما سواهما، ثم إخبارهم إياهم أنه ما من شيء إلا وهو في كتاب الله والسنة، وأنه ليس عندهم إلا ما فيهما.

* أن الروايات المنسوبة إليهم من القول بتحريف القرآن لم يقولوها، بل هم براء منها وممن افترأها (6).

(1) بذل المجهود (235/1).

(2) الأصول للكاظمي (62/1).

(3) أصول الكاظمي (70/1).

(4) المصدر السابق نفسه (59/1).

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) بذل المجهود (437/1).

ج . الأدلة العقلية:

وكما دلّ النقل على بطلان دعوى الإمامية في تحريف القرآن الكريم، فإن العقل يدل على بطلان دعواهم تلك، وذلك لما يترتب على القول بتحريف القرآن من المفاصد العظيمة التي يستلزم منها الطعن في الله تبارك وتعالى، وفي النبي (ﷺ)، وصحابته رضوان الله عليهم، والأئمة من آل البيت الأطهار، فالقول بتحريف القرآن يستلزم الطعن في الله تعالى واتهامه بعدم الوفاء بوعده بحفظ القرآن من التحريف؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويستلزم الطعن في النبي (ﷺ)؛ حيث إنه لم يبلغ القرآن الكريم البلاغ الكامل، بل خصّ علياً رضي الله عنه بكثير من الآيات التي لم يطلع عليها غيره، ويستلزم الطعن في الصحابة الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الخاصة على حسب ما يدعيه الشيعة الإمامية. ويستلزم الطعن في علي والأئمة من بعده، وذلك لأنهم لم يسلموا القرآن الذي معهم. على حد زعم الشيعة الإمامية. إلى الناس ويدعوهم إليه، وهذا كنتم لكتاب الله، وقد توعد الله على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَيْنَاهُمْ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾* [البقرة: 159].

ولو كان للشيعة الإمامية اعتراف بالأدلة العقلية، لكانت هذه اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك العقيدة أكبر رادع لهم للإفلاح عنها، والتوبة إلى الله من كل ما افتروه عليه وعلى نبيه (ﷺ) وصحابته نبيه الكرام، وأهل البيت الأطهار⁽¹⁾.

2. اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:

قال الكليني صاحب «أصول الكافي» والذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أهل السنة⁽²⁾، يروي ما نصه: .. إن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم: وإن علياً كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله⁽³⁾.

كما توجد هذه المقالة في طائفة من كتبهم المعتمدة «رجال الكشي»⁽⁴⁾، و«علل الشرائع»⁽⁵⁾، و«المحاسن»⁽¹⁾، و«وسائل الشيعة»⁽²⁾، وغيرها. وكيف يقال مثل هذا في كتاب أنزله الله سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]؟!.

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) أصول الشيعة الإمامية (155/1).

(3) أصول الكافي (188/1).

(4) رجال الكشي، ص 420.

(5) الصدوق، علل الشرائع، ص 192.

قال الخليفة الراشد عليّ - رضي الله عنه -: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم» (3).

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: تضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (4).

وقد جاء في كتب الشيعة نفسها عن أهل البيت ما ينقض هذه المقولة في بعض مصادرهم المعتمدة، فقد جاء فيها: ... فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقران، فإنه شافع مشفع، من جعله إمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل (5).

وفي «نهج البلاغة» المنسوب لعليّ - رضي الله عنه -، وهو الذي عند الشيعة من أوثق المراجع؛ جاء النص التالي: فالقرآن أمر زاجر، وصامت ناطق، حجة الله على خلقه (6).

ولهذه النصوص شواهد أخرى، وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مصادر هؤلاء القوم، فروايتهم - كما ترى - يعارض بعضها بعضاً، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجاً خطيراً، وهو الأخذ بما خالف العامة - وهم أهل السنة عندهم، والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد أراد أن يصدّ الشيعة الإمامية عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدى الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القيم، والقيم هو أحد الأئمة الاثني عشر؛ لأن القرآن فسر لرجل واحد وهو علي، وقد انتقل علم القرآن من علي إلى سائر الأئمة الاثني عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر، وهو غائب مفقود عند الاثني عشرية منذ ما يزيد على أحد

(1) الحاسن للبرقي، ص 268.

(2) وسائل الشيعة للحر العاملي (141/18).

(3) فضائل القرآن لابن كثير، ص 15.

(4) تفسير الطبري (225/16).

(5) تفسير العياشي (2/1)؛ البحار (17/92).

(6) نهج البلاغة، ص 265؛ أصول الشيعة الإمامية (160/1).

عشر قرناً، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم، فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقران متوقف لغيب قِيمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال، لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ ! وحسبك به انحراف عن صراط الله، وتلك ليست نهاية البعد على كتاب الله، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، تريد أن تبعد الشيعة عن كتاب الله عز وجل (1).

إن مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن الكريم لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلي اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله (ﷺ)، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن عن رسول البشرية محمد (ﷺ) ونقله إلى الأجيال كافة، ولكن الشيعة الإمامية تخالف هذا الأصل، وتعتقد أن الله سبحانه قد اختص أئمتهم الاثني عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل (2)، وتذكر بعض مصادر أهل السنة بأن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ؛ فهو القائل: بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند علي (3). وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الشيعة الإمامية الاثني عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

أ. جاء في «أصول الكافي» في خير طويل عن أبي عبد الله قال: إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله (ﷺ). فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب (4).

وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم: أن رسول الله (ﷺ) قال: إن الله أنزل علي القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يتبغي علمه عند غير علي هلك (5).

وزعمت أيضاً كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا فتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، قال أبو جعفر. رضي الله عنه. بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له فتادة: نعم... إلى أن قال: ويحك يا فتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به (1).

(1) أصول الشيعة الإمامية (161/1).

(2) المصدر السابق نفسه (162/1).

(3) أحوال الرجال، للجوزجاني ص 38؛ أصول الشيعة الإمامية (162/1).

(4) أصول الكافي (25/1)؛ وسائل الشيعة (131/18).

(5) أمالي الصدوق، ص 40؛ وسائل الشيعة (138/18).

ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جداً، وربما تستغرق مجلداً، وكلها تحوم حول معنى واحد وهو اختصاص الأئمة الاثني عشر بعلم القرآن، وأنه مخزون عندهم وبه يعلمون كل شيء (2) .

والرد على ذلك كما قال الله تعالى لمن طلب اية تدل على صدق الرسول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 51] ؛ فالقران الكريم العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ومن ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى (ﷺ)، أو من صحابة رسول الله (ﷺ) بما فيهم علي فقد اهتدى .

والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير علي هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما علم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي (ﷺ) أحداً من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فلا اية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم، ولو كانوا أهل بيته، وقد نفى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن يكون خصه رسول الله (ﷺ) بعلم دون الناس (3) .

وقد خاطب النبي (ﷺ) الصحابة ومن بعدهم، ورغبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحداً منهم، فقال (ﷺ): «نصّر الله أمراً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (4). وقد روت هذا الحديث كتب الشيعة الإمامية الاثني عشرية المعتمدة (5)، فيكون حجة عليهم.

وأما الدعوة بأن القرآن الكريم لم يخاطب به سوى الأئمة الاثني عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم . إنما يعرف القرآن من خوطب به (6) . وبهذا الفهم السقيم يعتبر صحابة رسول الله والتابعون وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد هلكوا وأهلكوا . على حد زعمهم . بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا الله (7)، فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله وهذه دعوة تفتقر إلى الدليل، وزعمٌ يناقض العقل والنقل.

(1) بحار الأنوار (237/42 . 238) ؛ أصول الشيعة (163/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (166/1).

(3) مسلم ، رقم 1978.

(4) سلسلة الأحاديث الصحيحة (689/1 . 690).

(5) أصول الكافي (403/1) ؛ وسائل الشيعة للحر العاملي (63/18).

(6) بحار الأنوار (237/24 . 238) ؛ أصول الشيعة (163/1).

(7) تفسير الطبري (76/1) ، كلام لابن عباس.

فمما يجب أن يعلم: أن النبي (ﷺ) بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لُتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]. يتناول هذا وهذا. وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن . كعثمان بن عفان، وعبد الله ابن مسعود وغيرهما . أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي (ﷺ) عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً⁽¹⁾ .

ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: 29]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: 82]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: 68]. وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾* [يوسف: 2]. وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم: أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقران أولى.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة، وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الأئمة الاثنا عشر، بل يشاركونهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة. وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الأخباريين والأصوليين، فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة في الدعوة لتدبر القرآن وفهمه⁽²⁾.

إن دعوى القرآن لم يفسره إلا لعلي مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾* [النحل: 44]. فالبيان للناس لا لعلي وحده . كما سبق . ؛ فليس لمن قال هذه المقالة إلا أحد طريقتين:

- إما القول بأن الرسول (ﷺ) لم يبلغ ما أنزل إليه.

- وإما أن يكذب القران.

وهي مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة، ودعوى أن علم القرآن اختص به الأئمة ينافيه اشتهاار عدد كبير من صحابة رسول الله (ﷺ) بتفسير القرآن كالحلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم. وكان علي . رضي الله عنه . يثني على تفسير ابن عباس⁽³⁾.

(1) مجموع الفتاوى (331/13).

(2) البيان للحوثي ، ص 463 ؛ أصول الفقه للمظفر (130/3)

(3) تفسير ابن عطية (19/1) ؛ تفسير ابن جزى (9/1).

وقال ابن تيمية - رحمه الله -: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة؛ يروي عن عمر، وأبي هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وعن زيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن علي قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عن علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن علي رضي الله عنه قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر⁽¹⁾، وقد تحدث جعفر بؤلع الناس بالكذب عليه.

إن قولهم بأن علم القرآن انفراد بنقله علي رضي الله عنه يفضي إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال، لأنه لم ينقلها - على حد زعمهم - عن رسول الله إلا واحد وهو علي - رضي الله عنه، فهذه المقالة الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه والإعراض عن تدبره، واستلهام هديه، والتفكر في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده، فالقران عند الشيعة الإمامية لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريقة الأئمة الاثني عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد، لأن كتاب الله نزل بلسان عربي مبين، وخوطب به الناس أجمعون: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾* [آل عمران: 138].

وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به، ولا معرفة من البيان والكلام⁽²⁾، وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القران، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله والسلف والأئمة.

فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها عند الشيعة الإمامية، لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثني عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين فقال: إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها⁽³⁾، لقد حاولت كتب التفسير المعتمدة عندهم كتفسير القمي والعياشي والصافي والبرهان، وكتب الحديث كالكافي والبحار تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت تكشف في الكثير الغالب

(1) منهاج السنة (155/4).

(2) تفسير الطبري (82/1).

(3) الشيعة والرجعة، محمد رضا النجفي، ص 19.

عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها ولا بالسياق القرآني. كما سيأتي أمثلة على ذلك بإذن الله.، وبناء على هذه العقيدة؛ فإنّ هذا هو مبلغ علم علماء بل البيت، وفي ذلك من الزرابة عليهم ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم⁽¹⁾.

3. اعتقادهم بأن القرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:

ذهب الشيعة الإمامية إلى أن للقران ظاهراً وباطناً، وأن الناس لا يعلمون إلا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الأئمة ومن يستقي منهم، ويمثل هذه الأفكار فتح الشيعة الإمامية الباب للزنادقة والملحدون وأصحاب الأهواء والمذاهب الهدامة لكي يتلاعبوا بالقران، وحاولوا جميعاً الكيد له، وأرادوا أن يطفئوا نور الإسلام بأفواههم، ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون، وقد استغل الشيعة الإمامية فكرة الظاهر والباطن هذه، وحاولوا بها تفسير القرآن لكي يوافق معتقداتهم ويخدم مذهبهم في الإمامة، كما اتخذوا القرآن تكأةً للهجوم على الصحابة رضي الله عنهم وتجرّحهم في الوقت الذي يمجّدون فيه أهل البيت، وينسبون إليهم أشياء يدفعونها هم عن أنفسهم، وقد أتى الشيعة الإمامية في هذا الباب بآراء تخالف كل ما أثر في تفسير القران، ولا يسندها أثر ولا عقل ولا لغة ولا منطق⁽²⁾.

إن جذور التأويل الباطني نبتت في أروقة السبئية، لأن ابن سبأ حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستنداً من كتاب الله بالتأويل الباطل وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع. وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: 85]⁽³⁾.

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله، ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر خطير على عقائد الناس وفكرهم وثقافتهم، فقد نقل الإمام الأشعري⁽⁴⁾، والبغدادي⁽⁵⁾،

(1) أصول الشيعة الإمامية (1/176).

(2) دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، ص 233، 234.

(3) تاريخ الطبري (5/347).

(4) مقالات الإسلاميين (1/73).

(5) الفرق بين الفرق، ص 240.

والشهرستاني⁽¹⁾، وغيرهم عن المغيرة بن سعيد . أحد الغلاة باتفاق السنة والشيعة . والذي تنسب إليه الطائفة المغيرية: أنه ذهب في تأويل الشيطان في قول الله جل شأنه: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ ﴿الحشر: [16] بعمر بن الخطاب . رضي الله عنه !. وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمدة، حيث جاء في «تفسير العياشي»⁽²⁾، والصافي⁽³⁾، والقمي⁽⁴⁾، والبرهان⁽⁵⁾، و«بحار الأنوار»⁽⁶⁾، عن أبي جعفر في قول الله: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ ﴿إبراهيم: [22] قال: هو الثاني، وليس في القرآن شيء وقال الشيطان ؛ إلا وهو الثاني، فكانت كتب الاثني عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الانحراف في كتاب الله قاعدة مطردة⁽⁷⁾.

فهذه الروايات التي تسندها كتب الشيعة الاثني عشرية إلى أبي جعفر الباقر هي من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبي عن كثير النواء⁽⁸⁾، أن أبا جعفر قال: برأى الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان؛ فإنهما كذبا علينا أهل البيت⁽⁹⁾.

وروى الكشي في رجاله عن أبي عبد الله قال: لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا⁽¹⁰⁾، وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب⁽¹¹⁾.

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادي، وابن حزم، ونشوان الحميري على أن جابر الجعفي الذي وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطني كان خليفة المغيرة ابن سعيد⁽¹²⁾ الذي قال: بأن المراد

(1) الملل والنحل (1/177).

(2) تفسير العياشي (2/223).

(3) تفسير الصافي (3/223).

(4) تفسير القمي (3/84).

(5) البرهان (2/309).

(6) بحار الأنوار (3/378).

(7) أصول الشيعة الإمامية (1/206).

(8) كثير النواء: شيعي ، وروي أنه رجع عن تشيعه.

(9) ميزان الاعتدال (4/161).

(10) رجال الكشي ، ص 195.

(11) المصدر السابق نفسه.

(12) مقالات الإسلاميين (1/73) ؛ الفرق بين الفرق ، ص 242. المحلي (5/44) ؛ أصول الشيعة (1/207).

بالشيطان في القرآن هو أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - ؛ فهي عناصر خطيرة يستقي بعضها من بعض عملت على فساد التشيع (1).

وحين احتج شيخ الشيعة في زمنه - والذي إذا أطلق لقب العلامة عندهم انصرف إليه (ابن المطهر الحلبي) - على استحقاق علي للإمامة بقوله: «البرهان الثلاثون: قوله تعالى: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ *﴾ [الرحمن: 19 . 20]، قال: علي وفاطمة، ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ *﴾ (ﷺ)، الحسن ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ *﴾، فحينما احتج ابن المطهر بذلك قال ابن تيمية - رحمه الله -: إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة للقرآن، بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه (2)، وهذه أمثلة من تحريف الشيعة الإمامية لآيات القرآن الكريم، وذلك بفتحهم التفسير الباطني للقرآن الكريم على مصراعيه:

أ. تحريفهم معنى التوحيد الذي هو أصل الدين إلى معنى آخر هو ولاية الإمامة:

فعن أبي جعفر أنه قال: ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا (3)، وذلك قوله الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36].

ب. تحريفهم معنى الإله إلى معنى الإمام:

ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: 51]. قال أبو عبد الله: يعني بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد (4).

ج. تحريفهم معنى الرب في القرآن إلى معنى الإمام:

ففي تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيْرًا *﴾ [الفرقان: 55]. قال القمي في تفسيره: الكافر: الثاني (يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان على أمير المؤمنين علي عليه السلام ظهيراً) (5). وقال الكاشاني في «البصائر»: الباقر عليه السلام: أنه سئل عن تفسير هذه الآية فقال: إن تفسيرها في بطن القرآن: علي هو ربه في الولاية (1).

(1) أصول الشيعة (208/1).

(2) منهاج السنة (66/4).

(3) تفسير العياشي (261/2) ؛ البرهان (373/2).

(4) البرهان (373/2) ؛ أصول الشيعة (209/1).

(5) تفسير القمي (115/2).

د. تحريفهم معاني الكلمة إلى معاني الأئمة:

فقالوا في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 21]. الكلمة: الإمام (2)، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: 64]. قالوا: لا تفسير للإمامة (3).

هـ. تحريفهم معاني المسجد والكعبة والقبلة إلى معاني الأئمة:

فقالوا في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 29] قال: يعني الأئمة (4)، وفي رواية: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31]. قال: يعني الأئمة (5). وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]. قال: إن الإمام من آل محمد فلا تتخذوا من غيرهم إماماً (6)، ويقول الصادق عنهم: .. نحن البلد الحرام، ونحن كعبة الله، ونحن قبلة الله (7). والسجود: هو ولاية الأئمة، وبهذا يفسرون قوله تعالى: ﴿كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَائِمُونَ﴾ [القلم: 43]، حيث قالوا: يدعون إلى ولاية علي في الدنيا (8).

و. تحريفهم معاني التوبة في القرآن إلى الرجوع عن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان إلى ولاية علي وحده:

ففي قوله سبحانه: ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ [غافر: 7]. جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات: تقول الأولى: من ولاية فلان وفلان (يعنون ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ بكر وعمر وبني أمية)، وتقول الرواية الثانية: من ولاية الطواغيت الثلاثة: (يعنون: ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ بكر وعمر وعثمان) من بني أمية، يعني ولاية ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾، وتقول الثالثة: من ولاية هؤلاء وبني ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾، ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾

(1) تفسير نور الثقلين (25/4).

(2) تفسير القمي (274/2) ؛ بحار الأنوار (174/24).

(3) تفسير القمي (314/1) ؛ بحار الأنوار (175/24).

(4) تفسير العياشي (12/2) ؛ أصول الشيعة (216/1).

(5) تفسير العياشي (13/2) ؛ أصول الشيعة (216/1).

(6) البرهان (393/4) ؛ أصول الشيعة (216/1).

(7) بحار الأنوار (303/24).

(8) تفسير القمي (383/2) ؛ مرآة الأنوار ، ص 176.

أمير المؤمنين (1). وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبي جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه بنفیان صحة ذلك (2).

وهذا قليل من كثير من تأويلاتهم الباطلة، فقد قامت مصادرهم في التفسير . غالباً . على هذا المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة . ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المفرقة في التأويل الباطني، حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى 460 هـ) يؤلف لهم كتاباً في التفسير، يحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في «تفسير القمي» و«العياشي» وفي «أصول الكافي» وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به، ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في «مجمع البيان»، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك حيث يقول: الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفسير أهل السنة، وما في تفاسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة (3).

* * *

(1) تفسير الصافي (335/4) ؛ تفسير القمي (255/2).

(2) أصول الشيعة (218/1).

(3) منهاج السنة (246/3).

الفصل السادس

موقف الإمامية الاثني عشرية من الصحابة الكرام

يقف الشيعة الإمامية من أصحاب النبي (ﷺ) موقف العداوة والبغضاء والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة التي تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة، فمن ذلك اعتقاد كفرهم وردتهم إلا نفرًا يسيرًا منهم، على ما جاء مصرحاً بذلك في بعض الروايات الواردة في أصح كتبهم وأوثقها عندهم، فقد روى الكليني عن أبي جعفر: أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي (ﷺ) إلا ثلاثة. فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، رحمة الله وبركاته عليهم، ثم عرف أناس بعد يسير وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا، وأبوا أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمر المؤمنين مكرهاً فبايع (1).

. وقال نعمة الله الجزائري: الإمامية قالوا بالنص الجلي على إمامة علي، وكفروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق وبعده إلى أولاده المعصومين عليهم السلام، ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهي الناجية إن شاء الله (2).

وقدح الشيعة الإمامية في الصحابة لا يقف عند هذا الحد من اعتقاد تكفيرهم وردتهم، بل يعتقدون أنهم شر خلق الله، وأن الإيمان بالله ورسوله لا يكون إلا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة: أبا بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين (3).

. يقول محمد باقر المجلسي: وعقيدتنا في التبرؤ: أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر،

وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، وحفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم

(1) الروضة من الكافي (245/8 . 246) ؛ الانتصار للصحب والآل ، ص 76.

(2) الأنوار النعمانية (244/2).

(3) الانتصار للصحب والآل ، ص 77.

شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم⁽¹⁾. وقد بلغ من حقد هؤلاء على أصحاب النبي (ﷺ): استباحة لعنهم، بل تقرّبهم إلى الله بذلك أمراً يفوق الوصف، فقد روى الملا كاظم عن أبي حمزة الثمالي . افتراء على زين العابدين رحمه الله . أنه قال: من لعن الجبت والطاغوت لعنة واحدة كتب الله له سبعين ألف ألف حسنة، ومحى عنه ألف ألف سيئة، ورفع له سبعين ألف ألف درجة، من أمسى يلعنهما لعنة واحدة كتب له مثل ذلك، قال: فمضى مولانا علي بن الحسين، فدخلت على مولانا أبي جعفر محمد الباقر، فقلت: يا مولاي حديث سمعته من أبيك، قال: هات يا ثمالي، فأعدت عليه الحديث . فقال: نعم يا ثمالي . أتحب أن أزيدك؟ فقلت: بلى يا مولاي . فقال: من لعنهما لعنة واحدة في كل غداة لم يكتب عليه ذنب في ذلك اليوم حتى يمسي، ومن أمسى ولعنهما لعنة واحدة لم يكتب عليه ذنب في ليلة حتى يصبح⁽²⁾.

ومن الأدعية المشهورة عندهم الواردة في كتب الأذكار: دعاء يسمونه دعاء صنمي قريش (يعنون بهما: أبا بكر وعمر) وينسبون هذا الدعاء ظلماً وزوراً لعلي . رضي الله عنه . ؛ وهو يتجاوز صفحة ونصف وفيه: اللهم صلّ على محمد وال محمد، والعن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما، وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرفا كتابك.... إلى أن جاء في آخره: اللهم العنهما في مكنون السر، وظاهر العلانية، لعناً كثيراً أبداً، دائماً سرمداً، لا انقطاع لأمره، ولا نفاذ لعدده، لعناً يعود أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم، وأنصارهم ومحبيهم ومواليهم، والمسلمين لهم، والمائلين إليهم، والناهضين باحتجاجهم، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين بأحكامهم . (قل أربع مرات): اللهم عذبهم عذاباً يستغيث منه أهل النار، امين رب العالمين⁽³⁾.

هذا الدعاء مرغّب فيه عندهم، حتى إنهم رووا في فضله نسبة إلى ابن عباس أنه قال: إن علياً . عليه السلام . كان يقنت بهذا الدعاء في صلواته، وقال: إن الداعي به كالرامي مع النبي (ﷺ) في بدر، وأحد ،

(1) حق اليقين ، ص 519 (فارسي) ، وقد قام بترجمة النص ونقله إلى العربية : الشيخ محمد عبد الستار التونسي في كتابه (بطلان عقائد الشيعة) ، ص

(2) أجمع الفضائح لملا كاظم ، ص 513 ، نقلاً عن الشيعة وأهل البيت ، ص 157.

(3) مفتاح الجنان في الأدعية والزيارات والأذكار ، ص 113 . 114؛ وتحفة عوام مقبول ، ص 214 . 215. وهذا الكتاب الأخير موثق من كبار

علمائهم المعاصرين ورد ذكر أسمائهم على غلاف الكتاب ومنهم الخميني.

وحنين، بألف ألف سهم (1).

ولهذا كان هذا الدعاء محل عناية علمائهم ، حتى إن اغا بزرك الطهراني ذكر أن شروحه بلغت العشرة (2).

فهذا ما جاء في كتبهم القديمة وعلى ألسنة علمائهم المتقدمين، أما المعاصرون منهم فهم على عقيدة سلفهم سائرون وبها متمسكون، فهذا إمامهم المقدس وايتهم العظمى الخميني . يقول في كتابه «كشف الأسرار»: إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقران، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حللاه وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي (ﷺ) وضد أولادها، ولكننا نشير إلى جهلهما بأحكام الإله والدين (3).

ويقول عن الشيخين . رضي الله عنهما :: وهنا نجد أنفسنا مضطرين على إيراد شواهد من مخالفتها الصريحة للقران لثبت بأنهما كانا يخالفان ذلك (4).

ويقول متهماً لهما بتحريف القران: لقد ذكر الله ثماني فئات تستحق سهماً من الزكاة، لكن أبا بكر أسقط واحدة من هذه الفئات، بإيعاز من عمر ولم يقل المسلمون شيئاً (5) . ويقول: الواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره... الرسول الذي كدّ وجد وتحمل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم وأغمض عينيه وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة على الفرية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة (6).

وقد خرجت أصوات شيعية معاصرة تدعو للتقارب بين الشيعة وأهل السنة، وتزعم أنها تقدر الصحابة، كالخيزي، وأحمد مغنية، والرفاعي، ومحمد جواد مغنية، فعليهم أن يعلنوا موقفهم في تقديمهم للصحابة في الأوساط الشيعية، وأن يعملوا على تنقية التراث الشيعي من كل ما يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وأن يتصدوا لمشايخ الشيعة المعاصرين الذين لا يزالون يهدون في هذا الضلال، وألا يتجاهلوا ما جاء في كتبهم

(1) علم اليقين في أصول الدين لمحسن الكاشاني (101/2).

(2) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (192/8).

(3) كشف الأسرار ، ص 126.

(4) المرجع السابق نفسه ، ص 131.

(5) المرجع السابق نفسه ، ص 135.

(6) المرجع السابق نفسه ، ص 137.

قديماً وحديثاً، وما يجري في واقعهم من عوامهم وشيوخهم، وأن يصدقوا ولا يتناقضوا، حتى يقبل منهم موقفهم⁽¹⁾.

إن عقيدة الشيعة الإمامية في الصحابة موجودة في أصول كتبهم التي يقوم عليها المذهب من مطاعن، وسباب، وشتائم بذئمة يتنزه أصحاب المروءة والدين عن إطلاقها على أكفر الناس، بينما تنشرح بها صدور الشيعة الإمامية، وتسارع بها ألسنتهم في حق أصحاب رسول الله وخلفائه ووزرائه وأصحابه، ويعدون ذلك ديناً يرجون عليه من الله أعظم الأجر والمثوبة، وفي الحقيقة: إن المسلم إذا ما تأمل حال هؤلاء الناس وما هم عليه من بعد وضلال فإنه لا بد له من موقفين:

أ. موقف استشعار نعمة الله، وعظم لطفه، وسابغ كرمه أن أنقذه من هذا الضلال، الأمر الذي يستوجب شكراً لله على ذلك.

ب. موقف الاعتاض والاعتبار، بما بلغ هؤلاء القوم من زيغ وانحراف، يعلمه من له أدنى ذرة من عقل، كتقربهم إلى الله بلعن أبي بكر وعمر صباحاً ومساءً، وزعمهم أن من لعنهما لعنة واحدة لم تكتب عليه خطيئة يومه.

وذلك أن عامة العقلاء من هذه الأمة، بل ومن أصحاب الملل السماوية يدركون إدراكاً ضرورياً من دين الله، أن الله ما تعبد أمة من الأمم بلعن أحد من الكفار، ولو كان من أكفر الناس، بل ما تعبدهم بلعن إبليس اللعين المطرود من رحمة الله صباحاً ومساءً، في أورد مخصوصة تقربنا إلى الله كما تتقرب الشيعة الإمامية بلعن أبي بكر وعمر.

بل إني لا أعلم⁽²⁾، فيما اطلعت عليه من كتب الإمامية أنفسهم . أنها تضمنت دعاء مخصوصاً أو غير مخصوص في لعن أبي جهل، أو أمية بن خلف، أو الوليد بن المغيرة الذين هم أشد الناس كفراً بالله وتكذيباً لرسوله (ﷺ)، بل ولا في لعن إبليس، في حين أن كتبهم تمتلأى بالروايات في لعن أبي بكر وعمر، كما في دعاء صنمي قريش وغيره، ففي هذا عبرة لكل معتبر فيما يبلغ بالبعد من الضلال إن هو أعرض عن شرع الله، واتباع الأهواء والبدع؛ كيف يزين له سوء عمله وقبيح أفعاله حتى يصبح لا يعرف معروفاً من منكر، ولا يميز حقاً من باطل، بل يتخبط في الظلمات، ويعيش سكرة الشهوات، وهذا ما أخبر الله عنه في كتابه وبين حال أصحابه⁽³⁾ في قوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

(1) أصول الشيعة الإمامية (1319/3 إلى 1342).

(2) القائل: هو الدكتور إبراهيم الرحيلي صاحب كتاب (الانتصار للصحب والآل)، ص 85.

(3) الانتصار للصحب والآل، ص 85.

[فاطر: 8]. وقال: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: 104]. وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَانُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾ [مريم: 75].

1. نماذج للمزاجية في تفسير الآيات عند الشيعة الإمامية المتعلقة بردة الصحابة . على حد زعمهم . والرد على باطلهم:

أ. آية آل عمران:

استدل الشيعة الرافضة بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ * وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ * [آل عمران: 143 - 144]. إن هذه الآية يزعمون أنها صريحة في الدلالة على انقلاب الصحابة بعد رسول الله (ﷺ)، وعد الصحابة المنقلبين على أعقابهم هم الكثرة الغالبة من الصحابة، فيما ثبت من الصحابة قلة قليلة، وهي الفئة التي ترى الشيعة الإمامية ثبوتها على الإسلام، وهؤلاء الثابتون هم الشاكرون، ولا يكونون إلا قلة كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ * [سبأ: 13] والمهم عندهم أن آية الانقلاب تقصد الصحابة مباشرة، الذين يعيشون مع رسول الله (ﷺ) في المدينة، وترمي إلى الانقلاب مباشرة بعد وفاته دون فعل⁽¹⁾، وقد حوّلوها وطبقوها على ما حدث في سقيفة بني ساعدة عندما انتخب الصحابة الكرام أبا بكر الصديق رضي الله عنهم. والرد على هذا الزيف العظيم كالآتي:

. روى الطبري في «تفسيره» بسنده عن الضحاك قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144]: ناس من أهل الارتياب والمرضى والنفاق، قالوا يوم فر الناس عن نبي الله (ﷺ)، وشج فوق حاجبه، وكسرت ربايعته: قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]⁽²⁾.

وروي أيضاً عن ابن جرير قال: قال أهل المرضى والارتياب والنفاق، حين فرّ الناس عن النبي (ﷺ): قد قتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول، فنزلت هذه الآية⁽³⁾.

(1) ثم اهديت للتجاني، ص 114، 115.

(2) تفسير الطبري (458/3).

(3) المصدر السابق نفسه (458/3).

فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب في الآية هو ما قاله المنافقون لما أشيع في الناس أن رسول الله (ﷺ) قتل، وهو قولهم: ارجعوا إلى دينكم الأول. ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت النبي (ﷺ) وإن كانت هي حجة عليهم، مع أنها إن كانت فيمن ارتد بعد موت النبي (ﷺ) لكانت أظهر في الدلالة على براءة أصحاب النبي (ﷺ) من المرتدين، فإنهم هم الذين قاتلوهم، وأظهر الله دينه على أيديهم، وخذل المرتدين بحرهم لهم، فرجع منهم من رجع إلى الدين، وهلك من هلك على رده، وظهر فضل الصديق والصحابه رضي الله عنهم بمقاتلتهم لهم (1)، ولهذا ثبت عن علي . رضي الله عنه . أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144]: الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه (2)، وكان يقول: كان أبو بكر أمين الشاكرين وأمين أحبائ الله، وكان أشكرهم وأحبهم إلى الله (3).

لقد كانت لموقعة أحد ظروفها الخاصة وملابساتها، ولذلك جاءت الآيات الكريمة في سورة آل عمران وفقاً لتلك الظروف والملابسات، واستخدام الآية الكريمة للاستدلال على وقائع أخرى كحادثة السقيفة أو موقعة الجمل لا يخلو من غرابة ومن مزاجية، لا تمت بصلة للمنهجية العلمية.

وتعتبر هذه الآية من أكبر الدلائل على عظم إيمان أبي بكر رضي الله عنه وحكمته وتفانيه في الدفاع عن دين الله، فموقفه الثابت يوم أن توفي رسول الله (ﷺ) خير شاهد على ذلك.. يوم أن وقف وقفته الثابتة مخاطباً الناس بعدما أصابهم الوهن والضعف على فقد رسول الله (ﷺ) فقال: إن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: 30] ويقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَئِنْ يَضُرَّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144]، فمن كان يعبد الله عز وجل فإن الله عز وجل حي لا يموت، ومن كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات (4).

وموقفه الصارم من الذين ارتدوا على أعقابهم واستبدلوا بالإيمان الكفر، فاتبعوا مسيلمة وسجاح وطلحة بن خويلد والأسود العنسي وأمثالهم، ومن الذين قالوا نصلبي ولا نزكي، فأسقطوا شعائر الإسلام

(1) الانتصار للصحب والآل ، ص 322.

(2) تفسير الطبري (455/3).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) البخاري ، فضائل الصحابة ، رقم 3668.

بالهوى ؛ لأروع مثال على عظمة أبي بكر والصحابة وعلى حرصهم على الدين (1).

وقد وقف أمير المؤمنين علي بجانب الخليفة الراشد الصديق في جهاده ضد المرتدين ومانعي الزكاة، أما التيجاني وشرف الدين الموسوي وفلان وفلان من الشيعة الاثني عشرية فلا زالوا يدندنون حول قضية مانعي الزكاة محاولين تبرئة ساحتهم، ورمي أبي بكر والصحابة بالمقابل بالأباطيل والردة، فأبي ضلال ينطق به هؤلاء حين يطعنون في أصحاب رسول الله (ﷺ)، ويجعلون من الذين جاهدوا (2) في سبيل الله ورفعوا هذا الدين رموزاً للكفار والردة والنفاق!؛

لا نعجب إن علمنا مدى إكبار وإجلال الإمام الباقر أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق، يذكر الأربلي - في كتاب (كشف الغمة في معرفة الأئمة) عن عروة بن عبد الله أنه قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عن حلية السيوف، فقال: لا بأس به، قد حلّى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول الصديق؟ قال: فوثب وثبة واستقبل القبلة وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله له قولاً في الدنيا ولا في الآخرة (3)، فرحم الله الإمام أبا جعفر، ورحم الله كلماته التي طوتها صحف الأمس ولم تنطق بها ضمائر اليوم (4).

ب . آية بسورة المائدة:

وقد استدلل بعض المنتطعين على ردة الصحابة و انقلابهم على أعقابهم بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَىٰ أَعْزَّةٍ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: 54].

إن هذه الآية التي بين أيدينا والتي يستدل بها علماء الشيعة الاثني عشرية على ردة الصحابة، وانقلابهم على أعقابهم، هي أعظم دليل على عظمة هؤلاء الصحابة وتفانيهم في الدفاع عن الإسلام، لا على ردتهم وانقلابهم على أعقابهم (5)، فقد روى الطبري بسنده عن علي رضي الله عنه: أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ بأبي بكر وأصحابه، وعن الحسن البصري قال: هذا والله أبو بكر وأصحابه، وعن الضحاك قال: هو أبو بكر وأصحابه، لما ارتد من العرب عن الإسلام جاهدتهم أبو بكر وأصحابه حتى ردهم إلى الإسلام، وبهذا قال قتادة وابن جريج وغيره من أئمة التفسير (1).

(1) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 302.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 302 ، 303.

(3) كشف الغمة (2/147).

(4) ثم أبصرت الحقيقة ، ص 304.

(5) المصدر السابق نفسه ، ص 311.

إن الآية الكريمة تحدثت عن صفات جيل التمكين، وبأن أهل الإيمان سيحالفهم النصر والتمكين فينالوا العزة والكرامة، بينما سيحقيق بأهل الردة مكرهم السيئاً وتغشاهم الذلة، وهذه حقيقة يلمسها كل من قرأ التاريخ الصحيح وتجلت له عزة الصحابة وعلى رأسهم الخليفة الراشد أبي بكر، وذل زعماء الردة، كمسيلمة والعنسي وسجاح وخبيتهم (2).

إن هذه الصفات المذكورة في هذه الآية الكريمة أول من تنطبق عليه أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، وجيوشه من الصحابة الذين قاتلوا المرتدين، فقد مدحهم الله بأكمل الصفات وأعلى المبرات؛ فالله سبحانه وتعالى ذكر بأنه يحبهم ويحبونه، أدلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم، وقد شرحت هذه الصفات في كتابي «الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق» (3)؛ فمن أراد المزيد فليرجع إليه.

ج. آية بسورة التوبة:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبَدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ *﴾ [التوبة: 28 . 29].

فقد قال بعض علماء الشيعة الإمامية: هذه الآية صريحة في أن الصحابة تناقلوا عن الجهاد، واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا، رغم علمهم بأنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ الله سبحانه، وتهديده إيهم بالعذاب الأليم، واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين، وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم في العديد من الآيات، مما يدل دلالة واضحة على أنهم تناقلوا عن الجهاد في مرات عديدة .

(1) تفسير الطبري (623/4 . 624).

(2) ثم أبصرت الحقيقة، ص 312.

(3) الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق للمؤلف، ص 288 إلى 291.

فقد جاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾* [محمد: 38] عند صاحب كتاب (ثم اهتديت): ومن البديهي المعلوم أن الصحابة تفرقوا بعد النبي (ﷺ) واختلفوا، وأوقدوا نار الفتنة، حتى وصل بهم الأمر إلى القتال والحرب الدامية، التي سببت انتكاس المسلمين وتخلفهم، وأطمعت فيهم أعداءهم (1).

والرد على هذا الشيعي الإمامي كالآتي: أنه ليس في هاتين الايتين مطعن على أصحاب النبي (ﷺ)، وإنما فيهما حث الله تعالى الصحابة على الجهاد، وذلك عندما أمر النبي (ﷺ) أصحابه في غزوة تبوك بغزو الروم، وكان ذلك في زمن العسرة وفاقة من أصحاب النبي (ﷺ) مع شدة الحر وبعد السفر، فشق ذلك على بعضهم، فنزلت الآيات في الترغيب في الجهاد في سبيل الله، والتحذير من التثاقل عنه، فاستجاب أصحاب النبي لأمر ربهم.

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: 38]: وهذه الآية حث من الله جل ثناؤه المؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو الروم، وذلك غزوة رسول الله (ﷺ) تبوك (2).

ولا شك أن هاتين الايتين تضمنتا نوع عتاب من الله عز وجل لبعض من ثقل عليهم الخروج في الجهاد، وهذا قطعاً لا يرد على عامة أصحاب النبي (ﷺ) الذين استجابوا لله ورسوله بالمسارعة في الخروج في سبيل الله وهم غالب الصحابة وأكثرهم (3). وقال ابن كثير: هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله في غزوة تبوك (4).

ومعلوم أنه لم يتخلف عن النبي (ﷺ) غزوة تبوك أحد من أصحابه من غير أهل الأعذار، إلا ثلاثة نفر كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك المشهور في «الصحاحين» (5)، وهم كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، ومع هذا فقد ثبت بنص كتاب الله - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - أن الله تاب على الجميع، وأنزل في توبته على سائر الصحابة وحياً يتلى في كتابه في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ * وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾* [التوبة: 117 . 118].

(1) ثم اهتديت ، ص 115.

(2) تفسير الطبري (372/6).

(3) الانتصار للصحب والآل ، ص 327.

(4) تفسير ابن كثير (372/2).

(5) البخاري ، رقم 4118 ؛ مسلم ، رقم 2769.

وتضمنت هذه الآيات إخبار الله تعالى عن توبته على المهاجرين والأنصار الذين اتبعوا الرسول (ﷺ) في غزوة تبوك، والتي تسمى غزوة العسرة فلم يتخلفوا عنه مع ما أصابهم فيها من الجهد والشدة والفقر، حتى جاء في بعض الروايات: أن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يمصها هذا ثم يشرب عليها، ثم يمصها هذا، ثم يشرب عليها حتى تأتي على آخرهم (1).

كما تضمنت توبة الله على الثلاثة المخلفين، الذين تأخروا عن رسول الله (ﷺ) في تلك الغزوة بعد هجر النبي (ﷺ) لهم، وندمهم ندماً عظيماً حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت (2). فلم يبق بعد ذلك عذر لأحد في النيل من أصحاب النبي (ﷺ) أو غمزهم بشيء مما قد يقع منهم، بعد مغفرة الله لهم وتوبته عليهم، وثنائه عليهم الثناء العظيم في كتابه، وتركية الرسول (ﷺ) لهم في سنته. رضي الله عنهم (3).

وأما اقتتال الصحابة رضي الله عنهم فقد نشأ في عهد علي رضي الله عنه، وقد بينت أسباب الاختلاف بين الصحابة في الفتنة، وبيان وجهة كل فريق، وبراءتهم من كل ما يلصق بهم من ذلك، وأن عامة ما صدر منهم إنما كانوا مجتهدين فيه، ليس لأحد أن يذمهم بشيء منه وإنما الإمساك عن ما شجر بينهم والترحم عليهم هو السبيل الأمثل، والمنهج الأقوم في حقهم فرضي الله عنهم أجمعين (4).

د. حديث المذاذة عن الحوض:

قال رسول الله (ﷺ): «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ فقال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أديبارهم القهقري، فلا أرى يخلص منهم إلا همل النعم» (5). فقال (ﷺ): «إني فرطكم على الحوض؛ من مر عليّ شرب، ومن شرب لم يظماً أبداً، ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم، فأقول: أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحراً سحراً لمن غير بعدي» (6).

(1) تفسير الطبري (502/6)؛ تفسير البغوي (333/2).

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 329.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 328.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 330.

(5) البخاري، كتاب الرقاق، رقم 6584، 6587.

(6) مسلم، كتاب الفضائل (1793/4).

يقول بعض الشيعة: فالمتعمن في هذه الأحاديث العديدة التي أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم ؛ لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا، بل ارتدوا على أدبارهم بعده (ﷺ)، إلا القليل الذين عبر عنه بهمل النعم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حمل هذه الأحاديث على القسم الثالث: وهم المنافقون ؛ لأن النص يقول: فأقول أصحابي، ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبي (ﷺ)، وإلا فأصبح المنافق بعد وفاة النبي (ﷺ) مؤمناً⁽¹⁾.

والرد على هذه الشبهة كالتالي، أن أصحاب النبي (ﷺ) مما لا يقبل النزاع في عدالتهم أو التشكيك في إيمانهم بعد تعديل العليم الخبير لهم في كتابه، وتركية رسوله (ﷺ) لهم في سنته، وثناء الله ورسوله (ﷺ) عليهم أجمل الثناء، ووصفهم بأحسن الصفات، مما هو معلوم ومتواتر من كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ). ويأتي بيان ذلك بإذن الله ..

ولهذا اتفق شراح الحديث من أهل السنة، على أن الصحابة غير معينين بهذه الأحاديث وأنها لا توجب قدحاً فيهم، قال ابن قتيبة - في معرض رده على الشيعة الغالية في استدلالهم بالحديث على ردة الصحابة: فكيف يجوز أن يرضى الله - عز وجل - عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلاً في التوراة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله (ﷺ) إلا أن يقولوا : إنه لم يعلم! وهذا هو شر الكافرين⁽²⁾. وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد من جفاة العرب، ممن لا نصره له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، ويدل القول: (أصحابي) على قلة عددهم⁽³⁾.

وقال النووي في شرح بعض روايات الحديث عند قوله (ﷺ) : «هل تدري ما أحدثوا بعدك»: هذا

مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

أ . إن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغة والتحجيل، فيناديهم النبي (ﷺ) للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك. أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

ب . إن المراد من كان في زمن النبي (ﷺ) ثم ارتد بعده، فيناديهم النبي (ﷺ) إن لم يكن عليكم سيما

الوضوء لما كان يعرفه (ﷺ) في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

(1) ثم اهتديت ، ص 119.

(2) تأويل مختلف الحديث ، ص 279.

(3) فتح الباري (285/11).

ج . إن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا لا يقطع بمؤلاء الذين ينادون بالنار، يجوز أن ينادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى فيدخلهم الجنة بغير عذاب (1) .

ونقل هذه الأقوال، أو قريباً منها، القرطبي وابن حجر . رحمهما الله تعالى (2) .

ولا يمتنع أن يكون أولئك المنادون عن الحوض هم من مجموع تلك الأصناف المذكورة، فإن الروايات محتملة لكل هذا، ففي بعضها يقول النبي (ﷺ): «فأقول: أصحابي أو أصحابي» . بالتصغير . وفي بعضها يقول: «سيؤخذ أناس من دوبي فأقول: يا ربي مني ومن أمي» . وفي بعضها يقول: «ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني» (3) .

وظاهر ذلك أن المذاين ليسوا طائفة واحدة، وهذا هو الذي تقتضيه الحكمة، فإن العقوبات من الشارع تكون بحسب الذنوب، فيجتمع في العقوبة الواحدة كل من استوجبها من أصحاب ذلك الذنب (4)، وإذا كان النبي (ﷺ) قد بين سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما في قوله: إنهم ارتدوا على أدبارهم، أو الإحداث في الدين، كما في قوله: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك (5)، فمقتضى ذلك هو أن يناد عن الحوض كل مرتد عن الدين سواء أكان ممن ارتد بعد موت النبي (ﷺ) من الأعراب، أو من كان بعد ذلك، يشاركتهم في هذا أهل الإحداث وهم المبتدعة، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم .

قال ابن عبد البر: كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض، كالخوارج والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر والله أعلم (6) .

وقال القرطبي في «التذكرة»: قال علماؤنا . رحمة الله عليهم أجمعين . فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه، ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طرداً من

(1) شرح صحيح مسلم (3/136 . 137) .

(2) المفهم للقرطبي (1/504) ؛ فتح الباري (11/385) .

(3) الروايات في البخاري ، كتاب الرقاق ، فتح الباري (11/463 . 465) .

(4) الانتصار للصحب والآل ، ص 354 .

(5) مسلم ، كتاب الفضائل ، إثبات الحوض (4/1792 . 1082) .

(6) شرح النووي على صحيح مسلم (3/137) .

خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدلون (1).

وإذا ما تقرر هذا ظهرت براءة الصحابة من كل ما يرميهم به الشيعة الإمامية، فالذود عن الحوض، إنما هو بسبب الردة أو الإحداث في الدين، والصحابة من أبعد الناس عن ذلك، بل هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم وحاربوهم في أصعب الظروف وأحرجها بعد موت النبي (ﷺ)، على ما روى الطبري في «تاريخه» بسنده عن عروة بن الزبير عن أبيه قال: قد ارتدت العرب إما عامة وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق، واشربت اليهود والنصارى، والمسلمون كالغنم في الليلة المطيرة الشاتية لفقد نبيهم (ﷺ) وقتلهم وكثرة عدوهم (2).

ومع هذا تصدى أصحاب النبي (ﷺ) هؤلاء المرتدين وقاتلوهم قتالاً عظيماً وناجزوهم حتى أظهرهم الله عليهم، فعاد للدين من أهل الردة من عاد، وقتل منهم من قتل، وعاد للإسلام عزه وقوته وهيبته على أيدي الصحابة. رضي الله عنهم.. وكذلك أهل البدع كان الصحابة. رضوان الله عليهم. أشد الناس إنكاراً عليهم، ولهذا لم تشتد البدع وتقوى إلا بعد انقضاء عصرهم، ولما ظهرت بعض بوادر البدع في عصرهم أنكروها وتبرؤوا منها ومن أهلها؛ فعن ابن عمر. رضي الله عنهما. أنه قال لمن أخبره عن مقالة القدرية: إذا لقيت هؤلاء، فأخبرهم أن ابن عمر منهم بريء، وهم منه براء ثلاث مرات (3).

ويقول البغوي ناقلاً إجماع الصحابة وسائر السلف على معاداة أهل البدع: وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا، مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم (4).

وهذه المواقف العظيمة للصحابة من أهل الردة وأهل البدع من أكبر الشواهد الظاهرة على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم وحسن بلائهم في الدين، وجهادهم أعداءه بعد موت رسول الله (ﷺ) حتى أقام الله بهم السنة وقمع البدع، الأمر الذي يظهر به بطلان قول الإمامية في رميهم لهم بالردة والإحداث في الدين، والذود عن حوض النبي (ﷺ)، بل هم أولى الناس بحوض نبيهم لحسن صحبتهم له في حياته وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته.

(1) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (348/1).

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 356، نقلاً عن تاريخ الطبري (225/3).

(3) السنة لعبد الله بن أحمد (420/2).

(4) شرح السنة للبغوي (194/1).

ولا يشكل على هذا قول النبي (ﷺ) : «ليردن عليّ ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني»⁽¹⁾، فهؤلاء هم من مات النبي (ﷺ) وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد ذلك، كما ارتدت كثير من قبائل العرب بعد موت النبي (ﷺ)، فهؤلاء في علم النبي (ﷺ) من أصحابه، لأنه مات وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد وفاته، ولذا يقال له: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وفي بعض الروايات: «إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك؛ إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري»⁽²⁾.

فظاهر أن هذا في حق المرتدين بعد موت النبي (ﷺ)، وأين أصحاب النبي (ﷺ) الذين قاموا بأمر الدين بعد نبينهم خير قيام، فقاتلوا المرتدين، وجاهدوا الكفار والمنافقين، وفتحوا بذلك الأمصار، حتى عم دين الله كثيراً من الأمصار، من أولئك المنقلبين على أدبارهم، وهؤلاء المرتدون لا يدخلون عند أهل السنة في الصحابة، ولا يشملهم مصطلح الصحبة إذا ما أطلق، فالصحابي كما عرفه العلماء المحققون: من لقي النبي (ﷺ) مؤمناً به ومات على الإسلام⁽³⁾.

وأما قول النبي (ﷺ) : «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»⁽⁴⁾، واحتجاج الشيعة الإمامية به على تكفير الصحابة إلا القليل منهم فالحجة له فيه، لأن الضمير في قوله (منهم) إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض ثم يذادون عنه، فلا يخلص منهم إلا القليل، وهذا ظاهر من سياق الحديث؛ فإن نصه: «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هَلَمْ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»⁽⁵⁾، فليس في الحديث للصحابة ذكر، وإنما ذكر زمراً من الرجال يذادون من دون الحوض ثم لا يصل إليه منهم إلا القليل⁽⁶⁾.

قال ابن حجر في شرح الحديث عند قوله: «فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»: يعني من هؤلاء الذين دنوا من الحوض، وكادوا يردونه فصدوا عنه، والمعنى لا يرده منهم إلا القليل، لأن الهمل في الإبل قليل

(1) البخاري، رقم 6582.

(2) مسلم، الفضائل، (4/1796).

(3) الإصابة في تمييز الصحابة (7/1).

(4) البخاري، رقم 6584 . 6587.

(5) المصدر السابق نفسه، رقم 6584.

(6) الانتصار للصحب والآل، ص 359.

بالنسبة لغيره (1)، ولهذا يظهر بطلان احتجاج الشيعة الإمامية وتلبيسهم وبراءة الصحابة من طعنهم وتجريرهم (2).

2. عدالة الصحابة:

إن تعريفات أهل العلم للعدالة في الاصطلاح ترجع إلى معنى واحد وهو أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ، ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهي، وأن يبتعد عما يخل بالمروءة ، ولا تتحقق إلا بالإسلام والبلوغ ، والعقل، والسلامة من الفسق، ولم تتحقق العدالة في أحد تحققها في أصحاب رسول الله (ﷺ)، فجميعهم رضي الله عنهم عدول تحققت فيهم صفة العدالة (3)، والمراد بها رواياتهم للحديث عن رسول الله (ﷺ)، وحقيقتها : التجنب عن تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، قال العلامة الدهلوي : ولقد تتبعنا سيرة الصحابة كلهم من دخل منهم في الفتنة والمشاجرات، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبي (ﷺ) أشد الذنوب ، ويحتززون عنه غاية الاحتراز كما لا يخفى على أهل السير (4).

ولقد تضافرت الأدلة في كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) على تعديل الصحابة الكرام رضي الله عنهم، مما لا يبقى معها الشك لمرتاب في تحقيق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين من رواه وبين المصطفى (ﷺ) لم يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله، وبعد النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه النبي (ﷺ) ؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم بنص القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (5).

* دلالة كتاب الله تعالى على تعديلهم رضي الله عنهم:

أ . قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]، ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم: أن وسطاً بمعنى: عدولاً خياراً (6)، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة.

ب . قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110]، ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم : أنها أثبتت الخيرية

(1) فتح الباري (11/474 . 475).

(2) الانتصار للصحب والآل ، ص 360.

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (2/799).

(4) ظفر الأمامي في مختصر الجرجاني للكنوي ، ص 506 ، 507.

(5) عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام (2/800).

(6) الكفاية للخطيب البغدادي ، ص 64.

المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول ؛ وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله عز وجل بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟! (1).

ج . قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ*﴾ [التوبة: 100].
 ووجه دلالة هذه الآية على عدالتهم رضي الله عنهم: أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم، ولا يثبت الله رضاه إلا لمن كان أهلاً للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها عدلاً في دينه، ومن أثنى الله تعالى عليه لهذا الثناء كيف لا يكون عدلاً؟! وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس؛ فكيف لا تثبت عدالة صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء الصادر من رب العالمين؟! (2).

د . قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا*﴾ [الفتح: 29] فهذا الوصف الذي وصفهم الله به في كتبه، وهذا الثناء الذي أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه شك في عدالتهم.

قال القرطبي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: فالصحابه كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياءه وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله، وقد ذهبت شذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث، وهذا مردود ؛ فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلي وطلحة والزبير وغيرهم رضي الله عنهم ممن أثنى الله عليهم وركاهم، ورضي عنهم وأرضاهم، ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾، وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبينهم بإخباره لهم بذلك، وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم إذ كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد (3).

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (802/2).

(2) المصدر السابق نفسه (804/2).

(3) تفسير القرطبي (299/16).

هـ . قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ * [الحشر: 8 . 9]. فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار ؛ بهذا فسر أبو بكر الصديق هاتين الكلمتين من الايتين ؛ حيث قال في خطبته يوم السقيفة مخاطباً الأنصار: إن الله سمانا (الصادقين) وسمامكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ * [التوبة: 119].

فهذه الصفات الحميدة في هاتين الايتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله (ﷺ) واتصفوا بها، ولذلك ختم صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين ازروهم ونصروهم واثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول ؛ فهذه الآيات التي أسلفناها من الآيات البينة الدالة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، فعدالتهم ثابتة بنص القرآن الكريم (1).

* وأما دلالة السنة على تعديلهم رضي الله عنهم:

فقد وصفهم النبي (ﷺ) في أحاديث يطول تعدادها، وأحسن الثناء عليهم بتعديلهم ؛ ومن تلك الأحاديث:

أ . ما رواه الشيخان في «صحيحهما» من حديث أبي بكر: أن النبي (ﷺ) قال: «... ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» (2) وجه دلالة الحديث على عدالتهم رضي الله عنهم: أن هذا القول صدر من النبي (ﷺ) في أعظم جمع من الصحابة في حجة الوداع، وهذا من أعظم الأدلة على ثبوت عدالتهم ؛ حيث طلب منهم: أن يبلغوا ماسمعه منه من لم يحضر ذلك الجمع دون أن يستثني منهم أحداً (3).

قال ابن حبان: وفي قوله (ﷺ) : «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»: أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله (ﷺ) وقال: ألا يبلغ

(1) عقيدة أهل السنة في الصحابة (807/2).

(2) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (91/1).

(3) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (807/2).

فإن منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم ؛ دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله (ﷺ) شرفاً⁽¹⁾.

ب . روى البخاري بإسناده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قال النبي (ﷺ): « لا تسبوا أصحابي ؛ فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ؛ ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»⁽²⁾. وجه الاستدلال بهذا الحديث على عدالة الصحابة رضي الله عنهم: أن الوصف لهم بغير العدالة سب ؛ لا سيما وقد نهي (ﷺ) بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه ؛ لشهود المواقف الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى⁽³⁾، فالصحابه كلهم عدول بتعديل الله لهم وثنائه عليهم، وثناء رسول الله (ﷺ) عليهم، فليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من الخلق⁽⁴⁾.

ولو لم تكن عدالتهم منصوصاً عليها في كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) ؛ لجزم أهل العقول الصحيحة والقلوب السليمة بعدالتهم استناداً إلى ما تواترت به الأخبار عنهم ؛ من الأعمال الجليلة والخيرات الوفيرة التي قدموها لنصرة دين الله الحنيف، فقد بذلوا ما أمكنهم بذله في سبيل نصره الحق ورفع رايته وإرساء قواعده ونشر أحكامه في جميع الأقطار رضي الله عنهم أجمعين .

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع في الذنوب والخطايا ؛ فإن هذا لا يكون إلا لمعصوم⁽⁵⁾، قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلى أن ثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت ذلك والله الحمد والمنة ؛ فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله (ﷺ) حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح⁽⁶⁾.

* الإجماع على عدالتهم:

أجمع أهل السنة والجماعة على أن الصحابة جميعهم عدول بلا استثناء ؛ من لابس الفتن وغيرها، ولا يفرقون بينهم ؛ الكل عدول إحساناً للظن بهم، ونظراً لما أكرمهم الله به من شرف الصحبة لنبه عليه الصلاة

(1) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (91/1).

(2) البخاري (292/2).

(3) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (110/3 . 111).

(4) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (809/2).

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) فتح المغيث (115/3).

والسلام، ولما لهم من المآثر الجليلة: من مناصرتهم للرسول (ﷺ)، والهجرة إليه، والجهاد بين يديه، والمحافظة على أمور الدين، والقيام بحدوده؛ فشهاداتهم ورواياتهم مقبولة دون تكلف بحث عن أسباب عدالتهم بإجماع من يعتد بقوله، وقد نقل الإجماع على عدالتهم جم غفير من أهل العلم، ومن تلك النقول:

أ. قال الخطيب البغدادي . رحمه الله .: بعد أن ذكر الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) التي دلت على عدالة الصحابة، وأنهم كلهم عدول، قال: هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء (1).

ب . وقال أبو عمر ابن عبد البر . رحمه الله .: ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفيينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم (2).

ج . وحكى الإجماع على عدالتهم إمام الحرمين . الجويني رحمه الله .، وعلل حصول الإجماع على عدالتهم بقوله: ولعل السبب فيه أنهم نقلت الشريعة، فلو ثبت توقف في رواياتهم؛ لانحصرت الشريعة على عصر الرسول (ﷺ)، ولما استرسلت على سائر الأعصار (3).

د . ذكر ابن الصلاح: أن الإجماع على عدالة الصحابة خصيصة فريدة تميزوا بها عن غيرهم، فقد قال: للصحابة بأسرهم خصيصة؛ وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به الإجماع من الأمة، وقال أيضاً: إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا بس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله - سبحانه وتعالى - أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة (4) والله أعلم.

هـ . قال الإمام النووي . رحمه الله .: بعد أن ذكر أن الحروب التي وقعت بينهم كانت عن اجتهاد وأن جميعهم معذورون رضي الله عنهم فيما حصل بينهم، وقال: ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع

(1) الكفاية ، ص 67.

(2) الاستيعاب على حاشية الإصابة (8/1).

(3) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (112/3)؛ وذكره السيوطي في تدريب الراوي (214/2).

(4) مقدمة ابن الصلاح ، ص 146 . 147.

على قبول شهادتهم ورواياتهم، وكمال عدالتهم رضي الله عنهم⁽¹⁾. وقال في «التقريب»: الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به⁽²⁾.

و. وقال الحافظ ابن كثير: والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله (ﷺ)، ورغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل⁽³⁾.

ز. وقال العراقي في شرح ألفيته بعد ذكره لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على عدالة الصحابة: إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم وذلك من حين مقتل عثمان، فأجمع من يعتد به أيضاً: في الإجماع على تعديلهم وإحساناً للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد⁽⁴⁾.

ح. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى؛ مبيناً أن أهل السنة مجمعون على عدالة الصحابة فقال: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة⁽⁵⁾. فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة كلها فيها بيان واضح ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً أمر مفروغ منه ومسلم، فلا يبقى لأحد شك ولا ارتياب بعد تعديل الله ورسوله وإجماع الأمة على ذلك⁽⁶⁾.

3. وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم:

من عقائد أهل السنة والجماعة وجوب محبة أصحاب رسول الله (ﷺ) وتعظيمهم وتوقيرهم وتكريمهم والاحتجاج بإجماعهم والافتداء بهم، وحرمة بغض أحد منهم لما شرفهم الله به من صحبة رسوله (ﷺ) والجهاد معه لنصرة دين الإسلام، وصبرهم على أذى المشركين والمنافقين، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم، وتقديم حب الله ورسوله (ﷺ) على ذلك كله.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم (149/15).

(2) تقريب النووي مع شرح تدريب الراوي (214/2).

(3) الباعث الحثيث، ص 181 . 182.

(4) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة (14 . 13/3).

(5) الإصابة (17/1).

(6) عقيدة أهل السنة في الصحابة (813/2).

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾* [الحشر: 10] هذه الآية دليل على وجوب محبة الصحابة؛ لأنه جعل لمن بعدهم حظاً في الفيء ما أقاموا على محبتهم وموالاتهم والاستغفار لهم، وأن من سبهم أو أحداً منهم أو اعتقد فيه شراً أنه لا حق له في الفيء، روي ذلك عن الإمام مالك وغيره .

قال مالك: من كان يبغض أحداً من أصحاب محمد (ﷺ) أو كان في قلبه عليهم غلّ فليس له حق في فيء المسلمين، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (1) .

وقد فهم متقدمو أهل السنة والجماعة ومتأخروهم: أن المراد من الآية السابقة الأمر بالدعاء والاستغفار لهم من اللاحق للسابق، ومن الخلف للسلف، الذين هم أصحاب رسول الله (ﷺ).

روى مسلم بإسناده إلى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لي عائشة: يا بن أخي أمرنا أن نستغفروا لأصحاب النبي (ﷺ) فسبوهم (2) .

وروى ابن بطة وغيره من حديث أبي بدر، قال: حدثنا عبد الله بن زيد عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت ثم قرأ: هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاًً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ﴾ ثم قال: هؤلاء الأنصار وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ﴾، قد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة التي بقيت: أن تستغفروا لهم (3) .

ولا يتردد من له أدنى علم في أن الشيعة الإمامية خارجون من هذه المنزلة؛ لأنهم لم يترحموا على الصحابة، ولم يستغفروا لهم، بل سبوهم وحملوا لهم الغل في قلوبهم، فحرموا من تلك المنزلة التي يجب على المسلم أن يكون فيها ولا يحيد عنها بحال حتى يلقي ربه (4) .

وقد قال ابن تيمية - رحمه الله -: وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار وعلى الذين جاؤوا من بعدهم؛ يستغفرون لهم ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم

(1) تفسير القرطبي (32/18).

(2) مسلم (2317/4).

(3) منهاج السنة (153/1)؛ المستدرک (484/2) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي .

(4) عقيدة أهل السنة (770/2)

قال ابن كثير - رحمه الله - عند هذه الآية: ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله ورسوله، ثم غلاة الشيعة الذين ينتقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم، فإن الله عز وجل - قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً؛ فهم في الحقيقة منكسو القلوب يذمون الممدوحين ويمدحون المذمومين (1).

ج - قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ﴾ ﴿فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29]. ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم: أنه لا يسبهم شخص إلا لما وجد في قلبه من الغيظ عليهم، وقد بين تعالى في هذه الآية إنما يغاظ بهم الكفار، فدللت على تحريم سبهم، والتعرض لهم بما وقع بينهم على وجه العيب.

د - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ): «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» (2). فهذا الحديث اشتمل على النهي والتحذير من سب الصحابة رضي الله عنهم، وفيه التصريح بتحريم سبهم (3)، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

* نهي السلف عن سب الصحابة:

إن النصوص الواردة عن سلف الأمة وأئمتها من الصحابة ومن جاء بعدهم من التابعين لهم بإحسان، التي تقضي بتحريم سب الصحابة والدفاع عنهم؛ كثيرة جداً منها:

أ - قال أحمد بن حنبل - رحمه الله -: ... إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من أصحاب رسول الله (ﷺ) بسوء؛ فاتهمه على الإسلام (4).

ب - قال أبو زرعة الرازي - رحمه الله -: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله (ﷺ)، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول (ﷺ) عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن

(1) عقيدة أهل السنة نقلاً عن تفسير ابن كثير.

(2) مسلم (1697/4 . 1968).

(3) عقيدة أهل السنة في الصحابة (2/838).

(4) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص 160.

أصحاب رسول الله (ﷺ)، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة⁽¹⁾.

ج. وقد ذكر الإمام الشوكاني، إجماع أهل البيت رضي الله عنهم، على تحريم سب الصحابة رضوان الله عليهم، من اثني عشر طريقاً⁽²⁾، وقد روى أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده إلى محمد بن علي بن الحسين بن علي أنه قال لجابر الجعفي: يا جابر بلغني أن قوماً بالعراق يزعمون أنهم يجنوننا ويتناولون أبا بكر وعمر، ويزعمون أني امرهم بذلك! فأبلغهم عني أني إلى الله منهم بريء، والذي نفس محمد بيده لو وليت لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالتني شفاعة محمد (ﷺ) إن لم أكن أستغفر لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله لغافلون عن فضلهما، فأبلغهم أني بريء منهم، ومن تبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما⁽³⁾.
وروى أيضاً بسنده إلى عبد الله بن الحسن بن علي أنه قال: ما أرى رجلاً يسب أبا بكر وعمر تُيسر له توبة أبداً⁽⁴⁾.

5. حب أمير المؤمنين علي وأبنائه الصحابة رضي الله عنهم جميعاً:

الصورة الحقيقية الناصعة البياض تبقى وما سواها يزول، إنها تتجلى في أهم كتاب عند الشيعة الاثني عشرية «نهج البلاغة»، تلك النصوص كفيلة بدم الأطلوحة القائمة على لعن وسب صحابة رسول الله (ﷺ) والقول بردتهم وانقلابهم على أعقابهم من بعده، فهذا أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يصور لنا بنفسه صحابة رسول الله (ﷺ) كما راهم وعابنهم، إذ يقول: «لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحداً يشبههم؛ لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً، وقد باتوا سجداً وقياماً يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأنّ بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبل جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفاً من العقاب ورجاء الثواب»⁽⁵⁾.

وهو يتحسر على فراقهم، ويرثيهم بعد موتهم كحال أي محب فارق من يحبه فيقول: «أين القوم الذين دُعوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرؤوا القرآن فأحكموه، وسلوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض أطرافها

(1) الكفاية في علم الرواية، ص 67.

(2) إرشاد الغي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي، ص 50. 64.

(3) البداية والنهاية (349/9).

(4) عقيدة أهل السنة في الصحابة (851/2).

(5) نهج البلاغة، ص 182. 189؛ ثم أبصرت الحقيقة، ص 324.

زحفاً زحفاً وشفافاً صفاً، مُره العيون من البكاء، حُمص البطون من الصيام، ذُبل الشفاه من الدعاء، صُفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذاهبون، فحق لنا أن نظماً إليهم، ونعص الأيدي على فراقهم»⁽¹⁾.

فيا أحباب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، تأملوا في نظرتي إلى أصحاب رسول الله (ﷺ) .
وأما الإمام علي بن الحسين - زين العابدين - رحمه الله - فكان يذكر أصحاب رسول الله (ﷺ) ويدعو لهم في صلاته بالرحمة والمغفرة ؛ لنصرتهم سيد الخلق في نشر دعوة التوحيد وتبليغ رسالة الله إلى خلقه، فيقول: «فأذكرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، والذين هجرتهم العشائر إذ علقوا بعروته، وانتفت منهم القربات إذ سكنوا في قربته، اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الحق عليك، وكانوا من ذلك لك وإليك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديارهم وخروجهم من سعة العيش إلى ضيقه، ومن أكثره في اعتزاز دينك إلى أقله، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان خير جزائك، والذين قصدوا سمتهم، وتحروا جهتهم، ولو مضوا إلى شاكلتهم لم يثنهم ريب في بصيرتهم، ولم يختلجهم شك في قفو آثارهم والالتزام بمهذبة منارهم، مكانفين ومؤازرين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يتفقون عليهم ولا يتهمونهم فيما أدوا إليهم»⁽²⁾.
فهذا موقف أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم من الصحابة لا ما يدعيه الغلاة والمتسترون بستار التشيع، أعداء القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وأئمة أهل البيت الأطهار.

* * *

(1) نهج البلاغة ، ص 235 ، ثم أبصرت الحقيقة ، ص 325.

(2) صحيفة كاملة لزین العابدين ، ص 13 ، نقلاً عن ثم أبصرت الحقيقة ، ص 329.

الفصل السابع

موقف الإمامية الاثني عشرية من السنة النبوية

معنى السنة النبوية في اصطلاح الأصوليين: ما نقل عن النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير⁽¹⁾، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة، وبذلوا جهوداً عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضاعين، وقد بذلوا جهداً لا مزيد عليه، وقد سلكوا طرقاً هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى نستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم.

وقد سار علماء السنة على الخطوات التالية في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دُبّر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال⁽²⁾.

1. إسناده الحديث:

لم يكن صحابة رسول الله (ﷺ) بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله (ﷺ)، حتى وقعت الفتنة، وقام عبد الله بن سبأ بدعوته الاثمة التي بناها على فكرة التشيع الغالي القائل بالوهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصباً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم.

يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 47.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 90.

وقد ابتداءً هذا التثبوت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن مجاهد: أن بشيراً العدوي جاء إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله (ﷺ) ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله؛ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه باذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذل لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب يقول أبو العالية: كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم. ويقول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. ويقول ابن المبارك أيضاً: بيننا وبين القوم القوائم. يعني الإسناد⁽¹⁾.

2. التوثق من الأحاديث؛ وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن:

فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مدّ في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم، ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعون من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة أيضاً من مصر إلى مصر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ولذلك سافر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبو أيوب إلى مصر لسماع الحديث.

3. نقد الرواة، وبيان حالهم من صدق وكذب:

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب، والقوي من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاءً حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم⁽²⁾.

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب، ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم:

أ. الكذّابون على رسول الله (ﷺ)، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على

النبي (ﷺ)، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره: فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله، واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا؟

(1) مقدمة صحيح مسلم (10/1).

(2) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 91.

ب . الكذَّابون في أحاديثهم العامة ولو لم يكذبوا على رسول الله (ﷺ)، وقد اتفقوا على أن من عُرف عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه.

ج . أصحاب البدع والأهواء: وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب، وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال ابن كثير: في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره (1). والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها، ولهذا رفضوا رواية غلاة الشيعة، وقبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كعمران بن حطان (2).

د . الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون، وكل من لا تتوفر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع، وذكروا له علامات يعرف بها، كركاكة اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفته لصريح القرآن، ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي (ﷺ) وغيرها من العلامات (3).

وبتلك الجهود الموفقة استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم، فأقضي عنه كل دخيل، وُمَيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودس الدساسين وتامر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التي كان من أبرزها: تدوين السنة وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث (4).

● موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة:

كانت لنظرة غلاة الشيعة ورأيهم في الإمامة أثر في تكفيرهم لمعظم الصحابة رضي الله عنهم، وهذا التكفير الشنيع ترتب عليه إنكار غلاة الشيعة لكل الأحاديث التي وردت عن طريق الصحابة، ولم يقبلوا إلا الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة من أهل البيت أو ممن نسبوهم إلى التشيع كسلمان الفارسي، وعمَّار بن

(1) السنة ومكانتها في التشريع ، ص 93.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 94.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 94 ، إلى 97 ، 98.

(4) المصدر السابق نفسه ، ص 103.

ياسر، وأبو ذر، والمقداد بن الأسود، وقد شنوا هجوماً عنيفاً على رواة الحديث كأبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب (1)، واعتبر الإمام عبد القاهر البغدادي غلاة الشيعة من المنكرين للسنة لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى - عليه الصلاة والسلام (2).

فالشيعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى (ﷺ) (3)، هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة، ولكن الشيعة الإمامية تروي عن أئمتها: أن كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف (4)، وبهذا المعنى روايات أخر (5) عندهم. وهو يفيد أن الشيعة الإمامية لا تنكر سنة رسول الله (ﷺ)، بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم. والدارس لنصوص الشيعة الإمامية ورواياتها ينتهي إلى الحكم بأن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهاً مجانباً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

1. قول الإمام كقول الله ورسوله: فالسنة عندهم هي: كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل

أو تقرير (6)، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول، إذ إن المعصوم هو رسول الله (ﷺ)، وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله (ﷺ)، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى (7)؛ فهم: ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي (8). ولا فرق في كلام هؤلاء الاثني عشر بين سن الطفولة وسن النضج العقلي، إذ إنهم - في نظرهم - لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم. كما مرّ معنا في مسألة العصمة،. ولهذا قال أحد شيوخهم

(1) أضواء على محب الدين، ص 48، 65، 68.

(2) الفرق بين الفرق، ص 322، 327، 346.

(3) منهاج السنة (175/2).

(4) صحيح الكافي (11/1)؛ أصول الشيعة الإمامية (373/1).

(5) أصول الشيعة الإمامية (373/1).

(6) الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص 122؛ محمد تقي الحكيم، ص 122.

(7) أصول الشيعة الإمامية (374/1).

(8) أصول الفقهاء المقارن (51/3)؛ أصول الشيعة (374/1).

المعاصرين: إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي (ﷺ) كما هو الحال عند أهل السنة (1)، فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب، بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله، ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة قالوا: وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة (2). وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة، وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام عندهم يجري مجرى قول النبي (ﷺ)، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقين: من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله (3). وهم يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد صاحب «الكافي» باباً بهذا بعنوان: باب أن الأئمة - عليهم السلام - ولاة أمر الله وخزنة علمه (4)، وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وباباً آخر بعنوان: إن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم (5)، وفيه سبع روايات، وباباً ثالثاً بعنوان: أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسول - عليهم السلام (6)، وفيه أربع روايات (7)، وقد توسع الشيعة الإمامية في هذا الباب.

ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التي تذكرها الإمامية، والتي يغني في بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها، ونتيجة لذلك التصور عن الأئمة فإن الشيعة الإمامية لم يهتموا بصحة الإسناد وتقويم الرجال، كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة، وفي الوقت الذي رفض فيه الشيعة «صحيح» البخاري ومسلم وكتب السنة المعتمدة الموثقة، اعتمدوا في أحاديثهم على ما نقله الكليني الذي سبق أن أوردنا أقواله في كثير من عقائدهم واعتبروه حجة، ويعتبر كتابه (الكافي) (8)، من أقدم كتب الشيعة في الحديث وأوثقها عندهم، ويصور

(1) تاريخ الإمامية، عبد الله فياض، ص 140.

(2) سنة أهل البيت، محمد نقي الحكيم، ص 90.

(3) أصول الشيعة الإمامية (377/1).

(4) أصول الكافي (192/1، 193).

(5) المصدر السابق نفسه (223/1، 226).

(6) أصول الشيعة (385/1).

(7) المصدر السابق نفسه (385/1، 386).

(8) أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله للسالوس، ص 274، 275.

أحد الشيعة مكانة هذا الكتاب لديهم فيقول: وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الأحاديث، علماً بأن جل ما في «الكافي» . كما يقول أبو زهرة . أخبار تنتهي عند الأئمة، ولا يصح أن نقول أنه يذكر سنداً متصلاً بالنبي (ﷺ)، ولا أنه يدعي أن هذه أقوال النبي (ﷺ)، إلا على أساس أن أقوال أئمتهم هي أقوال النبي (ﷺ)، وأنها دين الله تعالى..

وأكثر ما يروى في «الكافي» واقف عند الصادق، وقليل منه ما يعلو إلى أبيه الباقر رضي الله عنه، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادراً ما يقف عند النبي (ﷺ) (1) .

كما أن هناك كتاب: «من لا يحضره الفقيه» جمعه أبو جعفر محمد بن علي بن موسى بن بابويه، الذي يلقبونه بالشيخ الصدوق، وهو أيضاً من أكبر علمائهم بخراسان (توفي 381 هـ).

ومن الكتب المعتمدة عند الشيعة كتابا: «تهديب الأحكام» و«الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لمحمد بن الحسن الطوسي، وهذه الكتب الشيعية الإمامية مليئة بعشرات الألوف من الأحاديث التي لا يمكن إثبات صحتها، بل معظمها موضوع محتلق (2)، مثل ما سبق أن أشرنا إليه، من الأحاديث التي اعتمدوا عليها في دفاعهم عن أحقية علي بالإمامة.

من هذا العرض لآراء الشيعة الإمامية ومعتقداتهم، والشيعة الإمامية يعترفون . أو على الأقل بعض منهم . بأن في تلك الكتب بعض الروايات الموضوعية، كما أنهم أنفسهم جرحوا بعض روايتهم، وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يأخذ الشيعة الإمامية بوصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قال: «.. الزموا دينكم واهتدوا بهدي نبيكم واتبعوا سنته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن ؛ فما عرفه القرآن، فالزموه، وما أنكره فردوه» (3). وقوله رضي الله عنه: «واقبلوا بهدي نبيكم (ﷺ) ؛ فإنه أفضل الهدي واستنوا بسنته، فإنها أفضل السنن» (4) .

(1) الإمام الصادق ، أبو زهرة ، ص 429 .

(2) الخطوط العريضة ، ص 49 .

(3) البداية والنهاية (246/7) .

(4) المصدر السابق نفسه (319/7) .

وأن يلتزموا بطريقة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فهم الأحكام من القرآن الكريم ومعاني الآيات، فيلتزموا بظاهر القرآن الكريم، وحمل المجمل على المفسر، والمطلق على المقيد، وأن يراعوا الناسخ والمنسوخ والنظر في لغة العرب، وفهم النص بنص آخر، والسؤال عن مشكله، والعلم بمناسبة الآيات، وتخصيص العام، وأن يتعلموا من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كيف يحترمون مقام النبوة، ويتعاملون مع سنة الرسول (ﷺ) وفق هديه الذي بينته في هذا الكتاب، ثم يعرضون رواياتهم التي في كتبهم على العدلين، كتاب الله وسنة رسوله، فما وافق كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) قبلوه، وما خالفها نبذوه، ويحذرون أتباعهم منه، وخصوصاً تلك الروايات التي تسيء إلى أئمتهم أنفسهم فضلاً عن الإسلام.

إن دين الله كمل، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ [المائدة: 3]، ورسول الله (ﷺ) بلغ جميع ما أنزل إليه، وامثل أمر ربه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67].

وقد بلغ النبي (ﷺ) البلاغ المبين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسر لأحد بشيء من الشريعة ويستكنمه إياه، قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: 187]. فهو بيان للناس وليس لفئة معينة من أهل البيت، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ *﴾ [البقرة: 159 . 160]، وقال: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: 64]. فالدين قد تم وكمل لا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل (1)، لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم (2).

وقد ودع المصطفى (ﷺ) الدنيا بعد أن بلغ الدين كله، وبين جميعه كما أمره ربه، قال (ﷺ): «تركتمكم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك» (3)، وقال أبو ذر رضي الله عنه: لقد تركنا محمد (ﷺ) وما يجر كطائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً (4).

* * *

(1) المحلى (26/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (398/1).

(3) هذا المعنى صحح الألباني . رحمه الله . معظمه.

(4) مسند أحمد (153/5).

الفصل الثامن

التقية عند الإمامية الاثني عشرية

1. وأما تعريفها عند الشيعة الإمامية فيقول شيخهم المفيد: التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه. وكتمان المخالفين، وترك مظاهرهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا⁽¹⁾.

ويقول يوسف البحراني - أحد كبار علمائهم في القرن الثاني عشر -: المراد بما إظهار موافقة أهل الخلاف في ما يدينون به، خوفاً⁽²⁾.

ويقول الخميني: التقية معناها: أن يقول الإنسان قولاً مغايراً للواقع، أو يأتي بعمل مناقض لموازين الشريعة، وذلك حفاظاً لدمه أو عرضه أو ماله⁽³⁾.

فهذه ثلاث تعريفات للتقية لثلاثة من كبار علماء الشيعة الإمامية جاؤوا في فترات زمنية مختلفة، وهذه التعريفات تدور حول أربعة أحكام رئيسة للتقية عندهم وهي:

- * أن معنى التقية أن يظهر الإنسان لغيره خلاف ما يبطن.
- * أن التقية تستعمل مع المخالفين، ولا يخفى دخول كافة المسلمين تحت هذا العموم.
- * أن التقية تكون فيما يدين به المخالفون من أمور الدين.
- * أن التقية إنما تكون عند الخوف على الدين أو النفس أو المال، وهذه أربعة أحكام هي محور عقيدة التقية عندهم⁽⁴⁾.

2. وأما مكانتها عند الشيعة الإمامية: فهي تحتل منزلة عظيمة ومكانة رفيعة، دلت عليها روايات

(1) تصحيح الاعتقاد ، ص 115.

(2) الكشكول (202/1).

(3) كشف الأسرار ، ص 147

(4) بذل المجهود (638/2).

عديدة جاءت في أمهات الكتب عندهم، فقد روى الكليني وغيره عن جعفر الصادق : أنه قال: التقية من ديني ودين ابائي، ولا إيمان لمن لا تقية له (1).

وعن أبي عبد الله أنه قال: إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلا في النبيذ والمسح على الخفين (2).

وفي المحاسن: عن حبيب بن بشير، عن أبي عبد الله أنه قال: لا والله ما على الأرض شيء أحب إلي من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم يكن له تقية وضعه الله (3).

وفي أمالي الطوسي عن جعفر الصادق: أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية ويصوننا عن سفلة الرعية (4).

وفي الأصول الأصيلة: عن علي بن محمد من مسائل داود الصرمي قال: قال لي: يا داود لو قلت لك: إن تارك التقية كتارك الصلاة ؛ لكنت صادقاً (5).

وعن الباقر أنه سئل: من أكمل الناس ؟ قال: أعلمهم بالتقية وأقضاهم لحقوق إخوانه (6).

وعنه أيضاً أنه قال: أشرف أخلاق الأئمة الفاضلين من شيعتنا استعمال التقية (7).

فدللت هذه الروايات على مكانة التقية عندهم، ومنزلتها العظيمة في دينهم، إذ التقية عند الشيعة الإمامية من أهم أصول الدين، فلا إيمان لمن لا تقية له، والتارك للتقية كالتارك للصلاة، بل إن التقية عندهم أفضل من سائر أركان الإسلام، فالتقية تمثل تسعة أعشار دينهم وسائر أركان الإسلام وفرائضه وتمثل العشر الباقي (8).

(1) أصول الكافي (219/2) ؛ المحاسن ، ص 255.

(2) أصول الكافي (217/2) ؛ بذل المجهود (236/2).

(3) المحاسن للبرقي ، ص 257.

(4) أمالي الطوسي ، ص 287.

(5) الأصول الأصيلة ، عبد الله شبر ، ص 320.

(6) المصدر السابق نفسه ، ص 324.

(7) المصدر السابق نفسه ، ص 323.

(8) بذل المجهود (637/2).

وقد ذكر صاحب الكافي أخبارها في (باب التقية) (1)، و(باب الكتمان) (2)، و(باب الإذاعة) (3)، وذكر المجلسي في «بحاره» من رواياتهم فيها مئة وتسع روايات في باب عقده بعنوان (باب التقية والمداراة) (4).

3. وأما سبب هذا الغلو في أمر التقية فيعود إلى عدة أمور منها:

أ. أن الشيعة الإمامية تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة، وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن علياً رضي الله عنه - بايعهم وصلى خلفهم، وجاهد معهم، وزوج عمر ابنته أم كلثوم، وتسرى من جهاده مع أبي بكر، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئاً مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية⁽⁵⁾، واستخدموا مبدأ التقية لتفسير أحداث تاريخهم، فذهبوا إلى أن سكوت علي عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم جميعاً - كان تقية، وتنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية كان تقية، واختفاء أئمتهم وستارهم كان تقية منهم، وهكذا يمكن تفسير كل الأحداث التي تناقض عقيدتهم بالتقية⁽⁶⁾.

ب. أنهم قالوا بعصمة الأئمة، وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون، وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم، وحتى إن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة حتى لا يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما ينقضه، كما اعترف بذلك شيخهم الطوسي⁽⁷⁾، وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله، فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على ما ينسبونه للأئمة. روى صاحب «الكافي» عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيبك غيري فتجيبه فيه بجواب آخر؟

(1) أصول الكافي (217/2).

(2) المصدر السابق نفسه (221/2).

(3) المصدر السابق نفسه (369/2).

(4) بحار الأنوار (443 . 393/75).

(5) أصول الشيعة الإمامية (984/2).

(6) دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين ، ص 217.

(7) أصول الشيعة الإمامية (985/2).

فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان⁽¹⁾. قال «شارح الكافي»: أي: زيادة حكم عند التقية، ونقصانه عند عدمها.. ولم يكن ذلك مستنداً إلى النسيان والجهل بل لعلمهم بأن اختلاف كلمتهم أصلح لهم، وأنفع لبقائهم، إذ لو اتفقوا لعرفوا بالتشيع، وصار ذلك سبباً لقتلهم وقتل الأئمة عليهم السلام⁽²⁾.

ج . تسهيل مهمة المدعين على الأئمة، ومحاولة التعقيم على حقيقة مذهب أهل البيت ؛ بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله واضعو مبدأ التقية عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه، ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم، وإنما يفعلونه تقية، فيسهل عليهم بهذه الحيلة التلاعب بأقوال الأئمة، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق، فتجدهم مثلاً يردون كلام الإمام محمد الباقر أو جعفر الصادق الذي قاله أمام ملاً من الناس، أو نقله العدول من المسلمين بحجة أنه حضره بعض أهل السنة، فاتقى في كلامه، ويقبلون ما ينفرد بنقله الكذبة أمثال جابر الجعفي بحجة أنه لا يوجد أحد يتقيه في كلامه .

وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن علي وهو من أهل البيت، يروي عن علي - رضي الله عنه - كما تنقله كتب الاثني عشرية نفسها، أنه غسل رجليه في الوضوء، ولكن من يلقبونه بشيخ الطائفة لا يأخذ بهذا الحديث، ولا يجد حجة يحتج بها سوى التقية، فهو يورد الحديث في «الاستبصار» عن زيد بن علي عن جده علي بن أبي طالب قال: جلست أتوضأ، فأقبل رسول الله (ﷺ) حين ابتدأت الوضوء - إلى أن قال - وغسلت قدمي، فقال لي: يا علي خلل بين الأصابع ولا تخلل بالنار⁽³⁾، فأنت ترى أن علياً كان يغسل رجليه في وضوئه، وأن رسول الله (ﷺ) أكد عليه بأن يخلل أصابعه، والشيعنة تخالف سنة رسول الله (ﷺ) وهدى علي رضي الله عنه في ذلك، ولا تلتفت لمثل هذه الروايات، وإن جاءت في كتبها بروايات أئمة أهل البيت، ولا يكلف شيوخ الشيعة أنفسهم بالتفكير في أمر هذه الروايات ودراستها، فلديهم هذه الحجة الجاهزة⁽⁴⁾ (التقية). ولهذا قال الطوسي: هذا خير موافق للعامة - يعني أهل السنة -، وقد ورد مورد التقية ؛ لأن المعلوم الذي لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا - عليهم السلام القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواة هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية، وما يحتصون به لا يعمل به⁽⁵⁾.

(1) أصول الكافي (65/1).

(2) شرح جامع للمازندراني (65/1).

(3) الاستبصار (65/1 ، 66).

(4) أصول الشيعة الإمامية (987/2).

(5) الاستبصار (65/1 ، 66).

وفي النكاح: جاءت عندهم روايات في تحريم المتعة؛ ففي كتبهم عن زيد بن علي عن ابائه عن علي عليه السلام. قال: حَرَّمَ رسول الله (ﷺ) يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة (1). وقال شيخهم الحر العاملي أقول: حمله الشيخ (2) وغيره على التقية، يعني في الرواية، لأن إباحة المتعة من ضروريات مذهب الإمامية (3).

وفي قسمة الموارث أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئاً (4)، ولما يأتي عندهم نص عن الأئمة يخالف ذلك، وهو حديث أبي يعقوب عن أبي عبد الله قال: سألته عن الرجل: هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت (5). قال الطوسي: نحمله على التقية، لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة، وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجري هذا المجرى يجوز التقية فيه (6).

د. وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط؛ يقول إمامهم (أبو عبد الله): ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه (7).

وقد كان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة، حتى إن شيوخهم لا يعلمون في الكثير من أقوالهم أيها تقية وأيها حقيقة (8)!

(1) تهذيب الأحكام للطوسي (184/2).

(2) إذا أطلق الشيخ في كتب الشيعة؛ فالمراد به شيخهم الطوسي.

(3) وسائل الشيعة (441/7).

(4) الاستبصار للطوسي (151/4 . 155).

(5) المصدر السابق نفسه (154/4).

(6) المصدر السابق نفسه (155/4).

(7) بحار الأنوار (252/2).

(8) أصول الشيعة الإمامية (989/2).

ووضعوا لهم ميزاناً، أخرج المذهب إلى دائرة الغلو، وهو أن من خالف العامة فيه الرشاد⁽¹⁾.

وقد اعترف صاحب «الحدائق» بأنه لم يعلم من أحكام دينهم إلا القليل بسبب التقية، حيث قال: فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتناع أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في جامعه «الكافي»، حتى إنه تخطأى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار⁽²⁾.

وأما تطبيق التقية عندهم فهو خير كاشف بأن تقيتهم غير مرتبطة بحالة الضرورة، وقد اعترف يوسف البحراني بأن الأئمة: يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين⁽³⁾.

هـ . مفهوم التقية عند أهل السنة: إن مفهوم التقية في الإسلام غالباً، إنما هي مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: 28]. قال ابن جرير الطبري: التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا غيرهم⁽⁴⁾، ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقية بعد أن أعز الله الإسلام، قال معاذ بن جبل ومجاهد: كانت التقية في جده الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد أعز الله المسلمين⁽⁵⁾.

ولكن تقية الشيعة هي مع المسلمين ولا سيما مع أهل السنة، حتى إنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية كما قرره شيخهم المفيد، وكما تلاحظ ذلك من نصوصهم التي ينسبونها للأئمة، لأنهم يرون أهل السنة أشد كفرة من اليهود والنصارى، لأن منكر إمامة الاثني عشر أشد من منكر النبوة⁽⁶⁾.

والتقية رخصة في حالة الاضطرار، ولذلك استثناها - سبحانه - من مبدأ النهي عن موالات الكفار فقال سبحانه: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ*﴾ [آل عمران: 28]، فنهى الله سبحانه عن موالات الكفار، وتوعد على ذلك أبلغ الوعيد فقال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: 28]

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) الحدائق الناضرة، يوسف البحراني (5/1).

(3) الحدائق الناضرة (5/1).

(4) تفسير الطبري (316/6).

(5) تفسير القرطبي (57/4)؛ فتح القدير (331/1).

(6) المصدر السابق نفسه (978/2).

أي: من يرتكب ما نهى الله فقد برأى من الله، ثم قال سبحانه: أي: إلا من خاف من بعض البلدان ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتًا﴾ من شرهم، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته (1).

وأجمع أهل العلم على أن التقية رخصة في حال الضرورة، قال ابن المنذر: أجمعوا على من أكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل، فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان: أنه لا يحكم عليه بالكفر (2). ولكن من اختار العزيمة في هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطلال: وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله (3)، ولكن التقية عند الشيعة خلاف ذلك، فهي عندهم ليست رخصة بل هي ركن من أركان دينهم (4).

والتقية في دين الإسلام دين الجهاد والدعوة لا تمثل نهجاً عاماً في سلوك المسلم، ولا سمة من سمات المجتمع الإسلامي، بل هي - غالباً - حالة فردية مؤقتة، مقرونة بالاضطرار، ومرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه، أما في المذهب الشيعي الإمامي فتعدُّ طبيعة ذاتية في بنية المذهب، وحالة مستمرة وسلوك جماعي دائم (5).

وقد قرر أهل العلم من خلال معرفتهم بواقع الشيعة الإمامية: أن تقيتهم إنما هي الكذب ليس إلا، وقد فرق ابن تيمية - رحمه الله - بين تقية الكذب والتقية في الإسلام فقال ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه... فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار، لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فقلبه، مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه وإما أن يكتمه، ومع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون، حيث لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم وكان لا يكذب، ولا يقول بلسانه شيء، وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أكره؛ بحيث أتيح له النطق بكلمة الكفر فيعذره الله بذلك، والمنافق والكذاب لا يعذر بحال.

(1) تفسير ابن كثير (371/1).

(2) فتح الباري (314/12).

(3) المصدر السابق (317/12).

(4) أصول الشيعة الإمامية (979/2).

(5) المصدر السابق نفسه (981/2).

ثم إن المؤمن الذي يعيش بين الكفار مضطراً ويكتفئ بإيمانه يعاملهم بمقتضى الإيمان الذي يحمله .
بصدق وأمانة ونصح وإرادة للخير بهم، وإن لم يكن موافق لهم على دينهم، كما كان يوسف الصديق يسير في
أهل مصر وكانوا كفاراً، وبخلاف غلاة الشيعة الذين لا يتركون شيئاً يقدرون عليه إلا فعلوه بمن يخالفهم⁽¹⁾.

ولقد لخص الشيخ سلمان العودة الفروق بين التقية عند أهل السنة والشيعة الإمامية فقال:

1 . إن التقية عند أهل السنة استثناء مؤقت مخالف للأصل، أما عند الشيعة الإمامية فواجب
مفروض حتى يقوم القائم من آل البيت .

2 . وينتهي العمل بها عند أهل السنة بمجرد زوال السبب الداعي إليها، أما عند الشيعة الإمامية
فواجب جماعي مستمر لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم.

3 . وتقية أهل السنة هي مع الكفار في الغالب، وقد تكون مع الفساق الظلمة، أما تقية الشيعة
الإمامية فهي أصلاً مع المسلمين المخالفين لهم من أهل السنة .

4 . إن التقية عند أهل السنة حالة ممقوتة يلجأ إليها المسلم دون رضا واطمئنان إليها، أما عند
الشيعة الإمامية فقد أصبحت خلة ممدوحة مرضية، جاء في مدحها من النصوص عن أئمتهم الكثير الكثير⁽²⁾.

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (995/2).

(2) العزلة والخلطة ، سلمان بن فهد العودة ، ص 149.

الفصل التاسع

المهدي المنتظر بين السنة والإمامية الاثني عشرية

1 . عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية:

من أبرز عقائد الشيعة الإمامية التي تكاد تتلأى بها كتبهم: عقيدة المهدي المنتظر، ويقصد الإمامية بالمهدي المنتظر: محمد بن الحسن العسكري؛ وهو الإمام الثاني عشر عندهم، ويطلقون عليه الحجة، كما يطلقون عليه القائم⁽¹⁾، ويزعمون أنه ولد سنة 255 هـ، واختفى في سرداب (سر من رأى)⁽²⁾، سنة 265 هـ، وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، لينتقم لهم من أعدائهم وينتصر لهم⁽³⁾، ولا زال الشيعة الإمامية يزورونه بسرداب (سر من رأى) ويدعونه للخروج⁽⁴⁾، وهذا المهدي الذي يدعيه الشيعة الإمامية معدوم ولا وجود له: فالحسن العسكري الذي ينسبون إليه المهدي مات ولم يعقب أحداً، فقسم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر.

وقد صاحب عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الإمامية، خرافات وأساطير كبيرة لا يصدقها عاقل، ويعتقدون أن المهدي من ولد الحسين⁽⁵⁾، ويروون العجائب في ولادته⁽⁶⁾، ويقولون عندما يخرج يجتمع إليه الشيعة الإمامية من كل مكان⁽⁷⁾ ويخرج الصحابة من قبورهم ويعذبهم⁽⁸⁾، ويقتل العرب، وقريش⁽⁹⁾، ويهدم

(1) الإرشاد للمفيد، ص 363؛ كشف الغمة، الأربلي (437/2)؛ بذل المجهود (237/1).

(2) بذل المجهود (237/1)؛ معجم البلدان (173/3).

(3) المفيد، ص 346؛ كشف الغمة (446/2)؛ بذل المجهود (237/1).

(4) مصابيح الجنات، محسن العصفور، ص 255.

(5) الغيبة، ص 115؛ بذل المجهود (238/1).

(6) بذل المجهود (239/1).

(7) بحار الأنوار (291/52).

(8) المصدر السابق نفسه (386/52).

(9) المصدر السابق نفسه (355/52).

الكعبة والمسجد النبوي وكل المساجد⁽¹⁾، ويدعو إلى دين جديد وكتاب جديد وقضاء جديد⁽²⁾، ويستفتح المدن بتابوت اليهود⁽³⁾، وتنبع له عينان من ماء ولبن، ويصير الرجل من الشيعة الإمامية بقوة أربعين رجلاً، ويمد لهم في أسماعهم وأبصارهم، ويحكم بحكم آل داود⁽⁴⁾.

وعقيدة الشيعة الإمامية في مهديهم المنتظر باطلة، وقد دلّ على بطلانها عدة أوجه:

أ. ثبوت عدم ولادة هذا المهدي، فقد اقتضت حكمة العلي القدير أن يموت الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الشيعة الإمامية وليس له ولد، فكانت مشكلة كبيرة للشيعة الإمامية؛ إذ كيف يموت الإمام ولا يوجد له من الأولاد من يخلفه في الإمامة؟! فعقيدة الشيعة الإمامية تنص على أن الذي يخلف الإمام بعد موته ولده، ولا يجوز أن تكون الإمامة في الإخوة بعد الحسن والحسين⁽⁵⁾، وعدم ولادة المهدي ثابتة في كتب الشيعة أنفسهم⁽⁶⁾.

ب. لا معنى لاختفاء المهدي: لو سلمنا جدلاً بولادة هذا المهدي، فإنه لا معنى لاختفائه هذه الفترة الطويلة في السرداب، وإذا ما سئل الشيعة الإمامية عن الحكمة من اختفائه في السرداب وعدم خروجه للناس؛ فإنهم يعللون ذلك بأنه يخشى على نفسه القتل⁽⁷⁾، وهذه علة واهية قد دل على بطلانها عدة أدلة؛ منها:

- أنه قد جاءت في كتبكم أنه سيكون منصوراً ومؤيداً من الله تعالى، وأنه يملك مشارق الأرض ومغاربها، فيملاً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، ويعيش حتى زمن نزول عيسى ابن مريم عليه السلام⁽⁸⁾.
- كما أن قولكم هذا يترتب عليه أن المهدي لن يخرج حتى تذهب دول الجور والظلم والفساد ليأمن على نفسه من القتل، وعندئذ لا حاجة في خروجه، وهذه الدول تستطيع أن تحمي المهدي لو خرج فلماذا لم يخرج؟

(1) الرجعة للإحساني، ص 184.

(2) الغيبة، ص 154.

(3) بذل المجهود (247/1).

(4) المصدر السابق نفسه (249/1).

(5) كمال الدين وتمام النعمة للصدوق، ص 414.

(6) أصول الكافي (505/1)؛ بذل المجهود (267/1).

(7) الغيبة، ص 199.

(8) بحار الأنوار (191/52).

• أن من لا يستطيع أن يحمي نفسه من القتل فمن باب أولى عجزه عن حماية غيره، فإن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف تنتظرون من هذه صفته أن ينتقم لكم من أعدائكم وينصركم عليهم نصرًا مؤزرًا؟! وبهذا تكون قد بطلت دعواهم، بأن العلة من عدم خروج المهدي هي: الخوف من القتل، وبناء على هذا تبطل دعوى وجود المهدي أصلاً، إذ لا سبب يمنع من الاستتار غير خوفه من القتل، كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسي⁽¹⁾، فتكون دعوى وجود المهدي باطلة بشهادة علمائهم، وهذا من توفيق الله وعظيم فضله⁽²⁾.

ج . أنه لم تحصل منفعة بهذا المهدي؛ وما يدل على بطلان عقيدة الشيعة الإمامية في المهدي المنتظر: أن هذا المهدي الذي تدعيه الإمامية لم تحصل به مصلحة في شيء من أمور الدين أو الدنيا، ولم ينتفع منه المسلمون بشيء لا الإمامية ولا غيرهم.

قال ابن تيمية . رحمه الله :- إن هذا المعصوم الذي يدعونه في وقت ما قد ولد عندهم لأكثر من أربعمئة وخمسين سنة⁽³⁾ ؛ فإنه دخل السرداب عندهم سنة ستين ومئتين، وله خمس سنين عند بعضهم، وأقل من ذلك عند الآخرين، ولم يظهر عنه شيء مما يفعله الإمام المعصوم، فأبي منفعة للوجود في مثل هذا لو كان موجوداً، فيكيف إذا كان معدوماً؟! والذين امنوا بهذا المعصوم أي لطف وأي منفعة حصلت لهم به نفسه في دينهم أو دنياهم؟! إلى أن قال: وهذا الذي تدعيه الإمامية إما مفقود عندهم، وإما معدوم عند العقلاء، وعلى التقديرين فلا منفعة لأحد به في دين ولا في دنيا⁽⁴⁾.

والشيعة الاثني عشرية في هذا العصر نقضوا هذه العقيدة عملياً من خلال اعتقادهم بنظرية ولاية الفقيه، وهي تجويز الحكم والولاية للمسلم العادي غير المعصوم، أو عليه نص من الله ورسوله بشرط العلم والعدل.

(1) الغيبة ، ص 199 ؛ بذل المجهود (271/1).

(2) بذل المجهود (271/1)

(3) هذا بالنسبة لعصر ابن تيمية ، أما الان فقد مضى عليه ما يزيد عن ألف ومئة وثمان وسبعين عاماً.

(4) منهاج السنة (261/8 . 262).

2. عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي:

بينت الأحاديث الصحيحة: أن الله تعالى يخرج في آخر الزمان رجلاً من أهل البيت يؤيد الله به الدين، يملك سبع سنين، يملأ الأرض عدلاً وسلاماً كما ملئت جوراً وظلماً، تنعم الأمة في عهده نعمة لم تنعمها قط، وتخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها، ويعطي المال بغير عدد. ومن هذه الأحاديث:

أ. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ): «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً⁽¹⁾، وتكثر المشية، وتعظم الأمة، ويعيش سبعاً أو ثمانياً»⁽²⁾، يعني حججاً⁽³⁾.

ب. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ): «لا تقوم الساعة حتى تمتلأ الأرض ظلماً وعدواناً»، قال: «ثم يخرج رجل من عترتي - أو من أهل بيتي؛ يملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وعدواناً»⁽⁴⁾.

ج. وعن ثوبان قال: قال رسول الله (ﷺ): «يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، تطلع الرايات السود من قبل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم». ثم ذكر شيئاً لا أحفظه فقال: «فإذا رأيتموه، فبايعوه، ولو حبواً على الثلج؛ فإنه خليفة الله المهدي»⁽⁵⁾.

قال ابن كثير - رحمه الله -: والمراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة، يقتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي، يكون ظهوره من بلاد المشرق، لا من سرداب سامراء كما يزعم الإمامية من أنه موجود فيه إلى الآن، وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، لا دليل عليه ولا برهان، لا من كتاب ولا من سنة، ولا معقول صحيح ولا استحسان... إلى أن قال: ويؤيد بناس من أهل المشرق ينصرونه، ويقيمون سلطانه، ويشيدون أركانه، وتكون راياتهم سود أيضاً وهو زي عليه الوقار؛ لأن راية رسول

(1) بمعنى الصحيح . النهاية لابن الأثير (12/3).

(2) المستدرک (557/4 . 558) ، قال الألباني: سندُه صحيح رجاله ثقات . سلسلة الأحاديث الصحيحة ، رقم 711 .

(3) المهدي وفقه أشراف الساعة ، محمد إسماعيل ، ص 33 .

(4) السلسلة الصحيحة ، رقم 1529 ، وحكم الألباني بتواتره .

(5) سنن ابن ماجه (1367/2) ؛ مستدرک الحاكم (464/4) ؛ وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي .

الله (ﷺ) كانت سوداء، يقال لها: العقاب... إلى أن قال: والمقصود أن المهدي الممدوح الموعود بوجوده في آخر الزمان يكون أصل ظهوره وخروجه من ناحية المشرق، ويباع له عند البيت كما دلت على ذلك بعض الأحاديث (1).

د . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ) : «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم» (2).

هـ - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله (ﷺ) قال: «لا تزال طائفة من أممي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة» إلى أن قال: «فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام، فيقول أميرهم: صل بنا فيقول: لا إن بعضكم على بعض أمراء تكرمه الله هذه الأمة» (3).

والأحاديث التي وردت في «الصحيحين» تدل على أمرين:

أحدهما: أنه عند نزول عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام من السماء يكون المتولي لإمرة المسلمين رجل منهم.

والثاني: أن حضور أميرهم للصلاة، وصلاته للمسلمين، وطلبه من عيسى عليه السلام عند نزوله أن يتقدم ليصلي لهم يدل على صلاح هذا الأمير وهداه، وجاءت الأحاديث في السنن والمسانيد وغيرها مفسرة لهذه الأحاديث التي في «الصحيحين»، ودالة على أن ذلك الرجل الصالح يسمى: محمد بن عبد الله، ويقال له: المهدي، والسنة يفسر بعضها بعضاً.

و . فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ) : «منا الذي عيسى ابن مريم يصلي خلفه» (4).

ز . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله (ﷺ) : «المهدي مني: أجلي الجبهة،

(1) النهاية ، الفتن والملاحم (31/1).

(2) البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء (491/6) مع الفتح

(3) مسلم ، كتاب الإيمان (193/2) مع شرح النووي.

(4) رواه أبو نعيم في أخبار المهدي ، صححه الألباني. صحيح الجامع (7170/5).

أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك سبع سنين»⁽¹⁾.

ولا توجد أي صلة أو علاقة بين مهدي السنة ومهدي الشيعة الإمامية. وهناك بعض الفوارق بينهما؛

منها:

1 . أن المهدي عند أهل السنة اسمه (محمد بن عبد الله) فاسمه يوافق اسم النبي (ﷺ)، واسم أبيه

يوافق اسم أبيه، أما مهدي الشيعة الإمامية، فاسمه محمد بن الحسن العسكري.

2 . أن المهدي عند أهل السنة من ولد الحسن رضي الله عنه، ومهدي الشيعة الإمامية من ولد

الحسين.

3 . أن المهدي عند أهل السنة تكون ولادته ومدة حياته طبيعية، ولم يوجد في الأحاديث ما يدل

على أنه يمتاز عن غيره من الناس بشيء من ذلك، أما مهدي الشيعة الإمامية فإن حمله وولادته كانت في ليلة

واحدة، ودخل في السرداب وعمره تسع سنوات، ومضى عليه الان ما يزيد على ألف ومئة وثمان وسبعين سنة

وهو في السرداب.

4 . أن المهدي عند أهل السنة يخرج لنصرة الإسلام والمسلمين، ولا يفرق بين جنس وجنس، وأما

مهدي الشيعة الإمامية فيخرج لنصرة الشيعة الإمامية خاصة والانتقام من أعدائهم، ويكره العرب وقريشاً فلا

يعطيهم إلا السيف، ولا يكون من أتباعه عربي، كما دلت ذلك رواياتهم.

5 . أن مهدي السنة يحب صحابة النبي (ﷺ)، ويترضى عنهم، ويتمسك بسنتهم، كما يحب أمهات

المؤمنين، ولا يذكرهن إلا بالثناء الحسن الجميل، أما مهدي الشيعة الإمامية فيبغض أصحاب النبي (ﷺ)

ويخرجهم من قبورهم ويعذبهم، ثم يحرقهم. على حد زعمهم. وكذلك يبغض أمهات المؤمنين، ويحدّ أحب نساء

النبي (ﷺ) الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، على حد زعمهم.

6 . أن مهدي أهل السنة يعمل بسنة النبي (ﷺ) فلا يترك سنة إلا أقامها، ولا بدعة إلا قمعها، أما

مهدي الشيعة الإمامية فإنه يدعو إلى دين جديد وكتاب جديد.

7 . أن مهدي السنة يقيم المساجد ويعمرها، وأما مهدي الشيعة الإمامية فيهدم المساجد ويخرّبها،

(1) سنن أبي داود، كتاب المهدي، رقم 4265.

فيهدم المسجد الحرام والكعبة، ومسجد النبي (ﷺ)، ولا يبقى مسجداً واحداً على وجه الأرض . كما صرحوا بذلك في رواياتهم.

8 . أن مهدي السنة يحكم بكتاب الله وسنة نبيه (ﷺ)، أما مهدي الشيعة الإمامية فيحكم بحكم آل داود.

9 . أن مهدي السنة يخرج من المشرق، أما مهدي الشيعة الإمامية فيخرج من سرداب سامراء.

10 . أن مهدي السنة حقيقة ثابتة، دلت عليها أحاديث النبي (ﷺ)، وأقوال العلماء قديماً وحديثاً، أما مهدي الشيعة الإمامية فوهم من الأوهام لم يخرج ولن يخرج في يوم من الأيام⁽¹⁾.

* * *

(1) بذل المجهود (1/256 ، 257).

الفصل العاشر

عقيدة الرجعة عند الإمامية الاثني عشرية

الرجعة من أصول المذهب الشيعي، فمن رواياتهم: ليس منا من لم يؤمن بِكَلِمَاتِنَا⁽¹⁾. وقال ابن بابويه في «الاعتقادات»: واعتقادنا في الرجعة أنها حق⁽²⁾. وقال المفيد: وافتقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات⁽³⁾. وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: بأنها موضع إجماع الشيعة الإمامية⁽⁴⁾، وأنها من ضروريات مذهبهم، وأنهم: مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها، وتحديد الاعتراف بها في الأدعية والزيارات ويوم الجمعة وكل وقت كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة⁽⁵⁾.

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت⁽⁶⁾، وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من قال بالرجعة ابن سبأ، إلا أنه قال: بأنه غاب وسيرجع ولم يصدق بموته.

وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، الكيسانية وغيرها، ولكنها صارت عند الاثني عشرية عامة للإمام وكثير من الناس، ويشير الألوسي إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط إلى ذلك المعنى العام كان في القرن الثالث⁽⁷⁾.

(1) أصول الشيعة الإمامية (1103/2).

(2) الاعتقادات ، ص 90.

(3) أوائل المقالات ، ص 51.

(4) مجمع البيان (52/5) ، الإيقاظ من الهجمة ، ص 33.

(5) المصدر السابق نفسه ص 64.

(6) القاموس (28/3) ؛ مجمع البحرين (334/4).

(7) روح المعاني (27/5) ؛ ضحى الإسلام ، أحمد أمين (237/3).

وأما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثني عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف:

1 . الإئمة الاثني عشر، حيث يخرج المهدي من محبته، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا.

2 . ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة . في نظرهم . من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثني عشر)، فيبعث خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان.. ومن قبورهم يرجعون لهذه الدنيا . كما يزعم الشيعة الإمامية . للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها، فتجري عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.

3 . عامة الناس، ويخص منهم: من محض الإيمان محضاً، وهم الشيعة عموماً، ولأن الإيمان خاص بالشيعة الإمامية، كما تتفق على ذلك رواياتهم وأقوال شيوخهم، ومن محض الكفر محضاً، وهم كل الناس ما عدا المستضعفين⁽¹⁾.

ولهذا قالوا في تعريف الرجعة: إنها رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة⁽²⁾، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت⁽³⁾ في صورهم التي كانوا عليها⁽⁴⁾.

واتجه شيوخ الشيعة الإمامية إلى كتاب الله سبحانه ليأخذوا منه الدليل على ثبوت الرجعة التي يتفردون بها عن سائر المسلمين، ولما لم يجدوا بغيتهم تعلقوا كعادتهم بالتأويل الباطني، وركبوا متن الشطط، وتعسفوا بما تعسف في هذا السبيل، حتى أصبح استدلالهم حجة عليهم، ودليلاً على زيف معتقدهم، وبرهاناً على بطلان مذهبهم.

وإليك مثال على تفسيرهم للآيات : ويرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾* [الأنبياء: 95] ؛ حيث يقول ما نصه: هذه الآية من أعظم الأدلة على الرجعة، لأن أحداً من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم . يرجعون . يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك⁽⁵⁾، ومع أن الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة على الدنيا، إذ معناها كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة⁽⁶⁾، وهذا كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا

(1) أصول الشيعة الإمامية (1105/2).

(2) أوائل المقالات ، ص 51.

(3) أصول الشيعة الإمامية (1105/2).

(4) أوائل المقالات ، ص 95.

(5) تفسير القمي (76/2) ، وضع عنوان في أعلى الصفحة: أعظم دليل على الرجعة.

(6) تفسير ابن كثير (205/3).

يَرْجِعُونَ ﴿يس: 31﴾ وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ * ﴿يس: 50﴾، وزيادة (لا) هنا لتأكيد معنى النفي من (حرام)، وهذا من أساليب التنزيل البديعة، وقد بلغت النهاية في الدقة. وسر الإخبار بعد الرجوع مع وضوحه، هو الصدع بما يزعجهم ويؤسفهم، وفوات أمنيتهم الكبرى وهي حياتهم الدنيا (1)، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فيه رجعة للناس ليوم القيامة بلا ريب (2) أي ممتنع البتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء (3).

إن فكرة الرجعة عند الشيعة الإمامية بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآن الكريم، وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ * ﴿المؤمنون: 99 . 100﴾، فقلوه سبحانه: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ * صريح في نفي الرجعة مطلقاً (4).

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ * بَلْ بَدَأَ لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ * ﴿الأنعام: 27 . 28﴾.

فهؤلاء جميعاً يسألون الرجوع عند الموت، وعند العرض على الجبار جل في علاه، وعند رؤية النار يجابون، لما سبق في قضائه : أنهم إليها لا يرجعون. ولذلك عد أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو في بدعة التشيع (5)، وقد جاء في «مسند أحمد» أن عاصم بن ضمرة: وكان من أصحاب علي رضي الله عنه قال للحسن بن علي: إن الشيعة يزعمون أن علياً يرجع. قال الحسن: كذب أولئك الكذابون، ولو علمنا ذلك ما تزوج نساؤه، ولا قسمنا ميراثه (6).

(1) تفسير القاسمي (293/11).

(2) أصول الشيعة الإمامية (1112/2).

(3) فتح القدير (426/3).

(4) مختصر التحفة ، ص 201.

(5) أصول الشيعة الإمامية (1122/2).

(6) مسند أحمد (312/2) ، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

والقول بالرجعة بعد الموت على الدنيا مجازاة المسيئين وإثابة المحسنين يناهي طبيعة هذه الدنيا، وأنها ليست دار جزاء: ﴿وَإِنَّمَا تُوفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُزُورِ *﴾ [آل عمران: 185].

وقد كان لابن سبأ دور التأسيس لمبدأ الرجعة، إلا أنها رجعة خاصة بعلي، كما أنه ينفي وقوع الموت عليه أصلاً كحال الإمامية الاثني عشرية مع مهديهم الذي يزعمون وجوده، وعقيدة الرجعة عند الشيعة الإمامية خلاف ما علم من الدين بالضرورة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن الله كلما توعد كافراً أو ظالماً إنما توعد به يوم القيامة، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة المصرحة بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة⁽¹⁾.

* * *

(1) أصول الشيعة الإمامية (1124/2).

الفصل الحادي عشر

قول الإمامية بالبداء على الله سبحانه وتعالى

من أصول الإمامية الاثني عشرية القول بالبداء على الله سبحانه وتعالى، حتى بالغوا في أمره فقالوا: ما عبد الله بشيء مثل البداء⁽¹⁾، وما عظم الله عز وجل بمثل البداء⁽²⁾، ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه⁽³⁾، وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر، وأن يقر الله بالبداء⁽⁴⁾. ويبدو أن الذي أرسى هذا المعتقد عند الاثني عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام، وهو شيخهم الكليني (ت 328 أو 329 هـ)؛ حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من (الكافي)، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصص له باباً بعنوان (باب البداء)، وذكر فيه ستة عشر حديثاً من الأحاديث المنسوبة للأئمة⁽⁵⁾.

وإذا رجعت إلى اللغة العربية لتعريف معنى البدء تجد أن «القاموس» يقول: بدا بدواً بداءة: ظهر.

وبدا له في الأمر بدواً وبداء وبداءة: نشأ له فيه رأي⁽⁶⁾، فالبداء في اللغة له معنيان:

1. الظهور بعد الخفاء؛ تقول: بدا سور المدينة، أي: ظهر.

2. نشأة الرأي الجديد. قال الفراء: بدا لي بداء، أي: ظهر لي رأي آخر، قال الجوهري: بدا له في

(1) أصول الكافي (1/146).

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) المصدر السابق نفسه (1/148).

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) أصول الشيعة الإمامية (2/1133).

(6) القاموس المحيط (4/302).

الأمر بداء أي: نشأ له فيه رأي⁽¹⁾. وكلا المعنيين وردا في القرآن، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: 284]، ومن الثاني قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتٍ لَيْسَ جُنُنًا حَتَّىٰ حِينٍ﴾ * [يوسف: 35]، وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محال على الله سبحانه، ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثني عشرية هذا من أعظم العبادات وتدعي أنه ما عَظَّم الله عز وجل بمثل البداء؟ سبحانهك هذا بهتان عظيم⁽²⁾.

وهذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود؛ فقد جاء في التوراة التي حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواؤهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه⁽³⁾، ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة، التي أخذها من (توراته) في المجتمع الإسلامي الذي حاول التأثير فيه باسم التشيع، وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي رضي الله عنه، ذلك أن فرق السبئية كلهم يقولون بالبداء، وأن الله تبدو له البداوات⁽⁴⁾، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة (الكيسانية) أو المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، وهي الفرقة التي اشتهرت بالقول بالبداء والاهتمام به، والتزامه عقيدة⁽⁵⁾.

وكان شيوخ الشيعة الإمامية يُمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا الله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد⁽⁶⁾.

وقد دلَّ القرآن الكريم على إثبات صفة العلم لله تعالى، وعلى بطلان ما نسبته الشيعة الإمامية من عقيدة البداء لله؛ التي أفضت إلى نسبة الجهل إليه تعالى.

(1) الصحاح (2278/6)؛ لسان العرب (66/14).

(2) أصول الشيعة الإمامية (1135/2).

(3) المصدر السابق نفسه (1136/2).

(4) التنبيه والرد للملطي، ص 19.

(5) أصول الشيعة الإمامية (1136/2).

(6) تفسير العياشي (218/2)؛ بحار الأنوار (214/4).

والآيات الدالة على إثبات صفة العلم لله تعالى كثيرة ؛ منها قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ * وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 59 . 60].
وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ *﴾ [الملك: 14].

قال ابن تيمية . رحمه الله .: قد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت...
لأهل النظر والاستدلال القياسي العقلي:

أحدها: أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، ذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزم للإرادة المشيئة، والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به.

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب، فعلمه بنفسه مستلزم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، مستغن بنفسه عنها، كما هو غني بنفسه في جميع صفاته⁽¹⁾، وقد دلت الآيات كذلك على تقدير الله تعالى للكون قبل أن يخلقه، وذلك بناء على علمه السابق بهذا الكون قبل وجوده، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا *﴾ [الفرقان : 2]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى *﴾ [الأعلى: 2 . 3].

فهذه الآيات الكريمة فيها أعظم رد على الشيعة الإمامية الذين زعموا: أن الله تعالى لا يعلم الحوادث إلا بعد حدوثها، وأنه قد يأمر بأمر ثم يتغير رأيه بناء على تجديد المصلحة، فالله تعالى قبل أن يخلق هذا الخلق قدره، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره ولا تدييره، ولا يتجاوز ما كتب الله في اللوح المحفوظ قبل خلق المخلوقات ووجود الكائنات، ولكن الظالمين بآيات الله يحدون⁽²⁾.

(1) الفتاوى (211/2).

(2) بذل المجهود (340/1).

وقد دلت السنة على إثبات صفة العلم لله تعالى، روى البخاري: أن رسول الله (ﷺ) قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»⁽¹⁾، وهذه الأمور التي جاءت في الحديث أمور مستقبلية دل الحديث على علم الله بها قبل حدوثها .
وقال النبي (ﷺ): «قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»⁽²⁾.

وقد جاءت في كتب الشيعة - في ذلك الركام الهائل من الأباطيل - روايات قد تكون وثيقة الصلة بعلماء آل البيت؛ لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة، فعن منصور بن حازم قال سألت أبا عبد الله - عليه السلام -: يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال : من قال هذا فأخزاه الله، قلت: رأيت ما كان وما هو كائن إلى اليوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى، قبل أن يخلق الخلق⁽³⁾.

* * *

(1) البخاري ، رقم 4697.

(2) مسلم ، رقم 16.

(3) التوحيد لابن بابويه ، ص 334 ؛ أصول الكافي (48/1) ، رقم 10.

الفصل الثاني عشر

موقف أهل البيت من غلاة الشيعة

أئمة أهل البيت كسائر أهل السنة في موقفهم من غلاة الشيعة ومن عقائدهم، فهم يعتقدون ضلالهم وانحرافهم عن السنة، وبعدهم عن الحق، وهم من أشد الناس ذمماً ومقتاً لهم وذلك لنسبتهم تلك العقائد الفاسدة إليهم، وكثرة افتراءهم عليهم، وقد تعددت عبارات أهل البيت وتنوعت في ذم غلاة الشيعة، وبراءتهم من عقيدتهم، فمما جاء عنهم في براءتهم من عقائد غلاة الشيعة، وتأصيلهم عقيدة أهل السنة (1):

1. ما ثبت عن علي رضي الله عنه:

وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . رضي الله عنهما (2).

وعنه رضي الله عنه قال: لا يفضِّلني أحد على الشيخين إلا جلدته حد المفتري (3). وفي «الصحيحين» أنه قال في حق عمر: ما خلَّفت أحداً أحب إلي من أن ألقى الله بمثل عمله منك، وإيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وذلك أي كنت أسمع كثيراً رسول الله (ﷺ) يقول: «ذهب أنا و أبو بكر وعمر...» وإن كنت لأظن أن يجعلك الله معهما (4).

وهذه الآثار . الثابتة عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه تناقض عقيدة الشيعة الإمامية في الشيخين، كما تقدم، وتدل على براءة علي . رضي الله عنه . من الشيعة الإمامية ومن عقيدتهم، وتولية للشيخين وسائر

(1) الانتصار للصحب والآل ، ص 112.

(2) اللالكائي (1366/7 . 1397).

(3) السنة لابن أبي عاصم ، ص 561.

(4) البخاري ، رقم 3685.

أصحاب النبي (ﷺ) وحبهم لهم . كما بينا سابقاً ، وإقراره للشيخين بالفضل عليه، وعقوبته من فضله عليهما، وتمنيه أن يلقي الله بمثل عمل عمر، فرضي الله عنه وعن سائر أصحاب النبي الطيبين المطهرين، من كل ما ينسبه إليهم أهل البدع من الشيعة الإمامية والخواارج.

ثم من بعد علي . رضي الله عنه . جاءت أقوال أبنائه، وأهل بيته، في البراءة من غلاة الشيعة ومن عقيدتهم وانتقادهم لعقيدة أهل السنة (1).

2. قول الحسن بن علي . رضي الله عنه .:

عن عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم أن علياً مبعوث قبل يوم القيامة قال: كذبوا والله، ما هؤلاء بالشيعة ؛ لو علمنا أنه مبعوث، ما زوجنا نساءه، ولا اقتسمنا ماله (2).

وروى أبو نعيم : قيل للحسن بن علي . رضي الله عنهما :: إن الناس يقولون: إنك تريد الخلافة، قال: كانت جماجم العرب في يدي، يحاربون من حاربت، ويسالمون من سالمت، فتركتها ابتغاء وجه الله، وحقق دماء أمة محمد (ﷺ) (3).

3. قول الحسين بن علي . رضي الله عنهما .:

كان يقول في شيعة العراق . الذين كاتبوه ووعدوه بالنصر، ثم تفرقوا عنه، وأسلموه إلى أعدائه :: «اللهم إن أهل العراق غروني، وخدعوني، صنعوا بأخي ما صنعوا، اللهم شتت عليهم أمرهم، وأحصهم عدداً» (4).

ثم كان نتيجة غدرهم وخذلانهم له استشهادة . رضي الله عنه . هو وعامة من كان معه من أهل بيته، بعد أن تفرق عنه هؤلاء الخونة، فكان مقتله . رضي الله عنه . معيبة عظيمة، ومأساة جسيمة يتفطر لها قلب كل مسلم (5).

4. قول علي بن الحسين . رحمه الله .:

ثبت عنه أنه قال: يا أهل العراق أحبونا حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأَصنام، فما زال بنا حبكم

(1) الانتصار للصحب والآل ، ص 114.

(2) سير أعلام النبلاء (263/3).

(3) حلية الأولياء (37/2).

(4) سير أعلام النبلاء (302/4).

(5) المصدر السابق نفسه.

حتى صار علينا شيئاً⁽¹⁾ .

وعنه رحمه الله، أنه جاءه نفر من أهل العراق، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان . رضي الله عنهم ، فلما فرغوا قال لهم: ألا تحبوني:

أأنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله، أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا.

قال: فأنتم الذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أتوا، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه، فأولئك هم المفلحون؟ قالوا: لا. قال: أشهد أنكم لستم من الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: 10] اخرجوا فعل الله بكم⁽²⁾!!

5. قول محمد بن علي (الباقر):

عن محمد بن علي أنه قال: أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر أحسن ما يكون من القول⁽³⁾.

وعنه . رحمه الله . أنه قال لجابر الجعفي: إن قوماً بالعراق يزعمون أني أمرتهم بذلك؛ فأخبرهم أني أبرأ إلى الله تعالى منهم، والله برأي منهم، والذي نفس محمد بيده لو وليت، لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالني شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر الله لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله غافلون عنهما⁽⁴⁾ . وعن بسام الصيرفي قال: سألت أبا جعفر عن أبي بكر وعمر فقال: والله إني لأتولاهما، وأستغفر لهما. وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق نفسه (390/4).

(2) الحلية (137/3).

(3) سير أعلام النبلاء (406/4).

(4) الاعتقاد للبيهقي ، ص 361.

(5) سير أعلام النبلاء (403/4).

6. قول زيد بن علي . رحمه الله .:

عن زيد بن علي أنه قال: كان أبو بكر إمام الشاكرين. ثم تلا: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾* [آل عمران: 144]، ثم قال: البراءة من أبي بكر هي البراءة من علي رضي الله عنهما . فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر (1).

7. قول جعفر بن محمد (الصادق):

عن عبد الجبار بن عباس الهمداني : أن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة فقال: إنكم إن شاء الله من صالحني أهل مصركم، فأبلغوا عني من زعم أبي إمام معصوم مفترض الطاعة، فأنا منه بريء، ومن زعم أبي أبرأ من أبي بكر وعمر، فأنا منه بريء (2).

وعن سالم بن أبي حفصة قال: سألت أبا جعفر وابنه جعفر عن أبي بكر وعمر فقال: يا سالم تولهما، وأبرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى.

ثم قال جعفر: أيسب الرجل جده؟! أبو بكر جدي، لا نالني شفاعة محمد (ﷺ) يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما (3).

وعن جعفر بن محمد أنه كان يقول: ما أرجو من شفاعة علي شيئاً، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبي بكر مثله، لقد ولدني مرتين (4).

وعنه . رحمه الله .: أنه سئل عن أبي بكر وعمر فقال: إنك تسألني عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة (5).

. وعنه أنه قال: برىء الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر (6).

قال الذهبي معقباً على هذا الأثر: قلت: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، أشهد بالله إنه لبار في قوله غير منافق لأحد، فقيح الله الرافضة (7).

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (1302/7)، و النهي عن سب الأصحاب للمقدسي ، ص 75.

(2) سير أعلام النبلاء (259/6).

(3) المصدر السابق نفسه (258/6).

(4) المصدر السابق نفسه (255/6).

(5) الانتصار للصحب والآل ، ص 119.

(6) سير أعلام النبلاء (260/6).

(7) المصدر السابق نفسه.

فهذه هي أقوال أئمة أهل البيت، الطيبين الطاهرين . الذين تدعي الشيعة الإمامية إمامتهم وولايتهم، وينسبون إليهم عقيدتهم . موضحة ومبيّنة موقفهم من الشيعة الإمامية، ومن دينهم، وبراءتهم منهم ومن كل ما ينسبونه إليهم من عقائدهم الفاسدة، ومطاعنهم على خيار الصحابة، وأمّهات المؤمنين، وأن هؤلاء الأئمة من أهل البيت على عقيدة السنة، ظاهراً وباطناً، في كل كبير وصغير، فهي عقيدتهم التي بها يدينون، وعليها يوالون ويعادون، وأن من نسب إليهم غير ذلك فهو كاذب عليهم ظالم لهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وأخزي الله من ألصق بهم الأكاذيب⁽¹⁾.

* * *

(1) الانتصار للصحب والآل ، ص 120.

الفصل الثالث عشر

التقريب بين أهل السنة والإمامية الاثني عشرية

لقد تبين لنا من خلال البحث مدى ما عند الشيعة الإمامية من انحراف عن كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ومدى الأخطار والأضرار الكبيرة التي احتوت عليها كتبهم المعتمدة في مجال التفسير والتوحيد والحديث وغيرها، وأنها تصيب المسلمين في صميم دينهم، وفي أصول اعتقادهم.

وكل دعوة تقريب تستلزم ضمناً الاعتراف بهذه الكتب التي لا يصل الكيد الاستشراقي والتبشيري إلى مستوى ما وصلت إليه من محاولات لتغيير دين الله وشرعه باسم الإسلام، بل إن الاستشراق والتبشير من معينها يرتوي، وعلى شبهاتها وأساطيرها يعتمد في إفساده وتامره على الدين وأهله، ولهذا فإن هناك علاقة وثيقة، بل تشابهاً تاماً بين شبهات المستشرقين والمبشرين وآراء الشيعة الغلاة، وليس هذا بجديد، وهذه العلاقة تستحق أن يفرد لها رسالة علمية خاصة.

فمن قديم كان الأعداء يستخدمون آراء الشيعة الإمامية تكأة لهم في محاربة الإسلام وأهله، بل كان جنود الشيعة الإمامية أمضى سلاحاً في يد الأعداء، وكان التشيع الإمامي مأوى لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد وحاقد وموتور، وأيام التاريخ مليئة بمؤامراتهم وخياناتهم ومؤازرتهم للأعداء، ومن أبرز الأسباب في ذلك: أن هؤلاء الشيعة الإمامية لا يؤمنون بشرعية أي حكومة إسلامية إلا حكومة الإمام المنتظر الذي غاب أكثر من أحد عشر قرناً، ولهذا وجد الأعداء مدخلاً إلى قلوبهم من هذا الطريق (1).

قال ابن تيمية: وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من مودته للمسلمين، ولهذا لما خرج التتر الكفار من جهة المشرق، وقتلوا المسلمين، وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كان غلاة الشيعة معاونة لهم على المسلمين، وكذلك من كانوا بالشام وحلب وغيرها من غلاة الشيعة كانوا من أشد

(1) مسألة التقريب (2/261 . 278).

الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت غلاة الشيعة من أعظم المعاونين لهم، فهم دائماً يوالون الكفار من المشركين والنصارى، ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم⁽¹⁾.

ويكفي للتأكيد على ذلك شواهد تاريخية منها:

1. مؤامرة ابن العلقمي الإمامي في إسقاط بغداد 656 هـ:

وملخص الحادثة: أن ابن العلقمي كان وزيراً للخليفة العباسي المستعصم، وكان الخليفة على مذهب أهل السنة، كما كان أبوه وجده، ولكن كان فيه لين وعدم تيقظ، فكان هذا الوزير الإمامي يخطط للقضاء على دولة الخلافة، وإبادة أهل السنة، وإقامة دولة على مذهب الشيعة الإمامية، فاستغل منصبه، وغفلة الخليفة لتنفيذ مؤامراته ضد الخلافة، وكانت خيوط مؤامراته تتمثل في ثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولى: إضعاف الجيش، ومضايقة الناس، حيث سعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين، وضعفتهم. قال ابن كثير: وكان الوزير ابن العلقمي يجتهد في صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريباً من مئة ألف مقاتل.. فلم يزل يجتهد في تقليصهم، إلى أن لم يبق سوى عشرة آلاف⁽²⁾.

ب. المرحلة الثانية: مكاتبة التتار، يقول ابن كثير: ثم كاتب التتار وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهّل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال⁽³⁾.

ج. المرحلة الثالثة: النهي عن قتال التتار وتثبيط الخليفة والناس، فقد نهى العامة عن قتالهم⁽⁴⁾، وأوهم الخليفة وحاشيته أن ملك التتار يريد مصالحتهم، وأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم، ونصفه للخليفة، فخرج الخليفة إليه في سبعمئة راكب من القضاة والفقهاء، والأمراء والأعيان. فتم بهذه الحيلة قتل الخليفة ومن معه من قواد الأمة وطلائعها بدون أي جهد من التتر.

(1) منهاج السنة (104/2)

(2) البداية والنهاية (202/13).

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) منهاج السنة (38/3).

وقد أشار أولئك الملأ من الشيعة الإمامية على هؤلاء التتر ألا يصلح الخليفة، وقال الوزير ابن العلقمي: متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عاماً أو عامين، ثم يعود الأمر إلى ما كانت عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، ويقال: إن الذي أشار بقتله الوزير ابن العلقمي، ونصير الطوسي (1)، ثم مالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايع والكهول والشباب، ولم ينج منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن التجأ إليهم، وإلى دار الوزير ابن العلقمي، وقد قتلوا من المسلمين بضعة عشر ألف إنسان أو أكثر أو أقل، ولم ير الإسلام ملحمة مثل ملحمة التتر، وقتلوا الهاشميين، وسبوا نساءهم، من العباسيين؛ وغير العباسيين؛ فهل يكون موالياً لال رسول الله (ﷺ) من يسلط الكفار على قتلهم وسيبهم وعلى سائر المسلمين (2).

وقتل الخطباء والأئمة، حملة القرآن، وتعطلت المساجد، والجماعات، مدة شهرين ببغداد (3). وكان هدف ابن العلقمي: أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر بدعته، وأن يبيّن لطائفته مدرسة هائلة ينشرون بها مذهبهم فلم يقدره الله على ذلك، بل أزال نعمته عنه وقصف عمره بعد شهرين يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده (4).

2. الدولة الصفوية:

في الدولة الصفوية، والتي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي: فرض التشيع الاثني عشرية على الإيرانيين قسراً، وجعل المذهب الرسمي لإيران، وكان إسماعيل قاسياً متعطشاً للدماء إلى حد لا يكاد يصدق (5)، ويشيع عن نفسه أنه معصوم، وليس بينه وبين المهدي فاصل، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر (6)،

(1) كان النصير الطوسي عند هولاءكو قد استصحبه في خدمته، لما فتح قلعة ألاموت وانتزعها من أيدي الإسماعيلية. البداية والنهاية (201/13).

(2) منهاج السنة (38/3).

(3) البداية والنهاية (203/13).

(4) المصدر السابق نفسه (202/13 . 203).

(5) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق. علي الوردي، ص 56.

(6) الفكر الشيعي والنزعات الصوفية، كامل الشيبلي، ص 413.

ولقد تقلد سيفه وأعمله في أهل السنة، وكان يتخذ سبّ الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين، وقد أمر الشاه أن يعلن السب في الشوارع، والأسواق، وعلى المنابر منذراً للمعاندین بقطع رقابهم، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق التشيع الإمامي بقوة السلاح⁽¹⁾.

ولقد آزر شيوخ الإمامية سلاطين الصفويين في الأخذ بالتشيع إلى مراحل من الغلو، وفرض ذلك على مسلمي إيران بقوة الحديد والنار، وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ: شيخهم علي الكركي⁽²⁾، الذي يلقبه الشيعة الإمامية بالمحقق الثاني، والذي قرببه الشاه طهماسب، ابن الشاه إسماعيل، وجعله الامر المطاع في الدولة، وكذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسي، والذي شارك السلطة في التأثير على المسلمين في إيران حتى يقال بأن كتابه (حق اليقين) كان سبباً في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين⁽³⁾، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة الإمامية، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب لا بالفكر والإقناع⁽⁴⁾.

ولا ينسى الجانب الاخر من أثر الدولة الصفوية، وذلك في حروبها لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها لبناء الكنائس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم للسنة وأهلها⁽⁵⁾.

هذه بعض آثار دولهم وأفرادهم في هذا المجال، ومن كلمات ابن تيمية - رحمه الله - الخالدة والمهمة في هذا الموضوع والتي إذا طبقتها على الواقع، وإذا استقرأت من خلالها وقائع التاريخ رأيت صدقها كالشمس قوله - رحمه الله -: فليُنظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشور والفساد في الإسلام ؛ فإنه يجد معظم ذلك من قبل الشيعة الإمامية، وتجدهم من أعظم الناس فتناً وشرّاً، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشور وإيقاع الفساد بين الأمة⁽⁶⁾. ونحن قد علمنا بالمعاينة والتواتر أن الفتن والشور العظيمة التي لا تشابهها فتن، إنما تخرج عنهم⁽⁷⁾.

(1) أصول الشيعة الإمامية (1475/3).

(2) المصدر السابق نفسه (1476/3).

(3) عقيدة الشيعة ، دونالدسن ، ص 302.

(4) أصول الشيعة الإمامية (1478/2).

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) منهاج السنة (243/3).

(7) المصدر السابق نفسه (245/3).

فمع من نتحد يا معشر أهل السنة؟ أمع من يطعن في قرآننا، ويفسره على غير تأويله، ويجرف الكلم عن مواضعه، ويكفر الصديق والفاروق وأم المؤمنين وأحب نسائه إليه عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وغيرهم من أجلة الصحابة رضوان الله عليهم، ويخادع المسلمين باسم التقية⁽¹⁾؟!.

3. من التجارب المعاصرة في التقريب:

أ. تجربة مصطفى السباعي:

بذل الدكتور مصطفى السباعي عدة مساعٍ مع بعض علماء الشيعة الإمامية في مسألة التقريب، وسعى لعقد مؤتمر إسلامي لدراسة السبل الكفيلة لإرساء دعائم الألفة والمودة والتقارب بين الفريقين، وكان يرى من أكبر العوامل في التقريب أن يزور علماء الفريقين بعضهم بعضاً، وأن تصدر الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى التقارب، وكما يرى عدم إصدار الكتب التي تثير تائراً أحد الطرفين .

وقام مصطفى السباعي بزيارة أحد مراجع الشيعة الإمامية الكبار، ومن يعتبر عندهم من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، والدعوة إلى توحيد الصف، وجمع الكلمة ؛ وهو شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، فألفاه متحمساً لهذه الفكرة ومؤمناً بها، واتفق معه على عقد مؤتمر إسلامي بين علماء السنة والشيعة الإمامية لهذا الغرض، كما قام السباعي بزيارة وجوه الشيعة من سياسيين وتجار وأدباء للغرض نفسه، وخرج من هذه الاتصالات فرحاً جداً لحصوله على تلك النتائج، وما كان يخطر ببال السباعي رحمه الله أو يدور بخلده ما تنطوي عليه نفوس القوم من أهداف، وما يرمون إليه من وراء دعوته التقريب من خطط، حتى فوجأى السباعي . كما يقول . بعد فترة بأن هذا الموسوي المتحمس للتقريب قام بإصدار كتاب في أبي هريرة رضي الله عنه ملأه بالسباب والشتائم، بل انتهى فيه إلى القول بأن أبا هريرة رضي الله عنه كان منافقاً كافراً، وأن الرسول قد أخبر عنه بأنه من أهل النار⁽²⁾ .

ثم يقول السباعي: لقد عجبت من موقف عبد الحسين في كلامه وفي كتابه معاً، ذلك الموقف الذي لا يدل على رغبة صادقة في التقارب ونسيان الماضي⁽³⁾ .

(1) مسألة التقريب (280/2).

(2) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، ص 9.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 10.

ويذكر السباعي أن غاية ما قدم شيوخ الشيعة الإمامية تجاه فكرة التقريب هي جملة من المجاملة في الندوات والمجالس مع استمرار كثير منهم في سب الصحابة وإساءة الظن بهم، واعتقاد كل ما يروى في كتب أسلافهم من تلك الروايات والأخبار (1).

ويذكر أنهم وهم ينادون بالتقريب لا يوجد لروح التقريب أثر لدى علماء الشيعة الإمامية في العراق وإيران، فلا يزال القوم مصرين على ما في كتبهم من ذلك الطعن الجارح والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة الإمامية (2).

ويذكر السباعي: أن كل بحث علمي في تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة الإمامية؛ يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث في ذلك، ويتسترون وراء التقريب، ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين في التقريب، ولكن كتاباً، ككتاب عبد الحسين شرف الدين في الطعن في أكبر صحابي موثوق في روايته للأحاديث في نظر أهل السنة لا يراه أولئك العائبون أو الغاضبون عملاً معرقلًا لجهود الساعين إلى التقريب!؟

ويقول: لست أحصر المثل بكتاب: «أبي هريرة» المذكور، فهناك كتب تطبع في العراق وفي إيران، وفيها من التشنيع على جمهور الصحابة ما لا يتحمل سماعه إنسان ذو وجدان وضمير، مما يؤجج نيران التفرقة من جديد (3).

هذه تجربة الشيخ السباعي رحمه الله، ومحاولته فشلت أمام تعصب شيوخ الشيعة الإمامية، وإصرارهم في عدوانهم على خير جيل وجد في خير القرون (4).

لقد أصبح التقريب في مفهوم الشيعة الإمامية، أن يتاح لهم المجال لنشر عقائدهم في ديار السنة، وأن يستمروا في نيلهم من أصحاب رسول الله (ﷺ)، وأن يسكت أهل السنة عن بيان الحق، وإن سمع الإمامية الحق يعلو هاجوا وماجوا قاتلين: إن الوحدة في خطر (5).

(1) المصدر السابق نفسه، ص 9. 10.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 9. 10.

(3) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 10.

(4) مسألة التقريب (198/2).

(5) المصدر السابق نفسه.

ب . تجربة الشيخ موسى جار الله:

هذا الشيخ الجليل من علماء روسيا؛ فهو موسى بن جار الله التركستاني القازاني الروسي، شيخ مشايخ روسيا في نهاية العصر القيصري وبداية الحكم السوفييتي، كان صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في أمور مسلمي روسيا الذين كانوا يزيدون عن الثلاثين مليون نسمة، ثم هبَّ عليه إعصار الشيوعية، فأصبح بعيداً عن دياره وأهله، له تأليف رسائل وكتب، تنقل بين الهند والحجاز ومصر والعراق وإيران، قال عن نفسه: كان بوسعي أن أعد كاتب روسيا الأول وأحد زعماء الطليعة فيها لو أنني تخلّيت عن إيماني، ولكنني اثرت أن أشتري الآخرة بالدنيا⁽¹⁾.

حاول هذا العالم الجليل أن يجمع شمل الأمة، وأن يوحد أهل السنة والشيعة، وبذل جهوداً في هذا الجانب عظيمة، فبدأ بدراسة كتب الشيعة وطالعها باهتمام، كما يذكر أنه طالع (أصول الكافي وفروعه) (ومن لا يحضره الفقيه)، وكتاب (الوافي) و(مرآة العقول) و(بحار الأنوار) و(غاية المرام) وكتب كثيرة وغير هذه الكتب⁽²⁾، ثم زار ديار الشيعة وعاش فيها أكثر من سبعة أشهر يزور معابدها ومشاهدها ومدارسها، ويحضر محافلها وحفلاتها في العزاء والماتم، ويحضر حلقات الدروس في البيوت والمساجد وصحونها، والمدارس وحجرتها، وأقام بالنجف أيام الحرم، ورأى كل ما تأتي به الشيعة أيام العزاء ويوم عاشوراء.

وخرج هذا العالم بنتيجة علمية، فرأى ببصيرته النافذة وعلمه الغزير أن نقد عقائد الشيعة وواقعها هو أول مرحلة من تأليف قلوب الأمة لا تأليف بدونها، وكان أول مساعيه في التقريب لقاءه مع شيخ الشيعة محسن الأمين في طهران، وجرى بينهما بعض الحديث، ثم قدم له الشيخ موسى ورقة صغيرة كان تاريخ الرسالة 1934/8/26م، وأرسل منها نسخة إلى علماء النجف، وأخرى إلى علماء الكاظمية، فكتب فيها: أقدم هذه المسائل لأساتذة النجف الأشرف بيد الاحترام، بأمل الاستفادة بقلب سليم صادق، كله رغبة في تأليف عالمي الإسلام : الشيعة الإمامية الطائفة المحقة . يعني على زعمهم⁽³⁾ .، وعامة أهل السنة والجماعة، راجياً إجابة

(1) المصدر السابق نفسه (201/2).

(2) الشيعة ، ص 19 ؛ مسألة التقريب (199/2).

(3) مسألة التقريب (205/2).

الأساتذة جميعاً أو فرادى، وكل ببيانه البليغ، وبتوقيع يده مؤكداً بخاتمه ومهره، ثم أورد في الرسالة ما في كتب الشيعة من أمور منكرة مشيراً إلى أرقام الصفحات في كل ما يذكره، فذكر عدة قضايا خطيرة في كتب الشيعة الإمامية تحول بين الأمة والائتلاف مثل:

1. تكفير الصحابة.
 2. اللعنات على العصر الأول.
 3. تحريف القرآن الكريم.
 4. حكومات الدول الإسلامية وقضاتها وكل علمائها طواغيت في كتب الشيعة الإمامية.
 5. كل الفرق الإسلامية كافرة ملعونة خالدة في النار إلا الشيعة الإمامية.
 6. الجهاد في كتب الشيعة الإمامية مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل حرمة الميتة وحرمة الخنزير، ولا شهيد إلا الشيعة الإمامية، والشيعة الإمامية شهيد ولو مات على فراشه، والذين يقاتلون في سبيل الله من غير الشيعة الإمامية فالويل يتعجلون!!
- ثم قال الشيخ بعد ما نقل شواهد هذه المسائل من كتب الشيعة الإمامية المعتمدة مخاطباً شيوخ الشيعة الإمامية: هذه ست من المسائل، عقيدة الشيعة الإمامية فيها يقين، فهل يبقى لتوحيد كلمة المسلمين في عالم الإسلام من أمل وهذه عقيدة الشيعة الإمامية؟! وهل يبقى بعد هذه المسائل، وبعد هذه العقيدة لكلمة التوحيد في قلوب أهلها من أثر؟! وهل يمكن أن يكون للأمم الإسلامية، ولهم هذه العقيدة في سبيل غلبة الإسلام في مستقبل الأيام من سعي؟! ثم أردف ذلك بمسائل منكرة أخرى مثل:
7. رد الشيعة لأحاديث الأمة، ودعواهم أن كل ما خالف الأمة فيه الرشاد. ويرى أن هذا المبدأ هدم لدين الشيعة قبل أن يهدم دين الإسلام.
 8. وما في كتب الشيعة من أبواب في آيات وسور نزلت في الأئمة والشيعة الإمامية، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر وكفر من اتبعهما.
 9. وغلو الشيعة الإمامية في التقية.
 10. ثم ذكر أباطيل أخرى شنيعة في كتب الشيعة الإمامية مثل:

- 11 . أن علياً أمير المؤمنين طلق عائشة فخرجت من كونها أم المؤمنين.
- 12 . أن القائم إذا يقوم يقيم الحد على عائشة انتقاماً لأمه ابنة النبي (ﷺ) فاطمة عليها وعلى أبيها وأولادها الصلاة والسلام.
- 13 . أن القائم إذا ظهر يهدم مساجد الإسلام.
- 14 . ثم ذكر أن دين الشيعة الإمامية روحه العدا، وأن ما في كتب الشيعة الإمامية من حكايات العدا بين الصديق والفاروق، وبين علي ؛ كلها موضوعة.
- 15 . وذكر أن كتب الشيعة تقول على لسان بعض الأئمة: إن الأمة وإن كانت لها أمانة وصدق ووفاء، لا تكون مؤمنة لإنكارها الولاية.
- 16 . وأن الشيعة وإن لم يكن عندها شيء من الدين لا عتب لها ؛ لأنها تدين بولاية إمام عادل.
- وذكر مسائل أخرى ثم قال: فتفضلوا أيها الأساتذة السادة بالإفادة حتى يتحد الإسلام، وتجتمع كلمة المسلمين حول كتاب الله المبين .
- فماذا كان جواب الشيعة الإمامية على هذه المسائل التي نقلتها من أمهات كتب الشيعة الإمامية عرضاً على سبيل الاستيضاح عملاً بأمر الله في كتابه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾* [النحل: 43] [الأنبياء: 70]، ثم انتظرت سنة وزيادة ولم أسمع جواباً من أحد إلا من كبير مجتهد الشيعة بالبصرة قد قام بوظيفته وتفضل علي بكل أجوبته في كتاب تزيد صفحاته على تسعين، بكلمات في الطعن في العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة الإمامية.
- ثم كتب الشيخ موسى كتابه (الوشية في نقد عقائد الشيعة) بعد أن لم ير استجابة من شيوخ الشيعة الإمامية، ويقول: إني أدافع بذلك عن شرف الأمة وحرمة الدين، وأقضي به حقوق العصر الأول عليّ وعلى كل الأمة⁽¹⁾.
- وإذا كان الشيخ موسى جار الله يرى في نشره كتاب (الوشية) وفي نصحه لشيوخ الشيعة الإمامية أن ذلك أول تدبير في التأليف والتقريب؛ فإن شيوخ الشيعة الإمامية ترى أن ما كشفه الشيخ موسى يجب أن يكون دفيناً، ويستفزه مثل هذا الكشف غاية الاستفزاز، والسبب في انزعاج شيوخ الشيعة الإمامية من أي كشف لما في كتبهم من أباطيل : أن في ذلك فضحاً لأغراضهم ومارهم، وكشفاً لاستغلالهم للجمهور البسطاء من الشيعة الإمامية دينياً باسم النياية عن المعصوم المنتظر، ومالياً باسم خمس هذا المنتظر⁽²⁾.

(1) الوشية ، ص 39 ، مسألة التقريب (208/2).

(2) مسألة التقريب.

4. المنهج السليم للتقريب:

أ. هو أن يقوم علماء السنة بمجهود كبير لنشر اعتقادهم الصحيح المنبثق من كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، وبيان صحته وتميزه عن مذاهب أهل البدع، وكشف مغالطات الشيعة الإمامية وأباطيلهم وما يستدلون به من كتب أهل السنة، والرد على الشبهات الموجهة لأهل السنة بعلم وعدل وبرهان، ولا بد من مصاحبة ذلك كله ببيان لانحرافات الشيعة الإمامية، وكشف ضلالاتهم وأصولهم الفاسدة، وإذا كان أئمة السنة قد شاركوا في ذلك فإنه يجب مضاعفة الجهد، وأن يكون جهداً جماعياً مخططاً له.

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل، وتقريب الشيعة الإمامية إلى كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، وفهم الإسلام الصحيح، من خلال علماء أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت؛ كأئمة المؤمنين علي وأبنائه رضي الله عنهم وأحفاده من العلماء، ولا بد من الوقوف في وجه المد التوسعي الإمامي الذي يشين أهل البيت الأطهار، والذي ينشط اليوم بشكل قوي في العالم الإسلامي، وفي أوربة وأمريكا، وحتى يجتمع المسلمون على كلمة سواء. ويعتصموا بحبل الله جميعاً ولا يفرقوا.

وإذا كان لا يجدي مع بعض علماء الشيعة الإمامية الاحتجاج عليهم بالقران والسنة والإجماع، وبيان الحق بهذه الأصول لمخالفتهم لأهل السنة في ذلك، فلا يعني ذلك أن نتوقف عن بيان مذهب أهل السنة وصحته، وبطلان مذهب الشيعة الإمامية وضلاله في تلك الأصول، فذلك سيحد من انتشار عقيدة الإمامية بين أهل السنة. بإذن الله تعالى..

ب. وعلينا أن نبحث عما يكشف باطلهم من كتبهم نفسها، وهذا المنهج لم يسلكه علماءنا المتقدمون الذين اهتموا بالرد على الإمامية، وتنفيذ حججهم ودحض دعواهم، ولعل السبب في ذلك أن كتب القوم لم يكن لها ذلك الذبوع والانتشار، وكانت موضع التداول الخاص بهم، أو أن السبب أن هناك بعض كتبهم الأساسية قد وضعت من المتأخرين، ونسبت للمتقدمين أو زيد عليها في العصور المتأخرة (الدولة الصفوية) أيًا كان السبب هذا أو ذاك أو جميعاً؛ فإن كتب الإمامية اليوم قد انتشرت، ودان بقديستها وامن بصحتها الكثير من الشيعة الإمامية؛ فهم لا يؤمنون إلا بما جاء فيها ولا يحتجون إلا بها، ويردون بها السنة الصحيحة، بل نصوص الكتاب الظاهرة، بل منهم من يصدق أساطيرها التي تمس كتاب الله العظيم، وتزعم الوحي للأئمة وعلم الغيب، فليكن تصحيح وضع الشيعة الإمامية من كتبهم وكشف ضلالهم من روايتهم ومنطلق التقريب الصحيح من مدوناتهم⁽¹⁾.

(1) مسألة التقريب (282/2 ، 283).

وقد قامت جهود مشكورة في هذا المجال، وظهرت بعض الكتب: ك(الإمامة والنص)، فيصل نور، (ثم أبصرت الحقيقة)، محمد سالم الخضر، و(أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية)، د. ناصر عبد الله بن علي القفاري، و(دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين) للدكتور أحمد جلي.

ج - إن هذا المسلك ينبغي أن يدرس بعناية واهتمام ؛ فإن القارأى لكتب الشيعة الإمامية يتلمس خيوطاً بيضاء وسط ركाम هائل من الضلال، ومن الممكن أن ينسج من هذه الخيوط العقيدة الحققة للأئمة، الموافقة للكتاب والسنة الصحيحة من الضياع والتهيه الذي يعيشونه، وهذه الخيوط كما تشمل الأصول تشمل الفروع، وعلى ذلك يمكن اللقاء والتقارب⁽¹⁾.

كما أنه ينبغي التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة، واحترامهم وتقديرهم والوقوف معهم في نصيحة أقوامهم ؛ كالذي قام به السيد حسين الموسوي في كتبه: (الله ثم للتاريخ)، (كشف الأسرار وتبرئه الأئمة الأطهار)، وكالجهد العلمي الذي قام به السيد أحمد الكاتب مشكوراً في كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) .

د . وعلينا أن نفق مع كل محب صادق لأهل البيت مقتفياً لآثارهم الصحيحة وهداهم الجميل في إرشاد الناس لكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونبين لهم أن القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعريف أحكام الإسلام، ويفهم القرآن الكريم طبقاً لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، و يرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات⁽²⁾، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم (عليه السلام)، وكل ما جاء عن السلف رضي الله عنهم موافقاً للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع، ولكننا لا نعرض للأشخاص فيما اختلفوا فيه بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا⁽³⁾.

هـ . وكل بدعة في دين الله لا أصل لها استحسناها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه ضلالة تجب محاربتها⁽⁴⁾، والقضاء عليها بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها، ومحبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى.

(1) مسألة التقريب (296/2).

(2) النهج المبين لشرح الأصول العشرين ، د. عبد الله الوشلي ، ص 126.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 157.

(4) المصدر السابق نفسه ، ص 243.

و . والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾* [يونس: 63]، والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشرعية، مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلاً عن أن يهبوا شيئاً من ذلك لغيرهم⁽¹⁾.

ز . وزيارة القبور أيا كانت سنة مشروعة بالكيفية الماثورة، ولكن الاستعانة بالمقبرين وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشبيد القبور وسترها والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سداً للذريعة⁽²⁾.

ح . والعرف الخاطيء لا يغير من حقائق الألفاظ الشرعية، بل يجب التأكد من حدود المعاني المقصود بها، والوقوف عندها، كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين، فالعبارة بالمسميات لا بالأسماء⁽³⁾.

ط . والإسلام يحجر العقل، ويبعث على النظر في الكون، ويرفع قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء، والحكمة ضالة المؤمن أين وجدها فهو أحق الناس بها⁽⁴⁾.

ي . ولا نكفر مسلماً أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاها، وأدى الفرائض، برأي أو معصية إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسر على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملاً لا يتحمل تأويلاً غير الكفر⁽⁵⁾.

إن مثل هذه الأصول والمفاهيم تعين الناس عموماً في فهم الإسلام الصحيح المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، ومنهج أهل السنة والجماعة، الذي أصل لأصوله رسول الله (ﷺ) والخلفاء الراشدون المهديون ومن سار على نهجهم من العلماء والفقهاء.

إن أهل الحق المتمسكين بنهج أهل السنة ليس عندهم بدع بحمد الله، ومستندهم القرآن والسنة الصحيحة، ولا يمكنهم التنازل عن شيء من ذلك مما قد يجعل الدين عرضة للمساومة، وأما الشيعة الإمامية

(1) المصدر السابق نفسه ، ص 259.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 279.

(3) المصدر السابق نفسه ، ص 305.

(4) المصدر السابق نفسه ، ص 323.

(5) المصدر السابق نفسه ، ص 343.

ف عندهم من البدع الشيء الكثير، لا يمنعهم شيء من التنازل عنها إلا التعصب واتباع الهوى والمصالح المادية لبعض شيوخهم المنحرفين عن هدى أمير المؤمنين علي وعلماء أهل البيت رضي الله عنهم جميعاً .
 وذكر العلماء . أن أهل السنة عليهم إنكار بدع المبتدعة، وإن كان المبتدع متعبداً بها معتقداً صوابها، ولا بأس أن نقيد إنكارنا على هذه البدع بالقيود المصلحية وفق قاعدة الترجيح بين المفسد، والمصالح المتعارضة بأن يحتمل المفسدة اليسيرة من أجل درء المفسدة الكبيرة، ونحتمل تفويت المعروف الأصغر حرصاً على جلب المعروف الأكبر، وهذه قاعدة صحيحة عند الفقهاء، والعمل بهذه القاعدة قد يجعلنا نسكت عن إنكار بدعة الشيعة الإمامية في وقت من الأوقات، أو في مكان من الأماكن ؛ سداً للذريعة، وخروجاً عن أصل الإنكار إذا كان الإنكار يؤدي إلى هياج الفتن وإراقة الدماء والافتتال بين أهل بلد يتكافأ فيه عدد الشيعة الإمامية مع عدد أهل السنة، وأما في الأحوال الاعتيادية التي لا تكون هناك مفسدة تصاحب هذا الإنكار يكون مستساغاً أو واجباً⁽¹⁾.

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمي الهادي في مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم في الحدود التي لا خلاف فيها، أو نجدتهم في الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا في نزاع مع كافر أو ظالم، وفق السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد، إلا أن هذا الأصل في التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائماً ليشمل من يأتي من الشيعة الإمامية بغلو قد يكون في السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء، بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد، والأقوال الشاذة في كل الأحوال.

والحد المميز بين الطائفتين: الأولى التي تترفق معها في الكلام : والثانية التي نغلظ لها الكلام، إنما يكون كامناً في مدى اعتماد القائل على نص شرعي تكون من شبهة له، أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان. وأما من يتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين، ومن لا تأويل له ؛ فالإنكار . من تجاهه أولى. وربما كان الإغلاظ له أوجب⁽²⁾.

إن أهل الحل والعقد من أهل السنة في المجتمعات الطائفية هم الذين يقدرن المواقف السياسية، والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى وفق فقه المصالح والمفاسد الذي تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة وتربيتهم عليه، والتحذير من العقائد المنحرفة المندسة في أوساط المسلمين، حتى لا يتأثروا بتلك الأفكار الفاسدة التي يجتهد دعاة في نشرها بالليل

(1) مسألة التقريب (360/2).

(2) المصدر السابق نفسه (361/2).

والنهار . والسر والإعلان بدون ملل ولا كلل، ولقد قام رسول الله (ﷺ) إبان هجرته للمدينة بعقد المعاهدات مع اليهود التي تؤمن لهم حياة كريمة في ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم في نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم حتى يعرف المسلمون حقيقة الشخصية اليهودية فلا ينخدعوا بها.

* * *

الفهرس

5 مقدمة

مدخل

التطور العقدي للشيعة عبر الزمن

- 6 أولاً: الشيعة في اللغة والاصطلاح
- 10 ثانياً: الرفض في اللغة والاصطلاح
- 14 ثالثاً: نشأة الشيعة الإمامية وبيان دور ابن سبأ في نشأتهم
- 20 رابعاً: المراحل التي مرت بها الشيعة الغالية
- 24 تمهيد: الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية
- 26 الفصل الأول: منزلة الإمامة عند الإمامية وحكم من جردها
- 36 الفصل الثاني: العصمة عند الإمامية الاثني عشرية
- 55 الفصل الثالث: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية
- 62 * ما يحتج به الاثنا عشرية من أمر تحديد الأئمة بما جاء في كتب السنة
- 64 * أدلتهم من القرآن على النص
- 64 1 . آية الولاية
- 69 2 . آية المباهلة
- 72 3 . قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا...﴾
- 73 * أدلتهم من السنة
- 73 1 . خطبة غدِير خم
- 81 2 . حديث الاستخلاف على المدينة في تبوك

- 85 * بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلُّون بها في الإمامة
- 85 1 . حديث الطائر
- 86 2 . حديث الدار
- 89 3 . حديث: أنا مدينة العلم وعلي بابها
- 92 **الفصل الرابع: التوحيد عند الشيعة الاثنا عشرية**
- 93 1 . نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة
- 95 2 . الولاية أصل قبول الأعمال عندهم
- 96 3 . اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقهم
- 97 أ . قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة
- 97 ب . قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة
- 99 ج . إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله
- 101 4 . قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويجل ما يشاء
- 102 5 . قولهم: بأن الدنيا والآخره كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء
- 103 6 . إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة
- 103 7 . الجزء الإلهي الذي حلَّ في الأئمة
- 104 8 . قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء
- 110 9 . الغلو في الإثبات (التجسيم)
- 112 10 . التعطيل عندهم
- 114 أ . مسألة خلق القرآن

- 118 ب . مسألة الرؤية
- 119 11 . تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسل
- 122 الفصل الخامس: موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم
- 122 1 . اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله عز وجل، والردّ عليهم
- 131 2 . اعتقادهم أن القرآن ليس بحجة إلا بقيم
- 137 3 . اعتقادهم بأن للقران معاني باطنة تخالف الظاهر
- 142 الفصل السادس: موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام
- 146 1 . نماذج للمزاجية في تفسير الآيات عند الشيعة الرافضة
- 146 أ . آية سورة آل عمران
- 148 ب . آية بسورة المائدة
- 149 ج . آية بسورة التوبة
- 151 د . حديث المذاذة على الحوض
- 156 2 . عدالة الصحابة
- 161 3 . وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم
- 163 4 . تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم في الكتاب والسنة
- 165 5 . حب أمير المؤمنين علي وأبنائه الصحابة
- 167 الفصل السابع: موقف الشيعة من السنة النبوية
- 174 الفصل الثامن: التقية عند الإمامية الاثني عشرية
- 182 الفصل التاسع: المهدي المنتظر بين السنة والإمامية الاثني عشرية

- 182 1 . عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة
- 185 2 . عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي
- 189 الفصل العاشر: عقيدة الرجعة عند الإمامية الاثني عشرية
- 193 الفصل الحادي عشر: قول الإمامية بالبداة على الله سبحانه وتعالى
- 197 الفصل الثاني عشر: موقف أهل البيت من غلاة الشيعة
- 202 الفصل الثالث عشر: التقريب بين أهل السنة والإمامية الاثني عشرية
- 203 1 . مؤامرة ابن العلقمي الرافضي
- 204 2 . الدولة الصفوية
- 206 3 . من التجارب المعاصرة في التقريب
- 206 أ . تجربة مصطفى السباعي
- 208 ب . تجربة الشيخ موسى جار الله
- 211 4 . المنهج السليم للتقريب
- 216 الفهرس

* * *